

برهان غليون

العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر

هل يشكل 11 سبتمبر 2001 علامة فارقة في التاريخ؟

يبعد حدث الحادي عشر من ايلول اليوم، بعد مرور ما يقارب الأربع سنوات على حصوله نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية، وربما في تاريخ النظم السياسية ذاتها. وبالرغم من أن معلوماتنا حول ملابسات هذا الحدث التاريخي قد أصبحت أكثر سعة نتيجة التقارير والشهادات الكثيرة التي صدرت خلال السنوات الماضية إلا أن وجهات النظر لا تزال متباينة جداً بين المحللين في تفسير هذا الحدث والتحقق من آثاره القريبة والبعيدة. في بينما اعتقد البعض ولا يزال ان الحادي عشر من سبتمبر 2001 يشكل قطبية كاملة مع ما سبقه وان أي تطور في مجال العلاقات الدولية لا يمكن أن يفهم من دون أخذة بالاعتبار وتحليل مضامينه العديدة والعميقة، في المقابل ظل الاقتناع قوياً عند فريق آخر من المحللين بأن قسطاً كبيراً من الأهمية الاستثنائية التي أضفت على هذا الحدث وحولته إلى مؤشر قطبية بين حقبتين في العلاقات الدولية والسياسية ينبع من منطق الدعاية والإثارة والمبالغة المقصودة أحياناً من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التي تحاول توظيفه لخدمة استراتيجتها الخاصة وفرض جدول اعمالها على المنظومة الدولية¹.

من هذه التحولات وأهمها قطع الطريق على نشوء عالم متعدد الأقطاب قائم على المشاورات المتبادلة والتعاون الدولي والعودة إلى سياسة القوة والسيطرة التقليدية التي تتحققها القرارات العسكرية. وهو ما أُجبر الدول جميعاً على السير وراء المبادرات الأمريكية في كل مكان بعد أن بَيِّنَتْ منذ حرب الخليج الثانية في تسعينيات القرن الماضي بأنها الوحيدة القادرة على خوض الحروب الفارغة وضمان الانتصار السريع فيها.

وليس من المبالغة القول بأن أحداث سبتمبر قد فتحت الطريق لطفرة حقيقة في حقل العلاقات الدولية جعلت من كلمة أمبرطورية الاسم الجديد للولايات المتحدة. فقد كرست بعنفها الاستثنائي ولادة نظام القطب الواحد الذي كانت حرب الخليج الثانية قد عبَّدتْ الطريق إليه، وفتحت أمام الولايات المتحدة الباب واسعاً لتمرير قيادتها العالمية وتعيد ترتيب العالم وهيكلاته حسب مصالحها القومية ومتطلبات تكريس وإعادة إنتاج هيمنتها الدولية. وهذا أخذ عالمنا يبيُّو، أيام تدخل واشنطن الدائم والشامل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونه، كما لو كان قد تحول بالفعل إلى قرية صغيرة محكمة من قبل حكومة مركزية شديدة عاصمتها واشنطن. فلعل جدول أعمال واحد تصوَّغه الولايات المتحدة وما على الآخرين إلا التكيف معه².

ومن هذه التحولات أيضاً تجدد الرهان التقليدي على الدولة ودورها المركزي في حياة المجتمعات واستقرارها بعد فوز الأجندة الأمنية إلى مقدمة الساحة السياسية الوطنية والعالمية. فقد كان الاعتقاد السائد قبل الأحداث أن عصر سيطرة الدول ومركزيتها في حياة المجتمعات قد بدأ بالغروب في مواجهة صعود المجتمعات المدنية المحلية والعالمية وأن المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة الدولية والتجمعات والروابط الطوعية الأهلية المتحرر من سيطرة التياريات والصراعات السياسية بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية الحرة والتحريرية هي التي ستمثل الفاعل الرئيسي في تنشيط الحياة العمومية داخل المجتمعات بل في تأسيس حياة عمومية جديدة أكثر مرونة ورحابة وبالتالي أقدر على تكين الأفراد من التعامل الخالق مع متطلبات الثورة التقنية العملية. وليس هناك شك في أن أحداث سبتمبر، ولو أنها لم تلغ هذا التوجه التاريخي العميق، إلا أنها كبحته وقدمت ذرائع جديدة وجديدة لكي تعود المجتمعات إلى الانتاكي حول الدول القائمة وأن تقل أيضاً وبشكل تلقائي توسيع دائرة وظيفة الدولة الأمنية سواءً أكان ذلك من أجل حماية الأفراد والمتلكات أو من أجل التدقيق في نشاطات الشركات والمنظمات والحركات الاجتماعية في سياق ما سمي بالحرب ضد الإرهاب³. وأسوأ ما نجم عن هذا التحول وارتبط به تراجع معايير الديمقراطية وتدحر ممارستها في العديد من البلدان المركزية. في هذا الإطار ينبغي إدراج ردد الدول التي تركزت على تشديد الإجراءات الأمنية في كل مكان على حساب الحريات المدنية والسياسية وفيه ينبغي فهم التجاوزات القانونية في الكثير من البلدان بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأفراد والتضييق الحاصل على الحريات الأساسية وممارسات الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الأهلية. وقد جرى بالفعل توسيع صلاحيات الدول والقبول العام بعمليات لم تكن مقبولة من قبل في أي دولة ديمقراطية مثل التنصت على المكالمات الهاتفية ومراقبة البريد الإلكتروني والتساهم مع التمييز ضد السكان الأجانب وأحياناً الاعتداء عليهم وأخضاعهم لإجراءات أمنية مشددة. كما أصبح من السهل على جميع الدول والحكومات أن تحظر نشاطات ما تشاء من المنظمات والاحزاب لمجرد الاشتباك بعلاقتها بالعنف أو بذرعيته. وزاد التعاون الامني والمخبراتي بين الدول. وبشكل عام يمكن ان نقول، بعد أفن توفرل، ان هناك عودة قوية للدولة مشحونة بالعنف والثأر، وأن الديمقراطية أصبحت تتعرض بشكل أكبر لتهديدات من قبل النظم الحاكمة باسم حماية هذه الديمقراطية ذاتها. وفي جميع أنحاء العالم يبدو ان مشكلة الأمان هي التي أصبحت لهم الأول للدول ولمنطقها ينبغي ان تخضع جميع الاهداف الاجتماعية الأخرى. وهذا ما يتجلى عبر نزعة قوية لعسكرة العالم والحياة الدولية⁴.

ومن هذه التحولات التي أحدثتها هجمات ايلول سبتمبر 2001 النكسة الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص قطاع التقنية الذي اعتمد عليه النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة بدرجة رئيسية. فقد تباطأ النمو في جميع مناطق العالم وانهارت أسواق الأسهم وانكمشت الاستثمارات في القطاعات الحيوية وتأخَّر نمو شبكات المعلومات الحديثة والتجارة العالمية عبر الانترنت سنوات عديدة⁵.

وآخر هذه التحولات وليس الأقل أهمية ما طرأ من توثر وتصدع وانقسام في ميدان العلاقات بين الدوائر الثقافية والحضارية. فقد فجرت احداث 11 ايلول وال الحرب العالمية التي عمتها الولايات المتحدة للرد عليها حرباً حضارية حقيقة بين الغرب والمجتمعات الإسلامية تكاد تشكل اليوم بذيلها الدموية الناجمة عن الإرهاب والرد عليه معاً، كما حصل في بيسلان في روسيا في بداية شهر سبتمبر 2004 ، التحدي الأخلاقي والسياسي الأكبر الذي تواجهه المجتمعات البشرية.⁶

وفي نظري، بالرغم من وجاهة الملاحظات التي تشير إلى طابع الإثارة والاستخدام الدعائي والاستراتيجي الذي ضاعف من تأثير هجوم 11 ايلول وجعل منه رمزاً لقطيعة تاريخية بين حقبتين إلا أن أحداً لا يستطيع أن ينكر الأثر القوي الذي أحدثه هذا الهجوم على برجي مركز التجارة الدولي في نيويورك ومبني البنغوون في واشنطن في تطور أو تغيير مجريات الأحداث النفسية والثقافية والسياسية والاستراتيجية معاً على المستويات الوطنية وعلى المستوى العالمي معاً. وفي اعتقادي لا يمكن لمحمل السياسة الدولية ان يتتجاهل هذا الأثر أو ينكر أهميته من دون ان يحرم نفسه من فهم ما يجري وسوف يجري في المستقبل.⁷

لكن التأكيد على هذه الأهمية الاستثنائية للحدث التي جعلتنا نصوغ عنه- بحق - مفهوماً جديداً هو عالم ما بعد ايلول سبتمبر لفهم تحولات كثيرة في العلاقات الإنسانية للمجتمعات وفي حقل العلاقات الدولية والحضارية لا ينبغي أن يمنعنا من وضعه في سياقته التاريخية ورؤيته ضمن تفاعلات الأحداث الداخلية والخارجية الطويلة المدى، الأمريكية والعالمية معاً. ومن هذا المنظور سوف تكتشف بسهولة أن الكثير من التحولات التي يشير إليها الباحثون أو يلحوظونها بشكل أو آخر بهجوم سبتمبر، كمسائل الديمقراطية والصراعات الثقافية والاستثمار المتزايد في وظائف الدولة الأمنية، كانت موجودة قبله وتند جدورها في اتجاهات تاريخية عميقه يحملها المخلون اليوم عموماً تحت بند ديناميكيات العولمة. وحتى في ما يتعلق بالتطورات التي ستعقب الحدث في الولايات المتحدة نفسها ليس من المؤكد أن أحداث سبتمبر هي المسؤولة الرئيسية عنها.

ومن هنا، بالرغم من كل التحولات التي دفع إليها أو شجع عليها، لم يدفع زلزال سبتمبر إلى قطيعة في التاريخ الجاري ولا قام بتفجير اتجاهات قوية لم تكن موجودة من قبل. فالأحداث الكبرى تؤثر على التاريخ بكشفها عن التيارات الكامنة فيه وبمساعدتها على الظهور أو على تسريع انبثاقها ومضاعفة قوتها، لكنها ليست، بالضرورة، هي التي تنشئها. فالرغم من مظاهر الاضطراب والانقطاعات الدائمة التي تميز سيره يظل للتاريخ ثقل وعطلة أكيدة تجعل منه مساراً متصلة وواحداً وليس ثمرة أحداث مقطعة. ويبدو لي أن من الممكن إجمال التحولات التي دفع إليها أو شجع عليها هجوم 11 ايلول سبتمبر في تحولين رئيسيين يتعلق الأول بتطورات خاصة جرت وتجري داخل الولايات المتحدة ذاتها وفي وسط الرأي العام الذي صدمته بل أذهلته الغزو الفضائية، ويتعلق الثاني بالتحولات الكبيرة التي طرأت على حقل العلاقات الدولية من النواحي النظرية والعملية معاً. فليس هناك شك في أن هجوم 11 ايلول سبتمبر قد ساهم هنا في تعبيد الطريق أمام تطورات جديدة وأحياناً غير منتظرة حتى لو كان لها جذور أو كانت كامنة في الوضع الأمريكي وفي الوضع الدولي أيضاً.

لقد كان مجرأاً لحرب بدأت الولايات المتحدة نفسها بعض فصولها الأقل صخباً منذ نهاية الحرب الباردة من أجل فرض سيطرتها الأحادية على العالم ولا تزال تخوضها في وجه العالم أجمع.⁸

معرفة ما هي بالضبط حقيقة هذه التحولات، وما أثر هجوم ايلول فيها وما هي تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على تطور الوضع السياسي في أمريكا وفي ما وراء ذلك على تطور الوضع الجيوسياسي العالمي وتحليل نوعية الاستجابات الدولية لها وفي مقدمها استجابة العالم العربي والبحث في شروط الرد الفعال عليها هو موضوع هذا الكتاب.

نهاية الحرب الباردة أو في أصل النزوح إلى السيطرة والانفراد

تبلورت أسس الوضع الجيوستراتيجي العالمي الذي نعيش فيهاليوم في أعقاب زوال الحرب الباردة. فقد أدى هذا الحدث إلى تحول عميق في موقع الولايات المتحدة في المعسكر الصناعي وفي النظام الدولي معاً كما أدى إلى تغيير تصورها أيضاً لدورها ومهماتها ومصالحها في العالم بعد أن انهارت القوة العظمى المنافسة وتبدلت مع انهيارها التحديات الكبيرة والملموسة التي كانت تتطلب من الولايات المتحدة الحفاظ على تحالفات قوية وعلاقات دبلوماسية نشطة وفعالة.

وقدواجهت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحدي الاختيار بين طريقين لتحقيق مصالحها القومية، الأمنية والاستراتيجية، ولخوض مستوى التهديدات الخارجية والداخلية التي يمكن ان تتعرض لها: الطريق الامبراطوري القائم على التوسع في مراكمه عناصر القوة والنفوذ في العالم واحتكارها إذاً أمكن ومنع الآخرين من الحصول عليها او على ما يمثلها من جهة أو طريق السعي من خلال التفاهم العالمي إلى بناء نظام دولي جديد قائم على التعاون الدولي والشراكة الأمنية والاقتصادية والحوار الثقافي المفتوح يضمن السلام والاستقرار للجميع من جهة ثانية⁹. وتبيّن وقائع السياسات الأمريكية أن ميل واشنطن كان قوياً نحو السير في الطريق الامبراطوري لسبعين. السبب الأول وجود فراغ القوة الذي نجم عن انهيار الاتحاد السوفييتي، القطب المنافس، وفتح بالتالي آفاقاً جديدة أمام واشنطن لتوسيع من دائرة نفوذها وتلعب دوراً متزايداً في السياسة العالمية تحت ضغط الأحداث و غالباً بطلب من المجموعة الدولية نفسها التي بدأت تخضع أيضاً لضغوط زعزعة الاستقرار الناجمة عن اختلال التوازنات الدولية القديمة. والسبب الثاني لما يتطلبه السير في طريق التفاهم والتعاون الدولي من تنازلات مادية ومعنوية مؤلمة تستدعيها مراعاة مصالح الأطراف الأخرى الشركية وأخذ منها هي ايضاً بالاعتبار. وكان من الصعب أن تتطرق من دولة تتمتع بالقوة والامكانيات التي تتمتع بها الولايات المتحدة أن تقبل بمثل هذا الاختيار. وهذا ما سوف يكرسه انتصار الإدارة الجمهورية التي يسيطر عليها المحافظون الجدد في انتخابات الرئاسة التي جرت في مطلع القرن الواحد والعشرين . وما سوف يتذبذب منحي نهائياً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ومما عزز من هذا الاختيار ولا يزال يعزز الشعور الغامر الذي سيطر على النخبة الأمريكية أو القسم الأكبر منها بأن انهيار التكتل السوفييتي شكل انتصاراً تاماً استراتيجياً وسياسياً وحضارياً للولايات المتحدة ولنموذجها الحضاري في العالم أجمع، وأن التوسع في النفوذ الأمريكي العالمي يستجيب هو نفسه لمطلب أخلاقية عادلة بقدر ما يرد على حاجة العالم الخارج من حروب الحقبة الماضية وزراعتها ضائعاً ومشتتاً الذهن إلى التمثال بقيم الديمقراطية والعدالة والسلام والأمن التي تجسدها التجربة الأمريكية. هكذا، بعد أن بقيت لفترة طويلة شعاراً يلجم إلية الرؤساء المتعاقبون أو المرشحون للرئاسة كوسيلة للتعبئة الانتخابية والقومية، أصبحت فكرة قيادة أمريكا للعالم حقيقة واقعة وبنداً أولاً في أجندـة العمل الأمريكية. وأخذت هذه الفكرة تسيطر أكثر فأكثر على السياسات الأمريكية وتوجهها في سلوكها تجاه العالم أجمع، بما في ذلك تجاه حلفائها الأوروبيين أنفسهم . وولدت في ثنياً فكراً القيادة العالمية وكتغير عنها فلسفات ونظريات في العلاقات الدولية ومذاهب استراتيجية تعطي لإرادة السيطرة والقوة معناها وشرعية وجودها وبرنامجهما . ومن هذه الفلسفات تلك التي تحدثت عن نهاية التاريخ وعن انتصار الليبرالية المجددة في النموذج الأمريكي . ومنها أيضاً، ومكملة لها، فلسفة صراع الحضارات التي تبدو فيها أمريكا المنافحة العظيمة والشرعية عن قيم الحضارة الغربية في مواجهة الحضارات المعادية لها خاصة تلك التي لا تزال تتمتع بقدرة على المقاومة مثل الحضارتين العربية الإسلامية والصينية . ومن هذه النظريات التي ستولد في رحم التطلع إلى القيادة مذاهب عديدة نظرية واستراتيجية تكشف أسس السيطرة الأمريكية على العالم وتقدم رؤية لوسائل تحقيقها . وهو ما سيفتح الطريق واسعاً أمام صعود منظري المحافظين الجدد وممثليهم السياسيين في البيت الأبيض¹⁰.

لكن الواقع تبيّن أن القيادة الاستراتيجية الأمريكية المترکزة في البنتاغون وأجهزة الأمن الأمريكية قد حسمت الأمر بشكل واضح منذ بداية التسعينيات ولم تنتظر 11 سبتمبر ولا صعود المحافظين الجدد إلى سدة القرار¹¹. وقد كانت حرب الخليج العراقية الأولى عام 1991 أحد أولى تجليات هذا النزوح التاريخي للسيطرة العالمية عبر سعي واشنطن لملء الفراغ الاستراتيجي الذي أحدثه غياب القوة السوفييتية . فقد أكدت دراسة سرية كتبت عام 1995 لصالح "القيادة الاستراتيجية - ستريتجيك كوموند" التي تتولى في أمريكا مسؤولية الترسانة النووية، بعنوان: المباديء الأساسية للردع بعد الحرب الباردة، كشفت عن مضمونها الأسوشيتد برس منذ عامين، على أنه لا ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر كفوة عاقلة وحكمة وإنما عليها أن تستفيد من قوتها النووية حتى تعطي عن نفسها صورة لا عقلانية وهجومية اتهامية عندما تتعرض مصالحها للتهديد. "إن من الخطير الشديد، تقول الدراسة، أن نظهر أنفسنا على أننا أناس عقلاً ذوي أعصاب باردة . وأسوأ من ذلك أن نظهر أمام العالم أننا نحترم أموراً صبيانية سخيفة مثل القانون والمعاهدات الدولية . ولا بد أن تكون في حكومتنا عناصر تظهر مستعدة للتصرف بجنون وغير قادرة على ضبط أعصابها . فذلك هو

الذي يساعد على بث الخوف وتعزيزه في قلب خصومنا¹². وقد سعت الولايات المتحدة إلى تمرير هذا السلوك على الرأي العام الدولي من خلال صوغ مفهوم جديد للعدو الذي سيبدو همجياً إلى درجة تدفع الرأي العام إلى استبعاد التعامل معه بأساليب قانونية أو إنسانية وتأييد المواقف الحاسمة والجذرية لمكافحته. ومن هنا أختلفت الولايات المتحدة مفهوم الدول المارقة أو الدول العاقية، أو الخارج عن القانون، محل الخطر الشيعي. وفي لائحة هذه الدول التي ذكرتها الوثيقة كانت تبرز أسماء العراق وإيران وليبيا وسوريا والسودان وكوبا وكورية الشمالية.

ويتفق هذا المنطق مع ما صرخ به سكرتير الدولة للخارجية، جورج شولتز في أبريل نيسان 1986 حين قال "إن كلمة مفاوضات لا تعني شيئاً آخر سوى الاستسلام إذا لم يسبقها عرض القوة". كما يتفق مع ما جاء في تقرير سري بعنوان "مرشد السياسة الدفاعية" 1992-1994 أعدد بول ولوفيتر ولويس ليبي، وهو ما على التوالي، سكرتير الدولة المساعد لشؤون الدفاع ومستشار نائب الرئيس للأمن القومي في إدارة جورج بوش الابن، من أن على الولايات المتحدة من أجل تأكيد تفوقها الاستراتيجي "منع أي دولة معادية أن تسيطر على مناطق ذات موارد يمكنها أن تجعل منها دولة كبيرة" وكذلك "ردع الدول الصناعية المتقدمة عن أي محاولة لتحدي قيادتنا أو قلب الترتيب السياسي والاقتصادي العالمي القائم" و "إجهاض احتمال ظهور قوى عالمية منافسة"¹³.

ونستطيع بسهولة أن نعain مساعي الاستراتيجية الأمريكية الهدافة إلى تحقيق التفوق العالمي على جميع القوى، وامتلاك عناصر هذا التفوق أو العلو، في سبيل التمكن من بسط السيطرة الكاملة على العالم واحتلال موقع القيادة فيه. وقد بدلت هذه المساعي واضحة في السياسات الاقتصادية والمالية، وفي السياسات التكنولوجية، وخاصة في حقل المعلوماتية وتطوير شبكات الانترنت التي تسيطر عليها، وفي المبادين التجارية، كما يظهر ذلك موقف الولايات المتحدة من مسألة العولمة وإصرارها على أن تكون من دون شروط، وأن تشمل جميع المبادين بما في ذلك الثقافية، حيث رفضت أي معالجة للمنتجات الثقافية بمعايير غير تجارية. وفي المبادين الاستراتيجية، والعسكرية بشكل خاص، شكلت حرب الخليج عام 1991 مسرحاً استعراضياً للتفوق التكنولوجي الهائل للولايات المتحدة بالمقارنة مع جميع منافسيها المحتملين. وقد استمرت الجهود الأمريكية لتحقيق التفوق الشامل بعد ذلك نشيطة في هذا المجال من خلال تطوير برنامج الدفاع المضاد للصواريخ أو الدرع الصاروخي الذي يهدف إلى تحديد الاتفاques التاريخية مع الاتحاد السوفييتي السابق الخاصة بخطر التجارب النووية. فالدرع الصاروخي يعيد التفوق المطلق للولايات المتحدة ويجر روسيا على الدخول في سباق تسلح جديد لا تملك أدواته أو القبول بالدونية الاستراتيجية والاعتراف بها. وهذا ما يفسر مطالبة وزارة الدفاع قبل مجيء الإدارة الجمهورية للسلطة برفع ميزانية البنータون إلى 320 مليار دولار في العام، أي بما يجعلها متوقفة بالقيمة المطلقة على قيمة ميزانيات دفاع الدول التي يتحمل أن تكون في خصومة مع الولايات المتحدة مجتمعة¹⁴.

وقد انعكس هذا التوجه الاستراتيجي الجديد الذي يبرز في وشنطن على أثر انتهاء حقبة الحرب الباردة على سياسة الولايات المتحدة حيال المنظمات الدولية والأمم المتحدة عموماً. ومن الأمثلة على هذا الموقف السلبي انسحاب وشنطن منذ عقدين من الزمن من منظمة اليونسكو ورفض العودة إليها بالرغم من تنفيذ مطالبها، بما فيها استقالة المدير السابق وتعيين مديرتين بعده من المندوبين بتطبيق السياسات الثقافية التي طلبت بها، وذلك على الأغلب لأنها وصلت إلى الاقتناع بأن من الصعب لها السيطرة عليها. ولم تخف مادلين أولبرايت رغبتها في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة سياسة وشنطن الخارجية¹⁵. ومن هذه الأمثلة أيضاً سعي الولايات المتحدة إلى تحويل الحلف الأطلسي الذي تسيطر عليه إلى ذراع لتنفيذ سياساتها القومية واستخدامه للتدخل في نزاعات من دون مشورة الأمم المتحدة مثل نزاع الصومال وعملية ثعلب الصحراء التي استهدفت العراق المحاصر في ديسمبر 1998.

وفي السنوات الأخيرة وحدها رفضت الولايات المتحدة التوقيع على العديد من الاتفاques الدولية وانسحبت من العديد من المؤتمرات العالمية التينظمها الأمم المتحدة والتي لم تسر في الاتجاه الذي يخدم مصالح السيطرة الأمريكية. ففي عام 2001 انسحبت من مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنصرية الذي عقد في دربن في جنوب أفريقيا احتجاجاً على وضع مسألة الاحتلال الإسرائيلي والعنصرية الاسرائيلية ومسألة الاعتدار في موضوع العودة السوداء والاعتراف بضرورة التعويض عنها، على جدول أعمال المؤتمر.

وألغت وشنطن عملياً اتفاقية حظر الأسلحة النووية بمبارتها في تنفيذ مشروع بناء الدرع الصاروخي وعسكرة الفضاء. وفرضت على الفلسطينيين إلغاء جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة العمومية لصالهم، بما في ذلك القرار 194 الخاص بعودة اللاجئين والقرار 181 الخاص بخلق دولتين في فلسطين لعام 1947 وعدم الاعتراف كإطار قانوني للمفاوضات إلا بقرارين أمميين فقط هما قراري 242 و338، ثم سمحت لإسرائيل أن تقيم مفاوضاتها مع الفلسطينيين، برعاية أمريكية، من دون الالتزام في الواقع بأي قرار.

ورفضت وشنطن ولا تزال مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية، كما رفضت اتفاقية مرaque العمليات المالية في المناطق الحرة "أوف شور" التي دعت إليها الدول الأوروبية واقترحتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمحاربة تبييض الأموال التي تقوم به منظمات المافيا والمخرمات والارهاب عام 2001.

ورفضت كذلك التوقيع على اتفاقية كيوتو الخاصة بالبيئة عام 2001، ضاربة عرض الحائط الانتقادات العديدة التي تعرض لها بسبب ما يعتري الرأي العام العالمي من قلق عميق من توسيع ثقب الأوزون وتفاقم التلوث البيئي. ورفضت التوقيع على اتفاقية حظر الألغام الفاتحة للأفراد لعام 1997.

ورفضت التوقيع على اتفاقية حقوق الطفل وحضر استخدام الأطفال في الحرب عام 1994 .
وحتى على مستوى أقل أهمية، مثل مستوى التعاون الاقتصادي، ترافق صعود الولايات المتحدة إلى موقع القيادة العالمية بتراجع اهتمامها الشديد بالعالم النامي وقضية التنمية لدرجة تقلص فيها حجم المعونة للبلدان النامية بعد الحرب الباردة إلى النصف تقريباً كي لا يبلغ سوى سبعة مليارات دولار في العام.

الحافظ على التفوق أو أمريكا في مواجهة العالم

ليس هناك شك في أن نهاية الحرب الباردة قد وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع قوة استثنائي وفتح أمامها آفاقاً جعلتها تعتقد أنها القوة الدولية الوحيدة القادرة على إعادة تنظيم العالم بعد إفلاس الشيوعية وأن أحداً لا يستطيع منذ الآن أن يقف عثرة أمام قيادتها العالمية التي طالما حلمت بتأكيدها والتمسك بها.

وبسبب برنامجهما الموجه نحو حل المشاكل الأمريكية الداخلية وترجمة الرأي العام العالمي والأمريكي انهيار الكتلة السوفيتية بمثابة انتصار للفلسفة والسياسات الليبرالية، حاولت إدارة الرئيس كلينتون الديمقراطية التي كانت أول إدارة تسعى إلى جني ثمار نهاية الحرب الباردة أن تجير الموقع المتفوق للولايات المتحدة في النظام العالمي لصالح تطبيق سياسة قومية ترتكز بشكل رئيسي على تحسين شروط التنمية الاقتصادية لتلبية حاجات الشرائح الاجتماعية الضعيفة. وكان برنامج العولمة النيوليبرالي الذي سترقرره администрации على المنظمات المالية الدولية وعلى حلفائها الأوروبيين واليابانيين مما هو الذي عبر أفضل تعبير عن الطريقة التي حاولت من خلالها هذه الإدارة أن تستثمر الموقع القيادي الأمريكي في العالم. فأمريكا الأكثر تقدماً علمياً وتقنياً والأكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية كانت تجد في فتح الأسواق وتكوين سوق عالمية واحدة لتبادل السلع والرسائل الوسيلة الأسهل والأقل كلفة لفرض قيادتها العالمية وتوظيفها لخدمة المصالح القومية.

بيد أن هذه السياسة المتمحورة حول تحقيق نهضة اقتصادية أمريكية تتصدى لتناقضات الداخلية وتسمح لأمريكا بضمان استمرار تفوقها على العالم وبالتالي ضمان موقعها القيادي لم تلق فقط مقاومة ضمنية من قبل حكومات البلدان الحليفة وفيما بعد من قبل مجموعات مناهضة العولمة النامية في هذه البلدان ولكن أيضاً من قبل المركب الصناعي العسكري ومن قبل البتاغون الذي وجد ميزانية الدفاع تتقلص باستمرار على ضوء التوجهات السياسية والاجتماعية الجديدة. وقد نجحت مناورات مراكز الضغط الأمريكية الداخلية في حسم الصراع الانتخابي الرئاسي لصالح جورج بوش الابن الذي لم يدخل ساحة الرئاسة الأمريكية برصد سياسي وثقافي مثير للنقاشه مع كل من سبقه من الرؤساء الأمريكيين ولكن أكثر من ذلك مع حاجة ماسة إلى تثبيت شرعية حكمه التي بدأ موجة نسبية بسبب ما أحاط بانتخابه من ملابسات دفعت بعض قطاعات الرأي العام الأمريكي والعالمي تشكيك في نزاهة الانتخابات الرئاسية.

وربما كان الهدف الرئيسي لدعم المرشح الجمهوري من قبل المؤسسات الأمريكية القوية والنافذة هو العودة بالسياسة العالمية الأمريكية من التركيز على المحور الاقتصادي إلى التركيز على محور الأمن القومي الذي كان دائماً مرتبطة بنفوذ البتاغون والمركب العسكري الصناعي. وقد انعكس هذا التوجه الاستراتيجي الجديد بالفعل في تشكيل حكومة الرئيس بوش، إذ سيطر على المناصب العليا العسكريون السابقون والاستراتيجيون المترافقون لدرجة دفعت البعض إلى التحدث عن عسكرة الإدارة. فنائب الرئيس ديك تشني وزعير الخارجية كولن باول، وزعير الدفاع دونالد رمسفيلد وجميع المستشارين في الإدارة أو المسؤولين فيها مثل بول لوفيفيتز وريتشارد أرميتاج وجيمس كلي ولويس ليبي وجون نيفروبونتي كانوا قد احتلوا مناصب عسكرية أو أمنية خلال حقبة الحرب الباردة ولعبوا دوراً كبيراً خلال الحرب على العراق. بل إن دونالد رمسفيلد هو الذي قاد الحرب الباردة بين أعوام 1975-1989، وطلب من المسؤولين إلغاء استخدام كلمة انفراج من الخطابات الرسمية، وقضى أعوام 1980-1990 في الإعداد لحرب النجوم تحت رئاسة الرئيس رونالد ريجان اليمينية المتطرفة. وبما كان الأكثر تصلباً في فريق الرئيس جورج بوش الحاكم والأكثر تمثيلاً لمصالح البتاغون. ولا شك أن تعيينه في مركز وزير الدفاع علاقة بالقرير الذي كتبه في مايو 2001 قبل أن يحتل هذا المنصب ونشر في 11 كانون الثاني 2001 والذي دعا فيه إلى تبني مشروع عسكرة الفضاء. فقد ركز فيه على "الهشاشة المتزايدة للولايات المتحدة أمام بيرل هاربر فضائية"، واقترح في مواجهتها نشر أسلحة في الفضاء من أجل رد أي تهديدات محدمة و عند الضرورة الدفاع عن المصالح الأمريكية ضد أي اعتداء". ومن الغريب أن التقرير قد وصف التهديدات الممكنة بتلك التي يمكن أن تصدر عن "أشخاص مثل أسامة بن لادن الذي يمكن أن يستملك وسائل مثل الأقمار الصناعية".¹⁶

وبالفعل، في أقل من عام من عمر العهد الأمريكي الجديد تدهور المناخ العالمي بسرعة لم يسبق لها نظير. فقد توترت العلاقات بشدة مع الصين. ودخل العالم في مناخ حرب باردة جديدة مع إقرار برنامج تطوير نظام الدرع الصاروخي ومتتابعة سياسة أمنية أمريكية ضيقة من أحد أهم مظاهرها الدفع غير المشروع عن سياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل Sharon في توسيع الاستيطان وتدمير عملية السلام الشرق أوسطية. ومنها أيضاً تحدي مشاعر العالم العربي والإسلامي والأفريقي في مؤتمر مناهضة العنصرية بتبني موقف حماية الاحتلال الإسرائيلي ورفض مناقشة موضوع التعويض عن العبودية. واستدعاء الحليف الأوروبي بإحباط مشروع اتفاقية تسعى إلى ضبط العمليات المالية في ما يسمى باللجنة الضريبية، حيث يتم تبييض الأموال غير الشرعية. وسوف يستمر هذا الانحراف في طريق السياسات الانفرادية

وفرض الأمر الواقع بالقوة إلى ما بعد غزو العراق ومحاولة إخضاع الشرق الأوسط ببرمته لأهداف تحقيق أجندـة السيطرـة العالمية الأمريكية.

لا شك أن مفهوم القيادة الأمريكية للعالم قد اتـخذ لدى حكومـة جورج بوش الابن معانـجـدة جديدة. فـلم تعد هذه القيادة تـعني كما كانت في عـهد الرئيس كلينتون توجـيه المنظـومة الدولـية في اتجـاه السياسـات الاقتصادية التي تـعتقد واسـطنـنـ أنـها الأصلـحـ للـعالـمـ والتـي تستـفيدـ منها لـضمـانـ التـوسعـ الـاـقـتصـاديـ الـأـمـريـكيـ ولكنـ أصبحـتـ تعـنيـ نـزـواـعاـ متـزاـيدـاـ لـفـرضـ السـيـاسـاتـ الأمريكيةـ والـحـصـولـ علىـ إـذـعـانـ العـالـمـ لـإـرـادـتهاـ وـحـدهـاـ كـماـ أـصـبـحتـ تعـنيـ التـحـكـمـ بـمـوـاقـعـ القـوـةـ العـالـمـيـةـ وـمـوـارـدـهـاـ وـالـتوـسيـعـ المستـمرـ فيـ دائـرةـ النـفـوذـ العسكريـ وـالـسـيـاسـيـةـ لـوـاسـطـنـ. وأـصـبـحتـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ الـمـحـكـومـةـ منـ قـبـلـ رـئـيسـ يـجهـلـ العـالـمـ إلىـ حدـ كـبـيرـ شـدـيـةـ الـحـرـصـ عـلـىـ فـرـضـ رـأـيـهاـ فيـ تـقـرـيرـ كـلـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـمـصـيرـ الـعـالـمـيـ.

ويـبدوـ أنـ شـعـورـاـ قـوـيـاـ بدـأـ يـتـشـرـفـ فيـ وـاسـطـنـ بـعـدـ اـنـصـارـ إـداـرـةـ الرـئـيسـ جـورـجـ دـبـليـوـ بوـشـ الجـمهـوريـةـ بـأـنـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ قدـ أـصـبـحتـ طـلـيقـةـ الـبـيـانـ وـأـنـهـ لاـ يـوـجـدـ أـمـامـ الـعـالـمـ إـلـاـ إـذـعـانـ لـإـرـادـتهاـ وـلـاـ يـمـكـنـ لـأـيـ طـرـفـ فـيـهـ أـنـ يـجـرـؤـ عـلـىـ الـوقـوفـ فيـ وـجـهـهـاـ بـلـ حـتـىـ الـاـخـتـلـافـ مـعـهـاـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ فـيـ أـوـرـبةـ الـغـرـبـيـةـ نـفـسـهـاـ وـالـبـيـانـ. وـرـبـماـ دـفـعـ هـذـاـ الشـعـورـ، الـذـيـ جـاءـ لـيـدـعـمـ شـعـورـاـ قـدـيـماـ وـثـابـتاـ بـالـأـمـنـ الـمـطـلـقـ وـدـعـمـ اـحـتـمـالـ أـنـ تـتـعـرـضـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ كـغـيرـهاـ لـمـخـاطـرـ اـعـدـاءـاتـ دـاخـلـيـةـ أوـ خـارـجـيـةـ¹⁷ـ، إـلـىـ التـهـورـ وـالـغـطـرـسـةـ وـاـشـنـطـنـ إـلـىـ تـطـوـيرـ يـسمـيـهـ خـصـومـهـاـ مـوـقـعـ الـغـطـرـسـةـ وـتـحـوـيلـ الـمـصـالـحـ الـقـومـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ إـلـىـ الـمـقـيـاسـ الـوـحـيدـ لـالـسـيـاسـاتـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ مـنـ دـوـنـ أـيـ مـبـالـةـ بـمـقـتضـيـاتـ الـاستـقرارـ وـالـسـلـامـ وـالـنـمـوـ الـاـقـتصـاديـ الـدـولـيـ وـمـنـ دـوـنـ أـيـ اـكـتـرـاثـ بـمـصـيرـ الـشـعـوبـ وـالـمـجـتمـعـاتـ الـأـخـرـيـ.

هـذـاـ مـاـ دـعـاـ فـيلـيـبـ غـولـوبـ إـلـىـ القـوـلـ بـأـنـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ عـادـتـ مـعـ حـكـومـةـ جـورـجـ دـبـليـوـ بوـشـ الـبـارـدـةـ منـ دـوـنـ حـربـ بـارـدـةـ. وـهـوـ يـقـدـدـ أـنـ وـاسـطـنـ عـادـتـ إـلـىـ تـبـنيـ سـيـاسـاتـ تـدـيرـ ظـهـرـهـاـ لـوـسـائـلـ الـمـفـاـوـضـاتـ الـجـمـاعـيـةـ وـالـتـعـاوـنـ وـالـحـوـارـ الـدـوليـنـ لـصـالـحـ إـعادـةـ بـنـاءـ وـتـنظـيمـ الـعـلـاقـاتـ الـدـولـيـةـ مـنـ مـنـطـقـ مـبـانـ الـقـوـةـ وـحـدهـ، وـعـلـىـ أـسـاسـ نـظـرـةـ ضـيقـةـ جـداـ لـلـمـصـلـحةـ الـقـومـيـةـ الـأـمـريـكـيـةـ.

ولـاـ شـكـ أـنـ سـيـاسـاتـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ أـخـذـتـ تـعـكـسـ بـشـكـ مـتـزاـيدـ بـعـدـ الـحـرـبـ الـبـارـدـةـ الـنـزـوـعـ الـجـامـحـ إـلـىـ اـحـتـالـلـ مـوـقـعـ مـرـكـزـ الـقـرـارـ الـعـالـمـيـ وـبـالـتـالـيـ حـكـمـ الـعـالـمـ وـالـتـحـكـمـ بـمـصـيـرـهـ إـلـىـ حـدـ كـبـيرـ. وـهـوـ مـاـ سـيـشـعـ الـمـحـلـلـينـ الـسـيـاسـيـينـ وـأـسـانـدـةـ الـعـلـاقـاتـ الـدـولـيـةـ عـلـىـ إـطـلاقـ اـسـمـ الـأـمـيرـطـورـيـةـ عـلـىـ نـمـطـ السـيـطـرـةـ الـعـالـمـيـةـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ الجـديـدـ. وـلـيـسـ المـقصـودـ مـنـ ذـلـكـ وـصـفـ تـحـولـ الـولاـيـاتـ المـتحـدةـ إـلـىـ قـوـةـ مـتـفـوـقـةـ عـلـىـ غـيرـهـاـ، فـهـذـاـ وـاقـعـ وـحـقـيقـةـ، وـلـكـ اـسـتـخـادـهـاـ هـذـاـ التـفـوـقـ لـبـنـاءـ الـنـظـامـ الـعـالـمـيـ وـالـدـولـيـ بـمـاـ يـوـافـقـ مـصـالـحـهـاـ الـخـاصـةـ الـقـومـيـةـ، وـعـدـمـ الـالـفـاتـ بـهـ ذـلـكـ عـلـىـ شـيـءـ آخـرـ سـوىـ تـعـظـيمـ هـذـهـ الـمـصـالـحـ. وـهـذـاـ مـاـ اـعـتـرـفـ بـهـ صـاحـبـ نـظـرـيـةـ اـنـتـهـاءـ الـتـارـيخـ عـنـ الـلـيـبـرـالـيـةـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ الـفـلـيـسـوـفـ فـرـانـسـيـسـ فـوـكـوـيـاماـ عـنـهـمـ الـإـدـارـةـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ الـجـمـهـورـيـةـ عـلـىـ إـنـ الـغـزوـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ لـلـعـرـاقـ عـامـ 2003ـ بـأـنـهـاـ بـلـورـتـ أـسلـوـبـاـ وـمـنـهـجـاـ لـالـقـيـادـةـ قـائـمـينـ عـلـىـ مـاـ وـصـفـهـ "منـهـجـ الـانـفـارـادـ فـيـ الـقـرـارـ وـالـدـافـعـ الـا~ن~ان~ي~ عـنـ الـمـصـالـحـ".¹⁸

فـمـاـ يـمـيزـ سـيـاسـةـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ الـق~و~م~ي~ة~ هوـ سـيـاسـةـ الـق~و~ة~ أوـ الـاعـتمـادـ عـلـىـ الـق~و~ة~، وـيعـنـيـ اللـجوـءـ السـرـعـ وـالـشـامـلـ إـلـىـ الـق~و~ة~ لـتـحـقـيقـ الـمـصـالـحـ رـفـضـ الـحـوـارـ وـالـمـفـاـوـضـاتـ الـجـدـيـةـ وـالـتـسوـيـاتـ. كـمـاـ يـعـنـيـ عـدـمـ التـقـيـدـ أـوـ تـقـيـدـ الـفـسـ بـالـتـزـامـاتـ وـقـوـانـينـ وـتـسوـيـاتـ وـاـتـفـاقـاتـ وـمـعـاهـدـاتـ دـولـيـةـ مـهـمـاـ كـانـتـ وـالـنـزـوـعـ إـلـىـ إـمـلـاءـ السـيـاسـاتـ وـمـعـايـرـ السـلـوكـ الـدـولـيـ منـ فـوـقـ وـرـفـضـ الـتـفـاـوـضـ حـولـهـاـ، أوـ عـلـيـهـاـ. وـمـنـ هـنـاـ سـوـفـ تـطـوـرـ وـاـشـنـطـنـ بـعـدـ الـحـرـبـ الـبـارـدـةـ، يـمـكـنـ أـنـ نـسـمـيـهـ تـسـطـلـيـاـ، لـأـيـعـتـمـدـ إـلـاـ عـلـىـ الـق~و~ة~ وـمـنـطـقـ الـق~و~ة~ الـغـاشـمـة~ وـغـيرـ الـعـقـلـيـة~ إـذـ أـمـكـنـ، ذـاكـ الـذـيـ يـقـطـعـ الـطـرـيقـ عـلـىـ أـيـ حـوـارـ أـوـ مـفـاـوـضـاتـ جـديـةـ تـفـرـضـ التـنـازـلـ وـلـوـ جـزـئـيـاـ عـنـ بـعـضـ الـمـصـالـحـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ لـصـالـحـ الـحـلـفـاءـ أـوـ الـدـولـ النـامـيـةـ، وـيـضـمـنـ الـحدـ الـأ~د~ن~ي~ مـنـ التـواـزـنـاتـ الـعـالـمـيـة~ .

وـالـوـاقـعـ أـنـ الـولاـيـاتـ الـمـتحـدةـ الـتـيـ بـدـأـتـ تـوـاجـهـ بـعـدـ زـوـالـ الـاـتـحـادـ السـوـفـيـيـتـيـ وـانتـهـاءـ مـنـاخـ التـوـتـرـ الـذـيـ طـبعـ حـقـةـ الـحـرـبـ الـبـارـدـةـ مـطـالـبـ عـالـمـيـ قـوـيـةـ لـفـرـضـ تـغـيـرـ جـوـهـريـ فيـ الـعـالـقـاتـ الـدـولـيـةـ. وـعـلـىـ هـذـهـ الـمـطـالـبـ وـالـتـحـديـاتـ الـقـوـيـةـ وـالـكـثـيرـ الـتـيـ مـثـلـتـهاـ وـكـانـتـ عـلـىـ وـاـشـنـطـنـ مـواجهـتـهاـ، وـفـيـ مـقـدـمـهاـ تـقـرـيـرـ الـنـزـوـعـ الـجـامـحـ لـدىـ جـمـيعـ الـدـولـ الـكـبـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ لـلـعـبـ دورـ دـورـ مـتـزاـيدـ فيـ الـسـيـاسـةـ الـعـالـمـيـةـ وـمـاـ يـعـنـيـهـ ذـلـكـ مـنـ فـرـضـ تـنـازـلـاتـ مـوـازـيـةـ عـلـىـ الـقـوـةـ الـعـظـيـزـ، سـوـاءـ أـكـانـ ذـلـكـ فـيـ مـيـدانـ الـتـجـارـةـ أـوـ الـقـانـونـ أـوـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ الـاـنـقـاقـاتـ الـدـولـيـةـ الـمـلـزـمـةـ أـوـ التـرـاجـعـ أـمـامـ حـرـكـاتـ الـاـحـتـجـاجـ الـمـدـنـيـةـ الـعـالـمـيـةـ الـمـتـنـامـيـةـ الـتـيـ تـقـوـدـهـاـ الـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ، عـلـىـ هـذـهـ الـمـطـالـبـ وـالـتـحـديـاتـ لـمـ تـجـدـ الـوـلاـيـاتـ الـمـتحـدةـ وـسـيـلـةـ لـلـرـدـ سـوـيـ العـودـةـ إـلـىـ اـسـلـيـبـ الـصـرـاعـ الـقـيـمـيـةـ وـالـاـنـتـقـالـ مـنـ السـيـطـرـةـ الـا~ح~اد~ي~ة~ وـبـسـطـ الـنـفـوذـ إـلـىـ تـوـطـيـدـ الـسـيـطـرـةـ أـوـ اـعـادـةـ اـنـتـاجـ نـظـامـ الـقـطـبـيـةـ الـا~ح~اد~ي~ة~.

وـبـالـفـعلـ، لـمـ تـعـدـ الـو~ل~ا~ي~ات~ ال~م~ت~ح~د~ة~ ق~ي~اد~ت~ه~ا~ ل~ل~ع~ال~م~ و~م~ش~ر~و~ع~ي~ة~ ه~ذ~ه~ ق~ي~اد~ت~ه~ا~ ف~ي~ ف~ر~ض~ و~ج~ه~ة~ ن~ظ~ر~ه~ا~ ع~ل~ى~ ال~ج~م~ع~ي~ ل~ق~ي~ق~ة~ ق~ي~اد~ت~ه~ا~ ل~ل~ع~ال~م~ و~م~ش~ر~و~ع~ي~ة~ ه~ذ~ه~ ق~ي~اد~ت~ه~ا~ ف~ي~ ف~ر~ض~ و~ج~ه~ة~ إ~ر~اد~ت~ه~ا~ ع~ل~ى~ ال~ع~ال~م~. لـقـدـ كـانـتـ النـخـبـةـ الـأ~م~ر~ي~ك~ي~ة~ تـرـىـ بـأـنـ التـقـوـقـ الـا~ق~ت~ص~اد~ي~ و~ال~ع~س~ك~ر~ي~ و~ال~ع~ل~م~ي~ و~ال~ت~ق~ن~ي~ الـذ~ي~ ت~ت~م~ت~ ب~ه~ ف~ي~ م~و~اج~ه~ة~ ج~م~يع~ ال~د~و~ل~ ال~أ~خ~ر~ي~ ك~اف~ بـذـات~ه~ لـب~ل~ر~ أ~ح~ق~ت~ه~ا~ ف~ي~ س~ي~اس~ي~ا~ و~أ~خ~ل~ق~ي~ا~ ف~ي~ ت~ز~ع~ ال~ع~ال~ل~م~ الر~اه~ن~ الم~ه~د~د~ ب~ال~ف~و~ض~ي~ و~ف~ي~ ق~ي~اد~ت~ه~ا~ إ~ل~ى~ ط~ر~يق~ ال~د~يم~ق~را~ط~ي~ و~ال~حر~ي~ة~ و~ال~س~ل~ام~. إ~ن~ الش~ع~ر~ ب~ال~ت~ق~و~ق~ و~ال~ن~ز~و~ع~ إ~ل~ى~ الس~ي~ط~ر~ة~ ال~ع~ال~ل~م~ي~ة~ ق~د~ ب~ر~زا~ ف~ي~ و~ا~ش~ن~ط~ن~.

كما لاحظنا في الصفحات السابقة على أثر انهيار القوة السوفيتية وزوال الحرب الباردة، فقد فتح هذان التطوران الرئيسيان الطريق أمام تفرد الولايات المتحدة وانفرادها في ساحة العلاقات الدولية، في مواجهة أوروبية سياسية لا تزال تحبو ولم تنجح بعد في تجاوز تميزاتها القومية وفي غياب أو تغيب القوى الكبرى الآسيوية. وهذا النزوح الناجم عن الشعور بالتفوق الساحق والانفراد بالقوة هو الذي يمكن وراء سياسة التدخل النشطة التي مارستها الولايات المتحدة منذ بداية التسعينيات والتي عبرت عن نفسها في التدخل في البلقان وفي أفريقيا ثم في العراق بعد احتلاله للكويت. وهو الذي يمكن كذلك وراء ما سيجرى من تبدلات في مزاج الرأي العام الأمريكي السياسي دفعت عام 2000 إلى انتصار اليمين الجمهوري وعلى رأسه المحافظين الجدد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام السابق على هجوم برج مركز التجارة العالمية. وفي هذه السياسة الانفرادية المستهترة بالرأي العام العالمي وبالمعايير والشرعية الدولية تكمن أحد مفاتيح هجوم 11 سبتمبر الرئيسية.

فليس هناك شك في أن شيئاً لم يسوء في العالم العربي لصورة أمريكا ومصداقية قيادتها الدولية غير إطلاقها يد حكومة شارون في فلسطين في الفترة الأخيرة التي سبقت الأحداث والتي دامت أكثر من سنة تعرض لها الشعب الفلسطيني إلى عملية إخضاع بالقوة وقد فيها مئات القتلى وعشرات ألف الجرحى. فقد أبرز هذا الموقف غير المفهوم الطابع المتخيّز صراحة وغير المتوازن للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية الذي ترجم بما بدا دعماً أعمى لإسرائيل وسياساتها التوسيعة والاستيطانية. ولم يكن هناك أحد في المنطقة يفهم كيف نقبل واثنطن بأن تضحي بالعلميين العربي والإسلامي في سبيل الدفاع عن سياسة ليس لها مضمون آخر سوى دعم مشروع استيطان الضفة الغربية الذي يقوده اليمين العنصري الإسرائيلي المتطرف وطرد الشعب الفلسطيني أو حصاره في معازل عنصرية. وبالمثل، دفع عدم اكتراث واثنطن بالانتقادات التي أصبحت توجهها لها المنظمات الدولية سواء فيما يتعلق بموقفها تجاه مسألة تخفيف الحصار عن شعب العراق المستمر منذ أكثر من عقد أو في القصف المستمر عليه إلى فقدان الأمل بقدرة واثنطن على اتباع سياسة متسلقة مع مبادى حقوق الإنسان التي تعلن تمسكها بها. وهكذا تعرّضت الولايات المتحدة إلى نكسات كبيرة داخل منظمات الأمم المتحدة الفرعية عندما لم ينجح ممثّلها في انتخابات أعضاء لجنة حقوق الإنسان في بداية هذا العام. والحال إن دولة بوزن الولايات المتحدة وحجمها وموقعها في النظام الدولي لا تستطيع أن تقبل على نفسها اعتماد معايير مزدوجة أو عدم الأخذ بالاعتبار مصالح المجتمعات الأخرى دون أن تدفع إلى زعزعة التوازنات الدولية وبث الفوضى والاضطراب فيها. ذلك أن حجمها وقوتها قادران على تغيير وجهة الواقع وتجميد الأوضاع أو تبديلها لصالح فئات أو أطراف دون أخرى. وبالمثل إن دولة تتصدى لقيادة العالم وتحعمل من نفسها قيمة على السياسة العالمية، وهو الوضع الفعلى للولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة لا يمكن أن تتبّنى مواقف غير متوازنة أو حتى غير مكتوبة بما يحصل من مظالم في العالم من دون أن تفقد مصداقية قيادتها وتتصبح في نظر العديد من الأطراف التي ضربت مصالحها كما لو كانت العدو والمسؤول الرئيسي عن محنها وعذاباتها. إن القيادة لا تتسمج مع الانانية وانعدام روح المسؤولية الجماعية.

مفاجأة هجوم 11 سبتمبر

كان لهجوم سبتمبر 2001 أثران متقاضيان. الأول إضفاء نوع المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة وتكرير نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعلياً من لهيب حرب الخليج الثانية في عام 1991 لكنه بقي بسبب افتقاره للشرعية غير قادر على الاصحاح الحر عن نفسه حتى 11 أيلول 2001 كما بقيت عوامل مناهضته وكجهة السياسية والإيديولوجية قوية جداً في أوروبا والعالم. والثاني وهو الأهم، معاكس لذلك تماماً. ففي الوقت الذي سمح فيه للولايات المتحدة أن تنتزع من الرأي العام العالمي الحق في وضع أجندته السياسة الدولية وفي مقدمة بنودها الحرب ضد الإرهاب أظهر هجوم 11 أيلول 2001 كما لم يحصل أبداً من قبل هشاشة استراتيجية الولايات المتحدة الأمنية وضعفها كما أظهر حدود التفوق الذي تتمتع به وقدرتها على تأسيس قاعدة صلبة لنظام دولي جديد قائم على الأحادية القطبية.

والواقع أن البهجة العارمة التي عمّت الرأي العام العالمي على أثر زوال الحرب الباردة والأمال الكبيرة التي انعقدت على نشوء عالم جديد خال من النزاعات ومتفرغ لمعالجة مشاكل التنمية والفقر والبيئة والوايئة لعباً دوراً كبيراً في إحياء الأمل بنظام متعدد الأقطاب وفي تنمية المناهضة الدولية للانفراط بالسلطة العالمية وإيقاعها حية. وخيبة أمل الرأي العام الدولي بالسياسات الأمريكية التي كانت تسير منذ نهاية الحرب الباردة في الاتجاه المعاكس لبناء نظام دولي قائم على التعاون الجماعي والشراكة من أجل السلام والتنمية العالمية هي التي دفعت بقطاعات واسعة من هذا الرأي العام إلى تحمل وشنط المسؤولية بل إلى التشكك في الرواية الأمريكية نفسها حول أحداث سبتمبر ونشر الروايات المتعددة حول احتلال أن تكون العملية مفتعلة جزئياً أو كلياً من قبل المخابرات المركزية. فقد كان الاعتقاد قوياً عند هؤلاء بأن الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي يخدم أهداف الولايات المتحدة أو الجناح المتطرف في إرادتها الجمهورية وأن وشنط ربما كانت بحاجة إلى حدث مماثل من أجل تبرير سياستها الأمنية الجديدة ووضع يدها على مصادر ومواقع القوة الدولية لتصبح صاحبة الكلمة الوحيدة في الشؤون العالمية.

وبالفعل، قدم هجوم 11 سبتمبر للولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ نزوعها يتبلور إلى فرض قيادتها على عالم ما بعد الحرب الباردة فرصة لا تعوض كي تفرض نفسها وإرادتها تحت غطاء مشترك من التعاطف العالمي مع ما أصابها ومن التسلیم لقوة الاستثنائية الأمريكية في الحرب ضد المخاطر الإرهابية. فقد ساعدتها هذا الهجوم غير المتوقع على انتصار سياستها التوسعية واستكمالها في ظروف سياسية وإيديولوجية أكثر تجاوباً. فكان له دور المهماز الذي حث الإرادة الأمريكية للاندفاع في مشروعها العالمي والإعلان بصرامة عما ظل مضمراً منذ وقت طويل ولم يكن من الممكن الاصحاح عنه من دون إثارة حفيظة الدول الحليفية الرئيسية. فإذا كانت حرب العراق هي القابلة القانونية التي ولدت نظام القطب الواحد وسمحت بمناسبة للولايات المتحدة أن تفرض عملياً وعلى الأرض زعامتها على العالم الصناعي والغربي فإن حرب العراق الثانية التي وضعت فيها وشنط نفسها في مواجهة العالم والهيئات الدولية هي التي كرست السياسة الامبراطورية الجديدة وعبرت عنها كما لم يحصل من قبل. فقد أظهرت مدى اتساع هامش المبادرة الاستراتيجية الذي تتمتع به الولايات المتحدة بالفعل ومدى قدرتها في تحقيق أهدافها على الاستقلال عن الحلف الغربي الذي عاشت عليه لحقب طويلة وعن المنظمة الدولية ذاتها. لقد فرضت الولايات المتحدة نفسها بعد غزو العراق كدولة فوق جميع الدول الأخرى وهي الوحيدة ذات السيادة المطلقة وغير المقوسة.

لقد قيل الكثير عن أهداف الحرب الأمريكية على العراق. فركز البعض على الأهمية التي توبيخها الولايات المتحدة لمسألة السيطرة على منابع النفط وصناعته لما تتطوي عليه من أبعاد استراتيجية بالدرجة الأولى وتأثيراتها المحتملة على مصير الدول الصناعية في العقود القادمة. وركز البعض الآخر، مستأنساً بالتعاطف العميق الذي يبديه فريق المحافظين الجدد المسيطر على الإدارة الجمهورية مع إسرائيل، على هدف التخلص من تهديد العرق المحتمل للدولة اليهودية وفي ما وراء ذلك على ضمان أمن إسرائيل في الشرق الأوسط وتأمين حقها في الاستمرار من خلال إتاحة الفرصة لها لتنكمel مشروع توسيعها الجديد وتشييـt وجودها عبر الاستعمار الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة. لكن ليس لهذه الهدفـين في نظرنا قيمة إلا كأدوات ووسائل لتحقيق الهدف الأكبر الذي يشمل تأكيد قيادة الولايات المتحدة للعالم وإخضاع أجندات الدول الكبرى ومصالحها لأجندة الولايات المتحدة ومصالحها القومية. وهو ما يعني أيضاً نجاح الولايات المتحدة في تكرير نظام القطب الواحد وقطع الطريق على احتلال شوء عالم متعدد الأقطاب تشارك فيه الدول الكبرى، وتنقسم مع الولايات المتحدة السلطة والقيادة والنفوذ في بقية بقاع العالم الآخر. وهو ما كانت تجهد لتحقيقه الدبلوماسية الأوروبية والعالمية من خلال مشروع توسيع عضوية مجلس الأمن وتعزيز دور الأمم المتحدة. ومن هنا وبخلاف ما توحـي به مظاهر الارتباط بين السياسات الأمريكية التوسعية في الشرق الأوسط والولايات الدينية أو الإثنية، ليست إسرائيل ولا مصالحها هي التي توجه السياسات العدوانية التي تمارسها الإدارة الأمريكية في الشرق

الأوسط ولكن العكس هو الصحيح. إن إسرائيل ليست مهمة للولايات المتحدة إلا لأنها تمثل عنصراً شديداً الأهمية في استراتيجية التوسيع الامبراطوري الأمريكية. إنها حلقة استراتيجية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وربما كان من الممكن القول إن الإدارة الأمريكية أظهرت نزوعاً صهيونياً أقوى من النزوح الذي أظهرته حكومات إسرائيل نفسها، وهي التي دفعت وتدفع إسرائيل للتط ama; بشكل أكبر في سياساتها الفلسطينية والإقليمية معاً.

وبشكل عام، وجدت واشنطن في هجوم سبتمبر 2001 فرصة مناسبة لتبرير استكمال تحقيق ما لم تنجح به من قبل في حرب الكويت أو الخليج الثاني وفي أفغانستان والبلقان ومن وراء ذلك لاستعادة المبادرة الاستراتيجية المهددة من قبل الدول الكبرى المتعددة في التسلیم لقيادة الأمريكية العالمية. وكان من المفروض أن يمكنها الموقـع الجديد في عراق ما بعد صدام المحتل من أن ترسخ قواعدها في الشرق الأوسط وأن تعيد ترتيب أوضاعه الجيوسياسية والسياسية بما يسمح لها بالبقاء الدائم والمنفرد فيه على حساب الدول الكبرى الأخرى وتحويله إلى مسرح إضافي من مسار حرب بسط السيطرة الكونية التي تشنها منذ نهاية الاتحاد السوفيتي.

هكذا أرادت لـحرب غزو العراق عام 2003 أن تكون مناسبة لوضع أساس النظام الجديد أي لفرض قاعدة الخصوص لإرادة أمريكا القوية والقبول بما تقرره الدولة الأعظم من أهداف وترتيبات في حقل السياسة الدولية وما تحدده لكل طرف من أدوار يلعبها في تحقيق جدول أعمال عالمي ينبع دائماً وبشكل رئيسي من مصالح واشنطن القومية. وبمناسبة هذه الحرب ومن خلالها أعلنت الولايات المتحدة، بموقفها المنفرد تخليها عن الأسلوب القديم الذي اتبعته في استراتيجية بسط النفوذ العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، والذي بقي معتمداً حتى نهاية عهد كلينتون على التدخل من وراء تحالف دولي واسع، كما حصل في حرب الخليج الثانية ثم في حرب البلقان وفيما ما بعد في الحرب على الإرهاب. وقد استبدلت الأسلوب السابق بأسلوب جديد قائم على المبادرة الفردية والهجوم ووضع الدول الأخرى أمام الأمر الواقع. وهو ما ستجسده في حقل الاستراتيجية نظرية الحرب الاستباقية التي تقرر فيها الولايات الأمريكية وحدها طبيعة المواجهة العسكرية وزمانها ومكانها عندما تشعر بأن هناك تهديدات جدية لأمنها أو لصالحها الحيوي. وكما كان غزو العراق في عام 1991 مناورة استراتيجية كبرى لقطع الطريق على نشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب بفعل الأمر الواقع كان احتلال العراق في آذار 2003 ضد الإرادة الدولية وإرادة الحلفاء الأوروبيين والأسيويين مما مناورة استراتيجية جديدة لـنـكـريـس السيطرة الأمريكية العالمية الأحادية وانتزاع الشرعية لها من الدول التي كانت ترفض حتى الآن التنازل عن طموحها إلى بناء عالم متعدد الأقطاب أكثر استقراراً وتعاوناً¹⁹.

لكن المشكلة الحقيقة التي ستواجه واشنطن في مشروعها لـبسـطـ سيـطـرـتها الـامـبرـاطـورـيةـ العـالـمـيـةـ هيـ أنـ سـعـيـهاـ إـلـىـ فـرـضـ قـيـادـتهاـ المـنـفـرـدـةـ عـلـىـ الـعـالـمـ تـأـتـيـ فـيـ اللـحظـةـ ذاتـهاـ الـتيـ ظـهـرـ فـيـ هـجـومـ 11ـ سـبـتمـبرـ هـشـاشـةـ الدـفـاعـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـقـدـرـةـ الآـخـرـينـ عـلـىـ اـخـرـاقـهـاـ وـمـسـاسـ بـالـأـمـنـ وـالـسـلـامـ الدـاخـلـيـنـ. وـجـاءـتـ رـدـودـ الفـعـلـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـمـضـطـرـبـةـ عـلـىـ الـهـجـومـ وـمـاـ أـعـقـبـ ذـلـكـ مـنـ شـوكـ حـولـ قـدـرـاتـ الـمـخـابـراتـ وـالـأـجهـزةـ الـأـمـنـيـةـ عـلـىـ الـإـسـتـجـابـةـ الـفـعـلـيةـ لـلـتـحـديـاتـ وـالـمـخـاطـرـ الـجـدـيـدةـ وـمـنـ تـلـاهـ مـنـ تـشـكـيـكـ فـيـ بـيـانـاتـ الـزـعـمـاءـ السـيـاسـيـبـينـ وـرـوـيـاـتـهـمـ عـنـ الـحـدـثـ لـتـحـطـمـ، لـدىـ الرـأـيـ الـعـالـمـيـ، لـكـنـ أـيـضاـ وـقـبـلـ ذـلـكـ لـدىـ الرـأـيـ الـعـالـمـيـ الـأـمـرـيـكـيـ نـفـسـهـ، صـدـقـيـةـ الـقـيـادـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـتـعـقـدـ الشـكـ فـيـ قـدـرـتـهـاـ عـلـىـ فـرـضـ مـشـرـوعـهاـ الـامـبرـاطـورـيـةـ وـفـرـضـ حـضـورـهـاـ الدـائـمـ وـالـمـسـتـمـرـ عـلـىـ مـسـارـحـ الـصـرـاعـ الـدـولـيـةـ مـنـ خـلـالـ التـدـخـلـاتـ الـمـسـتـمـرـةـ الـعـسـكـرـيـةـ وـالـسـيـاسـيـةـ. وـلـيـسـ مـنـ قـبـيلـ الصـدـفـةـ أـنـ تـكـوـنـ أـمـرـيـكاـ الـأـكـثـرـ اـعـدـادـاـ بـنـفـسـهـاـ وـالـأـكـثـرـ اـنـخـرـاطـاـ فـيـ الـمـسـائلـ الـدـولـيـةـ وـانـغـمـاسـهـاـ فـيـ نـفـسـهـاـ أـمـرـيـكاـ الـأـكـثـرـ تـشـكـكـاـ فـيـ قـدـرـاتـهـاـ وـزـعـامـاتـهـاـ إـمـكـانـيـاتـهـاـ بـلـ وـفـيـ حـقـهاـ فـيـ الـسـيـطـرـةـ الـعـالـمـيـةـ وـقـدـرـتـهـاـ عـلـيـهـاـ. وـهـكـذـاـ حـولـ هـذـاـ الـهـجـومـ الـكـبـيرـ الـذـيـ فـاجـأـهـاـ فـيـ عـقـرـ دـارـهـاـ وـعـلـىـ غـيرـ اـنـتـظـارـ الـوـلـايـاتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ مـنـ دـولـةـ اـسـتـثـانـيـةـ إـلـىـ دـولـةـ عـادـيـةـ مـعـرـضـةـ مـثـلـهـاـ مـثـلـ غـيرـهـاـ مـنـ الـوـلـولـ لـلـتـهـدـيـاتـ وـالـمـخـاطـرـ ذاتـهـاـ. وـبـالـرـغـمـ مـنـ كـلـ الـاحـتـيـاطـاتـ الـأـمـنـيـةـ وـمـنـظـومـاتـ الـأـسـلـحـةـ الـنـوـعـيـةـ وـالـنـفـوذـ الـعـالـمـيـ الـوـاسـعـ أـبـرـزـ 11ـ سـبـتمـبرـ لـيـسـ فـيـ مـأـمـنـ مـنـ الـمـفـاجـآـتـ وـأـنـهـاـ، بـالـرـغـمـ مـنـ قـوـتـهـاـ الـخـارـقـةـ، لـاـ تـسـطـعـ أـنـ تـضـمـنـ أـمـنـهـاـ بـالـاعـتـمـادـ عـلـىـ قـوـاـهـاـ الـذـاتـيـةـ وـحـدـهـاـ إـنـمـاـ هـيـ مـضـطـرـةـ أـيـضاـ إـلـىـ الـتـفـاوـضـ عـلـيـهـ مـعـ قـوـىـ خـارـجـيـةـ، وـأـنـ نـجـاحـهـاـ فـيـ تـعـقـيـدـ أـهـدـافـهـاـ يـتـوقفـ عـلـىـ تـعـاـونـهـاـ مـعـ باـقـيـ الـدـولـ الـأـخـرـىـ وـالـمـنـظـومـةـ الـدـولـيـةـ. بـالـتـأـكـيدـ لـمـ يـؤـثـرـ 11ـ سـبـتمـبرـ عـلـىـ وـاقـعـ التـفـوـقـ الـاسـتـراتـيـجيـ الـذـيـ تـنـتـمـيـ بـهـ الـوـلـايـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـلـاـ أـضـعـفـ مـنـ سـطـوـتـهـاـ وـلـمـ يـلغـ مـوـقـعـهـاـ الـاسـتـثـانـيـ فـيـ تـحـدـيدـ أـجـنـدـةـ السـيـاسـةـ الـعـالـمـيـةـ. إـنـ مـاـ فـعـلـهـ هوـ أـنـهـ بـالـتـحـديـاتـ الـتـيـ مـثـلـهـاـ وـالـمـخـاطـرـ الـجـدـيـدةـ الـتـيـ فـتـحـ الـعـيـونـ عـلـيـهـاـ قـدـ فـجـرـ أـزـمـةـ الـقـيـادـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـعـالـمـيـةـ ذاتـهـاـ فـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ الـذـيـ فـتـحـ فـيـ الـبـابـ عـلـىـ مـصـرـاعـهـ أـمـامـ اـسـتـكـمالـ مـقـتـضـيـاتـهـاـ الـسـيـاسـيـةـ وـالـقـانـونـيـةـ وـالـعـسـكـرـيـةـ. لـقـدـ وـضـعـ نـظـامـ الـقـطـبـ الـواـجـدـ فـيـ مـأـرـقـ فـيـ الـلـحـظـةـ ذاتـهـاـ الـتـيـ كـشـفـ فـيـهـاـ عـنـ وـلـادـتـهـ الرـسـمـيـةـ.

ينجم عن هذا التطور وضع عالمي مفارق جداً. فالدولة العظمى التي تقود العالم بالفعل وتنظير، كما لم يحصل من قبل، تفوقها الهائل على جميع الدول مجتمعة ومتفرقة تفتقر أكثر من أي دولة أخرى إلى مصادر شرعية لإرساء قيادتها وسيطرتها العالميتين وبيدو مشروعها الامبراطوري معلقاً في الهواء. وبالمثل، بقدر ما يؤكد نشر القوى الواسع وأخذ المبادرة هنا وهنا، في المسائل الكبيرة والصغيرة، السيطرة الاستثنائية الأمريكية على الأرض، تظهر المقاومات والاحتجاجات والاعتراضات المتتابعة بسرعة، بما في ذلك في دائرة تحالفاتها الاستراتيجية، فراغ المعنى الذي تعاني منه الجهود الأمريكية. وهذا تتجه سياسات الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً من التركيز على الهجوم إلى الانزلاق نحو ديناميكية تصعيد دفاعية مكلفة. فهي مواجهة مقاومات تتصاعد من كل نوع وفي كل مكان من أجل وضع حد للسيطرة الأمريكية

وتهديد الاسس المادية والمعنوية التي تقوم عليها تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى نشر المزيد من القوات لحفظ على موقعها المتزايدة الانتشار أيضاً.

وإذا اردنا ان نساير فوكوياما في اسلوب صياغته للمسألة العالمية سنقول ان ما ينفتح امامنا اليوم ليس نهاية التاريخ و زوال الصراع التناقضى ولكن انتقال الصراع الى داخل نظام السيطرة الموحد ذاته، أي نظام الامبرطورية. فكما ان السياسات الامريكية ستمحور منذ الان على تأمين شروط اعادة انتاج السيطرة وضمانها فإن كل الاطراف العالمية الاخرى من امم وجماعات وثقافات مخضعة او مقهورة لن يكون لها هم سوى مواجهة السيطرة القائمة وتحديها ومحاولتها الخلاص منها.

بيد أن القول ان احداث سبتمبر التي نقلت القيادة الأمريكية للعالم من حالة المشروع إلى حالة الممارسة الفعلية التاريخية وأكدت من خلالها كما لم يحصل من قبل نظام القطبية الأحادية ورفعته للقمة هي نفسها التي أطاحت أيضاً وفي نفس الوقت بالأسس المعنوية والسياسية لهذه القيادة بقدر ما حولتها إلى قيادة إمبرطورية ووضعت نظام القطبية الأحادية في بداية النهاية، أقول إن هذا القول لا يعني اطلاقاً ان هذا النظام زال أو هو في طريقه للزوال السريع أو التلقائي. إنه يعني أن هناك وضعياً جيوستراتيجياً جديداً وأن هذا الوضع يفرض على جميع القوى الدولية إعادة نظر فعلية في سياساتها في سبيل ضمان الحد الأدنى من السيادة المحلية أو بالاحرى من حرية قراراتها ومن الأمان الوطني والاستقرار والسلام الاهلي أيضاً، الان وفي المستقبل. وهذا يعني ان نمط السيطرة الدولية الراهنة لم يعد يطمئن احداً في العالم. وهو الأمر الذي يدفع الى نشوء اقتتال متزايد بأن ما سوف تواجهه المجتمعات في المستقبل هو انواع جديدة من التهديدات مختلفة كثيراً عن تلك التي عرفتها الدول والجماعات في العقود الماضية وأن هذه التهديدات ليست مرتبطة بالدول بصورة مباشرة، بل لم تعد الدول هي المصدر الوحيد، بل ربما الرئيسي لها، في المستقبل.

ومفارقة بالنسبة للإدارة الأمريكية الجمهورية انها في الوقت الذي تظهر فيه الأحداث بأن الولايات المتحدة ليست في مأمن من التهديدات الخارجية وأن ضمان أنها يتطلب التعاون مع الدول الأخرى، تسعى هي إلى ان تفرض على العالم، كما لو كان ذلك على سبيل المغالبة التاريخية، أكثر من أي حقبة مضت، مفهوم القيادة الفردية ونظرية أسبقية الأمن القومي. وهي لا تغى من أفقها أي مفهوم للأمن الجماعي فحسب ولكنها تعود بمفهوم الامن هذا، أكثر من ذلك، إلى مضمونه العسكري المضيق. وهو ما يشكل تراجعاً كبيراً عن التطور الكبير الذي شهد حق العلاقات الدولية المعاصر في العقود الماضية الذي بدأ يركز على مفهوم الامن العالمي المشترك ومن منظور مبنائ العسكري. إن الولايات المتحدة تترع إلى السلوك كما لو كانت قادرة وحدها على قيادة العالم وترتيب الاوضاع الدولية جمیعاً في الوقت نفسه الذي تؤكد الواقع فيه أنه لم يعد من الممكن، اطلاقاً من المعطيات الجيوستراتيجية والتكنولوجيا الجديدة، لأي دولة، حتى لو كانت بوزن الولايات المتحدة، ان تتصرف كما لو كانت صاحبة سيادة مطلقة لا يطالها أي تهديد. والحال لم يعد هناك اليوم بعد 11 سبتمبر، وهذا هو المغزى الحقيقي لهذا الحدث الكبير، أي دولة تستطيع أن تتبع أهدافها في العالم لوحدها بحرية مطلقة ومن دون خوف ولا أن تفرض إرادتها التي تضمن لها أقصى المصالح من دون أن تخشى أي عقاب، بل أي رد. إن التعاون والشراكة أصبحتا مفتاحين لا بديل عنهما لأي استراتيجية قومية ناجحة، سواء أكان ذلك في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو في ميدان السياسات الأمنية.

والخلاصة، إن أحداث ايلول لم تبدع وضعياً عالمياً جديداً ولكنها سارت بنظام القطبية الأحادية الذي ولد من حرب الخليج الثانية 1991 نحو تحقيق نموذجه المتكامل والناجز وفتحت في الوقت نفسه وللسبي ذاته ازمة هذا النظام وابرزت كما لم يكن من الممكن من قبل هشاشته، أي تناقض الاسس التي تقوم عليها السيطرة الامريكية الاحادية المطلقة وعدم اتساق النظام العالمي الذي تقود اليه²⁰. فلم تكن ولن تكون العلاقات الدولية اكثر فقاً واضطرباً وأكثر تقبلاً وسليمة ومفاجأت في أي حقبة مما ستكون عليه في الحقبة التي نعيش.

وإذا كان الأثر الأول لحدث ايلول، أعني تسريع سيورة السيطرة الأمريكية العالمية، هو الأكثر بروزاً اليوم في سياسات الولايات المتحدة الراهنة وربما القصيرة المدى فإن الأثر الثاني السلبي لهذا الهجوم، أعني انكشف العجز الأمريكي عن السيطرة العالمية سوف يتجلّى أكثر فأكثر في المدى المتوسط والطويل. ومن هنا لا ينبغي أن تخدعنا تكتيكات الإدارة الأمريكية الهجومية الراهنة. فهي تخفي في الواقع عوامل الضعف الهيكلي الأمريكي النسبي المتزايد وتطمس حقيقة الاستراتيجية الدفاعية التي تضرر وشنطت إلى اللجوء إليها في إطار التغطية على الاندماج الخطير في صدقتها الاستراتيجية.

غزو العراق من القطبية الأحادية إلى السيطرة الأميركيه

مثل بروز نوع من العمليات الارهابية التي تستهدف لأول مرة موقع وأهداف داخل التراب الوطني الأميركي نفسه والتي كان مثالها هجوم 11 سبتمبر تحدياً كبيراً لمشروع الولايات المتحدة في السيطرة العالمية والاحتفاظ بالتفوق الجيوستراتيجي الشامل الذي تستند إليه. وقد وضع هذا التحديقيادة الاستراتيجية الأميركيه في موقف شبيه بالموقف الذي واجهته بعد زوال الحرب الباردة، أي حتمية الاختيار بين استراتيجيتين مترافقتين بل متعاكستين للرد. الاستراتيجية الأولى سلمية ذات محتوى سياسي وثقافي تقوم على محاصرة التيارات المتطرفة المناهضة للنظام الدولي الجديد الذي يخضع لسلطانها وملحقة المسؤولين عن الأعمال العدوانية بطريقة قانونية ومحاكمتهم وفضحهم والسعى، بالتعاون مع المجموعة الدولية وفي إطار الأمم المتحدة، إلى بلورة سياسة مشتركة لتجفيف ينابيع التطرف والقضاء على منظمات الارهاب وفيما وراء ذلك على أسباب ظهوره ونموه وانتشاره في العالم. لكن هذه الاستراتيجية كانت تتطلب التخلص من فكرة السيطرة الشاملة وعن أولوية العمل على حفظ التفوق الأميركي في جميع المجالات، خاصة العسكرية منها والسعوي، بالعكس من ذلك، إلى تطوير استراتيجية العمل متعدد الأطراف وإعطاء الأولوية في وضع أجندـة السياسـة العالمية والمساهمـة في تنفيذـها للحوار والتـعاون والتـفاهم مع الدول الأخرى وإشراكـها في مشروعـ شامل للأمن الجـماعـي وبالـتالي إلى إيلـاء التنميةـ الاقتصاديةـ والاجتماعـيةـ الدوليـةـ أهمـيـةـ مرـكـزـيةـ. وما كانـ لهذاـ أنـ يتحققـ منـ دونـ أنـ تـغـيرـ واـشنـطنـ أيضـاـ منـ نـظرـتهاـ إلىـ مـصالـحـهاـ القـومـيـةـ وـالمـصالـحـ العـالـمـيـةـ وأنـ تـسـتـجـيبـ بـدرـجـةـ أـوـ أـخـرىـ إـلـىـ نـداءـاتـ القـوىـ الدـولـيـةـ المتـعدـدةـ وـتسـهـمـ فيـ موـاجـهـةـ المـشاـغلـ وـالـهـمـومـ الـعـالـمـيـةـ وـأـخـذـهـاـ بـالـاعـتـباـرـ وـالتـراـجـعـ عـنـ اـسـتـخـادـ منـطـقـ الـقـوـةـ منـ أـجـلـ الـحـصـولـ عـلـىـ مـكـاـبـ عـيـنـيـةـ أوـ اـسـتـراتـيجـيـةـ عـلـىـ حـاسـبـ الـأـمـمـ الـأـخـرـىـ وـالتـخلـىـ عـنـ اـرـدـواـجـيـةـ الـمـعـايـرـ لـصـالـحـ تعـزيـزـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـتـأـكـيدـ مكانـةـ القـانـونـ الدـولـيـ وـتـدعـيمـهاـ فيـ وجـهـ ماـ تـسمـيهـ الدـولـ الـمـارـقـةـ أوـ الـتـيـ لاـ تـحـترـمـ الـقـانـونـ وـلاـ الشـرـعـيـةـ الدـولـيـةـ.

وكان من المؤكد أن تقود مثل هذه السياسة إلى التخفيف من حدة الاحباطات وإلى إحداث انفراج في الحياة الدولية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأن تزيل العديد من التوترات وتساعد على ضمان احترام أكبر للقانون بل على تطوير مفهوم أكثر تماساً للقانون الدولي سواء أكان ذلك من حيث التشريع أو من حيث الممارسة والتطبيق. ولو اتجهت الولايات المتحدة هذا الاتجاه لفرضت سيطرتها على المنظومة الدولية لا من حيث هي القوة العسكرية الأعظم ولكن من حيث هي القوة الحاملة لمشروع إصلاح الحياة الدولية وبث درجة أكبر من القانونية والاستقرار والتعاون والتضامن فيها. وكان من المؤكد أن مثل هذه السياسة ستؤمن لها التفافاً واسعاً حولها في كل مكان وتضمن لها ولاء حقيقياً يؤهلها لاحتلال موقع القيادة الدولية من دون منازع. ذلك أن مثل هذه السياسة كانت ستظهر مدى قدرة الدولة العظمى بل الدولة العالمية الوحيدة على تحمل مسؤولياتها الدولية والسيطرة على ذاتها أي قدرتها على وضع مصالحها القومية المشروعة في إطار المصالح العامة لتحقيق السلام والأمن والانسجام والتفاهم الدولي وليس ضد هذه المصالح أو إلى جانبها. ومثل هذه القيادة المعبرة عن روح المسؤولية العالمية والتكافل الإنساني هو ما كانت تنتظره في الواقع الساحة الدولية وغالبية أمم الأرض ليثبت قليل من الانسجام والتفاهم بين الجماعات المتنازعة التي تركها انهيار التجربة السوفيتية وزوال الحرب الباردة في حالة من فقدان التوجّه وعدم اليقين والاستقرار. وربما كان هذا هو ما تخيلته الدول العربية كخيار يمكن لواشنطن أن تستقر عليه للخروج من الأزمة التي فجرتها أحداث سبتمبر. وقد انتظرت بعضها بالفعل أن تمد لها واشنطن يدها للعمل سوية على إزالة المشاكل والنزاعات المتعلقة التي تتغصن حياة شعوب الشرق الأوسط.

أما الاستراتيجية الثانية التي كانت في متناول واشنطن للرد على أزمة سبتمبر وما تكبدته فيها من خسائر بشرية، ولكن أهم من ذلك استراتيجية وسياسية، فهي استراتيجية توسيع دائرة احتكارها للسلطة العالمية وتأكيد موقعها ودورها وقيادتها الدولية من خلال مضاعفة الاعتماد على الاستخدام الموسع للقوة والاستهان بالقوانين والشرعية الدوليـةـ والتصـرفـ كـدولـةـ خارـجةـ عـلـىـ القـانـونـ تـرـضـيـخـاصـاعـسـيـاتـهاـ الـخـارـجـيـةـ لـأـيـ رـقـابةـ أـوـ مـحـاسـبـةـ أـوـ تـقـيـيمـ.ـ ومـثـلـ هـذـاـ خـيـارـ يـعـنيـ بالـضـرـورةـ الـذـهـابـ فـيـ ماـ وـرـاءـ تـأـكـيدـ الـأـوـلـوـيـةـ الـتـيـ يـشـيرـ إـلـيـهـ نـظـامـ الـقـطـبـيـةـ الـأـحـادـيـةـ نحوـ فـرـضـ السـيـطـرـةـ الـعـالـمـيـةـ أـيـ الـأـمـيرـطـوـرـيـةـ بـمـاـ يـتـضـمـنـهـ ذـلـكـ مـنـ الـلـجوـءـ الـمـتـزـاـيدـ إـلـىـ مـارـسـةـ العنـفـ وـسـلـوكـ طـرـيقـ الغـطـرـسـةـ وـالـغـرـورـ وـالـعـنـجـهـيـةـ تـجـاهـ الـحـلـفاءـ وـالـأـعـدـاءـ مـعـاـ.ـ وـمـنـ الـواـضـحـ أـنـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ قدـ اختـارتـ،ـ تحتـ تـأـثـيرـ إـدـارـةـ الـيـمـينـ الـمـحـافظـ الـجـدـيدـ،ـ أـقـصـىـ أـشـكـالـ هـذـهـ الـإـسـتـراتـيجـيـةـ تـطـرـفـاـ وـتـصـعـيدـاـ وـأـصـبـحـتـ تـنـزـعـ إـلـىـ اـخـتـارـ أـجـنـدـتهاـ الـعـالـمـيـةـ فـيـ ثـلـاثـةـ أـهـدـافـ رـئـيـسـيـةـ:

- تأكيد القيادة الأميركيـةـ العالميةـ
- الاحتفاظـ بالـتفـوقـ الدـوليـ الـاستـراتـيجـيـ وـالـاـقـضـاديـ
- بـسـطـ النـفوـذـ وـالـتوـسـعـ الـخـارـجيـ.

من الوجهة الأولى يبدو هذا الاختيار منطقياً بالنسبة لدولة عظمى من وزن الولايات المتحدة التي لا يشك أحد في امتلاكها أسباب القوة وتخسى أن يفسر سلوكها الرزفين والعاقل من قبل الأطراف الأخرى، وفي مقدمهم الرأي العام الأميركي، كما لو كان تعبيراً عن الحيرة أو الضعف أو القبول بالابتزاز. كما يبدو طبيعياً أن ترد دولة عظمى أذلت من قبل مجموعات

إرهاصات صغيرة وتعرضت لهجوم واعتداء خطيرين بأضعاف ما أصابها من إهانة وإذلال حتى تستعيد صدقتها وتمسح عار الهزيمة وتستعيد هيبتها وصدقيتها السياسية والاستراتيجية. ومن هذا المنظور، كان من مصلحة الإدارة الجمهورية المحافظة تحويل الرد ذاته إلى هجوم لا يمكن إلا أن يعزز في نظرها قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أجندةها السياسية الأساسية، أي تأكيد قيادتها العالمية وإبراز تفوقها في الميادين الاستراتيجية وتوسيع نفوذها وسيطرتها الكوكبية.²¹ ومن هنا تم التنظير الجديد للحرب ضد الإرهاب وتحويلها إلى إطار لحرب عالمية شاملة تعيد من خلالها وشنط اصطدام الجميع، وفي مقدمهم الدول الكبرى الأوروبية والآسيوية، عنوة، وراءها وتفضي على الشك الذي أدخله 11 سبتمبر في وعي الأميركيين وخصومهم ومنافسيهم معاً في قدرة أمريكا وصدقيتها وتنزع الشرعية في التدخل اليومي والشامل في الشؤون العالمية سواء أ جاء ذلك باسم الدفاع عن المصالح القومية الأمريكية أو باسم حماية السلام العالمي أو باسم تنفيذ الارادة والشرعية الدوليتين في مواجهة مصادر التهديد المختلفة التي تواجه العالم.²²

ووالواقع كما أن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق لم يفتح نظاماً أحادي القطبية بصورة تلقائية لن تغدو الصعوبات التي تواجهها السيطرة الأمريكية تلقائياً نحو ولادة نظام متعدد الأقطاب. وكان من المنتظر أن تسعى الإدارة الأمريكية المحافظة، في سبيل إيجاد امكانية نشوء نظام متعدد القطبية بفعل الأمر الواقع، إلى المبادرة بتغيير الأدوات الدولية وإشاعة مناخ الحرب المستمرة. وهذا ما رمت إليه منذ عام 1991 عندما جرت العالم أجمع إلى حرب اعتبرت في يومها عالمية، ضد خامس جيش في العالم، أعني الحرب على العراق بعد إخراجه من الكويت.

ولا يختلف الأمر عن ذلك بعد أحداث سبتمبر 2001. فقد وجد اليمين الأمريكي المحافظ الذي يهيمن على الإدارة الجمهورية في مناخ الأزمة فرصة لا تعوض لفرض أطروحته وتطبيق سياساته التي تقوم على استثمار الانتصار في الحرب الباردة وتطوير هذه الحرب لتشمل بلداناً ومناطق يعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة إخضاعها أو التحكم المباشر بمصيرها. فالحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب وأعادت بمناسبتها بناء التحالف الدولي من حولها وترتيب الأوراق بما يمكنها من وضع نفسها كقيادة عالمية. ولذلك فهي تزيد لهذه الحرب أن تكون مستمرة وتلقائية أي حرباً استباقية تملك هي وحدها زمام المبادرة الدائمة فيها كما تزيد لها أن تكون طويلة بل من دون تحديد أي أجندة مسبقة أو زمان، موازية لطموحها إلى أن تحافظ على دورها القيادي العالمي الذي تستعيد رسمه وتحديده منذ الآن على أساس أنه يعني قيادة المعركة العالمية للدفاع عن الديمقراطيات والحرية والسلام والعدالة في العالم ضد الإرهاب.²³

هكذا جاءت الحرب الأمريكية الثانية على العراق في عام 2003 بمثابة الخبطة العسكرية القوية الأولى ضمن خطط طويلة لإعادة تركيب الواقع الجيوستراتيجي الدولي وفرض الإرادة الأمريكية الأحادية على العالم أجمع. وكان الرابط السحري بين احتلال العراق وهذه الحرب الطويلة هو كلمة الإرهاب. ومن هنا كانت البيت الأبيض حريراً على أن يجمع بين نظام البعث العراقي وجامعة القاعدة بأي ثمن. وهو ما دفع المخابرات المركزية والبريطانية السائرة في ركبها إلى اختلاق تعاون تبين في ما بعد أنه محض تلقيق لا أساس له من الصحة بين الطرفين. ولم يكن الخطأ نتيجة عجز الأجهزة الاستخبارية في البلدين عن معرفة الحقيقة بقدر ما كان ثمرة ضغوط السلطة السياسية على هذه الأجهزة من أجل اختلاق روابط بين الدكتاتورية العراقية والحركات الإسلامية الجهادية تبرر الحرب العراق وتجعل منها في الوقت نفسه جزءاً من الحرب العالمية الطويلة ضد الإرهاب.

هل يعني اختيار وشنط طريق الحرب العالمية للرد على الإرهاب الدولي أن السير في طريق التعاون الدولي من أجل التنمية والسلام الشاملين كان مستحيلاً الحديث؟ لا أعتقد ذلك. لكن إجبار دولة عظمى من وزن الولايات المتحدة على السير في مثل هذا الاتجاه ما كان من الممكن أن يحصل إلا في حالة واحدة: إذا اضطررت إلى ذلك ووجدت بالفعل أن ثمن الاستمرار في العمل من أجل السيطرة الدولية أصبح أعلى كلفة من القبول بالمشاركة والتعددية القطبية وتطبيق المعايير القانونية الدولية أو إصلاح الفوضى العالمية. لكن هذا يقتضي تبلور إرادة عالمية وكتلة دولية قوية تقف بالفعل ضد الحرب وتسعى إلى ترسيخ عملية إخضاع العلاقات الدولية للقانون. والحال أن الأزمة التي فجرها تدمير برجي مركز التجارة العالمية قد دفعت معظم الدول، وفي مقدمها الدول الكبرى، إلى اصطدام خلف وشنط أو على الأقل إلى مسايرتها ومجاراتها. وربما كان من المتوقع أن لا تلقى هذه السياسات معارضة تذكر من قبل الدول الكبرى الأوروبية والغربية عموماً التي وجدت في هذه الحرب ضد الإرهاب هدفاً مشتركاً لإعادة فرض النظام العالمي والاستعداد لمواجهة العقود الصعبة القادمة التي ستشهد انقساماً أعمق داخل الجماعات الإنسانية وتدوراً متزايداً لشروط معيشة قسم كبير من سكان المعمورة. أما الاتحاد الروسي فلا شك أنه وجد في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مناسبة لا تعوض لتسريع اندماجه في دائرة العالم المتحضر وتسويقه ما لديه من قوة استراتيجية وسياسية أملاً بتسريع وتأثر تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحسين أوضاعه المالية ودفع الرأي العام العالمي إلى صرف النظر عن سياساته العنصرية في الشيشان وغيرها من المناطق الإسلامية الملحة منذ قرون بالأمبراطورية الروسية.²⁴

جاءت حرب الإرهاب لتضع في سياق واحد مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات الرامية إلى إعادة هيكلة الحق الجيوسياسي الدولي بما يمكن الولايات المتحدة من أن ترسخ أسس هيمنتها العالمية ويقدم لقوى التحالف الغربي فرصة إعادة موضعها نفسها، ومن وراء ذلك إعادة الترتيب والهيكلة الاستراتيجية للمناطق العالمية المختلفة تحت غطاء قانوني وأخلاقي مقبول من الجميع. وليس القضاء على الإرهاب هو الأمر الأهم في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد. إن الإرهاب هو الاسم الجديد لحرب السيطرة الكونية والمبرر الأساسي لها. ومن هنا ما كان من المقبول لدى واشنطن في أي وقت الخصوص لتلك الدول التي كانت تطالب بتعريف الإرهاب قبل تحويله لموضوع حرب عالمية ثالثة والتفرق بينه وبين المقاومات المتعددة التي تتنمي إلى مفاهيم التحرر من الاستعمار أو الدفاع عن السيادة الوطنية. إن أهمية شعار الحرب ضد الإرهاب تتبع بالضبط من غموض مضمونه وعدم إمكانية حصول اتفاق فعلي بين جميع الدول والجماعات على معناه ومسئلتهما محاربته. وهكذا، بالرغم من الحجم الكبير للمساهمات التي فرضها واشنطن على حلفائها وأعدائها والمخاطر الكبيرة التي تترتب على المشاركة في هذه الحرب لم تتجزأ أو لم تسع أي دولة كبيرة، بما في ذلك الدول غير الراضية عن السياسة الأمريكية، إلى طرح مسألة تعريف الحرب على الإرهاب كما بقي تعريف الإرهاب مرفوضاً ولم يطرح في أي وقت على جدول أعمال النقاشات الدولية²⁵.

بالتأكيد لم تكن الدول العربية، مهما كانت مشروعية مطالبتها، في الوضعية التي تؤهلها لأن تفرض طرح مثل هذا الموضوع على المنظومة الدولية. بل إن من الصعب الفصل بين اختيار شعار الحرب ضد الإرهاب وبين استهداف العالم العربي والإسلامي كمنطقة لإعادة هيكلة الاستراتيجية الأمريكية. كما أن من الصعب الفصل بين مفهوم الحرب ضد الإرهاب الذي يوجه محور الضغط مباشرة نحو العالم العربي بوصفه مصدر هذا الإرهاب والعنف المرتبط به وبين الحاجة إلى عالم يجسد الشر والخطر لضمان استمرار هذه الحرب والتعين العالمية فيها. ولم تخطط واشنطن في توقعاتها هذه. فعلى الحرب الصليبية التي أعلنتها جورج بوش باسم معسكر الخير ضد معسكر الشر سيرد بن لادن بجرب نفسه هي أيضاً العالم إلى قسمين أو فسطاطين: فساطط الإيمان وفسطاط الكفر. هكذا تم إدخال العالم في الحرب الباردة والسلخنة الجديدة²⁶. وفي مواجهة القطب الأمريكي الأخلاقي والخير الذي يسعى إلى إخراج العالم المتربط بدمائه بسبب عمليات التفجير والقتل الجماعي الإرهابي من الظلام إلى النور وهداية البشرية إلى طريق السلام والديمقراطية يقف القطب الشرير الذي يعيش في عالم القرون الوسطى ومقاومة قيمه البالية. إن الحرب العالمية ضد الإرهاب تتجدد هي نفسها وقبل أي شيء آخر من المقاومة اليائسة أو التي لا يمكن أن تكون إلا كذلك للذين يواجهون حرب السيطرة والإخضاع. لذلك لا تسهم المقاومة في كسر ديناميكية التوسيع المستمر والتندّم الامبراطوري الذي يدفع إليه الشعور بالقوة والملاعة والمبادرة التاريخية، بل بالعكس. إنها تستخدم من قبل واشنطن لتبرير هذا التوسيع والخروج على المعايير والقيم والشرعية الدولية معاً.

فمن هذه الحرب المستمرة على عدو حقيقي وغير محدد الملائم معاً تأمل واشنطن تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة التي تسمح لها بموضعها في موقع الدولة العالمية الوحيدة. ومن هذه الأهداف وأهمها إيجار الحلفاء أنفسهم على الالتحاق بها والقبول بمشروعها وأجنحتها الاستراتيجية، والسعى من خلال جرهم إلى حروب تعزلهم عن الآخرين إلى الالتفاف حول واشنطن وبالتالي إلى توحيد المعسكر الغربي وراء القيادة الأمريكية. ومن هذه الأهداف أيضاً إشاعة جو من التوتر العميق في العلاقات الدولية بتبيّن للإدارة الأمريكية تعثّب الرأي العام الداخلي والغربي عموماً في مواجهة القوى المعاشرة ويمكنها من خوض المعارك القادمة بحرية. وهذا ما تهدف إليه سياسة الفصل بين الحضارات وإطلاق فكرة الحرب الحضارية والصدام الحتمي بين الثقافات التي سعت إلى تسويد الاعتقاد بأن الثقافة والحضارة الغربيتين تتعرضان لتحدٍ خطير من قبل الثقافات العربية والصينية اللتين لا تزالان تعيشان في الماضي وتقاومان القيم والمبادئ الإنسانية الديمقراطية والتحررية. ومن فوائد عقيدة الحرب الحضارية هذه أنها تقدم وسيلة ناجحة لإضفاء الشرعية على السيطرة الأمريكية الاحادية بوصفها في الوقت نفسه دفاعاً عن الثقافة الغربية الحديثة والحرفة من جهة وسياجاً ضد غزو البربرية الإسلامية والآسيوية الزاحفة عبر الإرهاب والنظم الديكتاتورية.

تحديد الدول الخصم والمنافسة في الصين وروسيا وعزلها ومنها أيضاً انتزاع المبادرة السياسية والإيديولوجية من أجل تصفية جميع المقاومات القائمة والمحتملة للسيطرة الأمريكية والامبرالية عموماً وفرض الطاعة والخصوص على الشعوب والجماعات التي تتصارب مقاوماتها مع أهداف استراتيجية بسط النفوذ الامبراطوري الأمريكي. وهو ما يفسر موقف التأييد الكامل من قبل الإدارة الأمريكية لسياسات الحرب الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا معاً.

وليس هناك شك في أن لتصفية المسألة الفلسطينية دوراً كبيراً في خطة توسيع السيطرة الأمريكية من حيث أنها ترمز للقضاء على المقاومة العربية والإسلامية وما تمثله في نظر اليمين الغربي من رفض الخطط والمخططات الغربية ومن تمرد روح الحضارة العربية والإسلامية على الحضارة الغربية. ولم يخدع حديث الرئيس الأمريكي عن تأييد قيام دولة

فلسطينية أحدا. فقد أدرك الرأي العام العربي والأمريكي معاً أن هذا التأييد الشكلي لم يكن يهدف إلى شيء آخر سوى تبرير سياسات التصفية والتغطية على إطلاق يد رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون في الأرض الفلسطينية. وبالعكس بقدر ما اتخذت المقاومة الفلسطينية بل والقضية الفلسطينية نفسها موقعها بوصفها عقبة أمام بسط النفوذ الامبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم بالقوة كانت إسرائيل تأخذ في الاستراتيجية الأمريكية موقع الأداة القوية في خدمة الامبراطورية. بل هي الأداة الأهم في مواجهة العالم العربي والإسلامي وتركيزه وافقده الصدقية. وليس هناك بدile عنها في تحطيم العالم العربي وتشتيت جهوده وتجميد حركته وشل ارادته واجهاض سياساته ومشاريعه العالمية ومنعه من استعادة وحنته. الواقع أن إسرائيل قد تحولت على هامش هذه الحرب العالمية الأمريكية من أجل السيطرة الامبراطورية من حليف إلى شريك قائم في قلب الحضارة العربية الإسلامية. فالقوة أصبحت شريكة القوة وحليفتها. وهذا ما يحيل من جديد إلى حرب الحضارات ويعزز أيديولوجيتها.

لم يكن وصف الحرب العالمية ضد الإرهاب بالصلبية زلة لسان من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش. لقد كانت عبارة مقصودة لشحن حربه هذه بمصادر مرمية عميقة مغروسة في عمق الذاكرة الغربية وبالتالي إلى إدراج هذه الحرب في السلسلة التاريخية للحروب التي انفجرت بين الإسلام والمسيحية. لقد كان بوش يهدف من وراء ذلك إلى تعزيز الذاكرة المشتركة لتبرير سياساته الهجومية أمام الرأي العام الغربي وتوجيهه وراء رأية الولايات المتحدة أكثر مما كان يهدف إلى تجييش الناس لمحاربة الإسلام أو العالم الإسلامي. ولم يكن هناك أفضل من صورة تصدى أمريكا لقيادة حرب صلبية جديدة ضد الشر كما تصدى العالم المسيحي في الماضي لشر مماثل في حربه ضد الإسلام. والهدف الرئيسي لكل ذلك هو تكريس قيادة واشنطن العالمية وفي مقدمها قيادة العالم الصناعي المعنى ضد الإسلام. فعلى نتائج هذه الحرب واتساع حجمها ورهاناتها وتبنيها أهدافها يتوقف مصير إعادة تأكيد القيادة الأمريكية من حيث المضمون ومن حيث المشروعية. ولا يمكن لحرب تقصر أهدافها على الانتقام من شعب أفغاني معدم من دون موارد ومن دون بنيات تحتية، كما لا يمكن لحرب تستهدف شخصاً، مهما كانت درجة براعته في الإرهاب مثل بن لادن، أن تبرر استمرار التسلیم بالقيادة لدولة أظهرت من خلال الحد الأخير أنها مثلاً مثل جميع الدول الأخرى معرضة للإرهاب وزعزعة الاستقرار ومضطرة كغيرها أيضاً إلى التعاون مع الآخرين وربما التفاهم والحوار وقبول التسويات، أي تغيير سلوكها السابق كلها.

إن الحرب ضد الإرهاب التي هي بالأساس حرب تأكيد القيادة الأمريكية من جديد لا تهدف فقط إلى تصفية بذور المقاومة هنا وهناك في جميع أنحاء العالم ولكنها تطمح أيضاً إلى فرض التبعية الاستراتيجية على جميع الدول الكبرى المنافسة وابقتها تحت السيطرة وفي مقدمها الاتحاد الأوروبي المرشح الأول للمشاركة في القيادة العالمية اليوم. أما الصين فهي اختارت لوحدها في هذه المرحلة أن تتأى بنفسها عن المنافسة وأن تبقى خارج المعركة لأنها تدرك أنه لم يحن وقت معركتها الخاصة لدخول نادي القيادة الدولية بعد، في حين أن اليابان لا تزال غير قادرة على بلوغ سياسة دولية خاصة، بينما تجد الفيدرالية الروسية نفسها في وضع لا تطمح فيه إلى أكثر من أن ترفع إلى أعلى حد ثمن الدور الذي ستلعبه في هذه الحرب لصالح الولايات المتحدة.

وقد أوضح الأوروبيون الذين ظهروا تعاطفاً لا شك فيه مع الكارثة التي تعرض لها الشعب الأمريكي والضحايا الأبرياء، أن رؤيتهم للطريقة التي ينبغي الرد بها على الإرهاب الذي تعرضت له الولايات المتحدة مختلفة عن رؤية واشنطن. واتخذوا موقفاً يبيّنوا على الكثير من الشعور بالمسؤوليات العالمية سواء فيما يتعلق بتأكيدهم على عدم الرد بطريقة أمنية محضة، وأهمية مواجهة التهديدات الدولية التي تغذي الإرهاب والمساهمة في إيجاد حلول لها، أو فيما يتعلق برفض منطق الانتقام الأعمى وتضييق نطاق الضربة العسكرية كي لا تشمل سوى المذنبين وتجنّب الشعب الأفغاني الحرب الفاجعة. وعلى مستوى خطاب الحرب طلب الأوروبيون بسرعة تغيير الشعارات ونزع فتيل الخلط بين الإرهاب والإسلام وقاموا بمبادرات سريعة من أجل تطمين جالياتهم الإسلامية والحد من احتمال تعرضاً لاعتداءات عنصرية²⁷. ولا شك أن هذا الموقف الأوروبي هو الذي شجع بعض الدول العربية والإسلامية على التمسك بموقف مماثل ورفض التوقيع للولايات المتحدة على بيان بالرغم من الكلام المعاوّل الذي قيل لتهيئة الدبلوماسية الأمريكية²⁸.

وقد كان من نتيجة هذه المواقف التي أقل ما يقال فيها أن العالم لم يركض مغمض العينين وراء الخطأ الأمريكي لمواجهة الإرهاب، بل لقد أظهرت قوى كثيرة تحظى إن لم تكن معارضتها مبدأ الحرب منذ الحملة الأمريكية على أفغانستان. إن رد الفعل الأمريكي الذي كان من المفروض أن يكون حسب مباديء السيطرة الامبراطورية قوياً وشاملاً وسريعاً ولا عقلانياً وغير منضبط، حتى يخفيف الجميع، قد حصل. لكن من الصعب القول إن واشنطن نجحت في تحقيق أهدافها. وإذا لم ينجح الأمريكيون في استخلاص الدروس الصحيحة من أخطائهم الماضية وإدراك الأبعاد السياسية للأزمة ومحاولة الإجابة الناجعة عليها، فليس من المستبعد أن نرى معركة الحرب ضد الإرهاب لاستعادة التفوق الأمريكي والقيادة العالمية تتتحول إلى استعراضات تقنية عسكرية وأن لا تنتهي شيئاً آخر سوى تعميق الشرخ الذي يفصل العالمين الإسلامي والغربي وتمهيد الأرض لنشوء أنواع أخرى من الإرهاب الدولي²⁹.

لكن ليس من المستحيل أيضاً، إذا ما نجحت أوروبا وبقية دول العالم في وضع دبلوماسية القوة الأمريكية في مأزق ودفعها على طريق الانتقال من الشق العسكري نحو الشق السياسي الأكثر أهمية لأنه يتعلق بما بعد الحرب، أن تعيش المجموعة الدولية فرصة نادرة للخروج من نظام الأحادية القطبية، وأن تدخل بالفعل في نظام جديد لا يستطيع أي طرف أن يستفرد

فيه بالقرار العالمي، أي في نظام متعدد الأقطاب قائم على المشاورات الجماعية المتعددة الأطراف لا على السيطرة والتفرد والتسخير بالقوة³⁰.

لن يستتبع ذلك بالضرورة تراجعاً في قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية والتقنية والعلمية والإيديولوجية، وبالتالي في الدور الكبير الذي ستتولى الولايات المتحدة تلعبه، وينبغي أن تظل تلعبه في العالم وفي بلورة السياسات العالمية وحل المشاكل الدولية. إن ما يتطلبه هو تغيير في طبيعة ممارسة هذا الدور، أي تغييراً في مفهوم القيادة يخرجنا من القيادة بفرض الرأي وإملاء الإرادة على الجميع إلى مفهوم القيادة من خلال الحوار والتفاهم والتعاون على برنامج للعمل المشترك على صعيد السياسة الدولية وفيما يتعلق بالمشاكل العامة التي تخص البشرية جموعاً. وفي مقدمة ذلك تحديد جدول أعمال هذه السياسة على ضوء المسائل الملحة بالفعل بالنسبة لمصير المجتمعات كافة وللإنسانية ككلة واحدة وليس الانغلاق على المصالح القومية لدولة واحدة مما عظمت قدرة هذه الدولة ومقامها.

وفي هذه الحالة لن تذهب أرواح الضحايا التي زهرت في عملية 11 سبتمبر وتلك التي زهرت في حرب أفغانستان والعراق التي تبعتها قد ذهبت سدى، ولكنها ستتحول إلى خمرة لإحياء القيم الإنسانية وإحداث تغيير في السياسة الأمريكية يجعل منها، بما تملكه من إمكانيات استثنائية في جميع المجالات، عاملاً رئيسياً في التوازن الدولي بدل أن تبقى كما هي عليه الآن عاملاً رئيسياً في زعزعة الاستقرار العالمي. وليس من المؤكد أن نزع الطابع الامبراطوري اليميني عن السياسة الأمريكية يهدد دورها العالمي. بل إن من المؤكد أن أمريكا ستلعب دوراً أكثر تأثيراً في العالم عندما تتخلص من تصرفاتها الامبراطورية وتتخلى عن نزعاتها الانفرادية والهيمنية المبالغ بها. فالرغم من أن الحكومات الديمقراطية تترك للجميع فرصة التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار إلا أن كلمتها و سياستها تزيد نفوذاً وتتأثراً في مجتمعاتها عن كلمة وسياسات الحكومات المستبدة التي تفرض بالقوة بالرغم من مظاهر الخضوع الكاذب وال حقيقي الذي تنتجه هذه القوة.

الرد الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم العربي من الاحتواء إلى التطوير

فيما وراء الانتقام للضحايا أو للاهانة التي وجهت لها، والدول الحقيقة لا تصرف بداع الانتقام ولا تشعر بالاهانة، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية إذن – بعد أن بسطت نفوذها الأحادي على العالم منذ نهاية الحرب الباردة وحصدت شماره نموا مضطربا جعلها تتجاوز خلال عقد كامل جميع أزماتها الاقتصادية وتحل مشاكلها على حساب العالم، بما في ذلك الدول الصناعية الرئيسية، وتحتفظ بمستوى عال من الرفاهية لسكانها أو لطبقاتها الحية والنشطة. أن تستثمر عملية الحادي عشر من سبتمبر، لتعيد تأكيد قيادتها الدولية وتضرب آخر معاقل المقاومة الموجة، في العالم العربي وغيره، بل وفي أوروبا، لهذه القيادة، وتلزم الجميع بجدول أعمال وأولويات أو بأجندة واحدة هي تلك التي تتماشى مع مصالحها واستقرارها وسلامها. وقد قدمت لها هذه العملية فرصة تاريخية استثنائية لا يمكن أن تضيعها ولا تزيد أن تضيعها. بيد أن نجاحها في المناورة الاستراتيجية الجديدة الكبرى التي دشنتها باسم الحرب الكونية ضد الإرهاب ليست مضمونة النتائج ولن يستمر مربوحة سلفا. لكن سنعود لذلك فيما بعد.

في هذه المناورة الجيواستراتيجية الكبرى قدر للعالم العربي أن يحتل دور المسرح الرئيسي للعمليات وأن يكون العراق أو إسقاط النظام الديكتاتوري العراقي واحتلال العراق المدخل إلى إعادة ترتيب الشرق الأوسط ووضع الدول الكبرى الأخرى الطامحة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب أمام الأمر الواقع. ولم تعمل الدبلوماسية الأمريكية التي رفضت الحرب من خارج الشرعية الدولية من دون أن تستطيع الوقوف ضد تنفيذها إلا على إعطاء أوهام غير مفيدة للعالم العربي حكومات ورأيا عاما ساهمت أكثر في توريط العالم العربي في الصراع المدمر مع الولايات المتمردة الأمريكية الخاضعة لقيادة المحافظين الجدد. وبالرغم من الكلام المنمق الذي وجهته إلى الدول العربية في المرحلة الأولى لضمان التغطية السياسية العربية على الحرب المعلنة على العراق لم تكن الولايات المتحدة واثقة من موقف العالم العربي ولا معنية بكسبه إلى جانبها بقدر ما كانت تعد الخطط لإخضاعه وتطويقه كي ما يكون أحد الأدوات المفيدة في رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية التي كانت تعمل على رسماها بعد الحرب الباردة. فهي لا ترى في هذا العالم، بالرغم من المظاهر الكلامية الخادعة، أهلا لأن يكون موضع تقدير وثقة أو محاروا أصيلا وبالأحرى شريكها يعتد به أو يعتمد عليه أو يستحق التعامل معه في أي مشروع عالمي وفي أي ميدان. بل إن المجتمعات الغربية عموما أصبحت تتظر إلى الشعوب العربية على أنها تعيش خارج العصر ولا علاقة لها بقيم الحديثة المرتبطة بالعقلانية والحياة المؤسسية والعمل، ولا بأعماله الإنسانية في الحرية والعدالة والحياة القانونية والأخلاقية السليمة. ولا يرون في قيادتها إلا مجموعات من المafيات أو العصابات الطائفية والعشائرية والجهوية التي لا تدين في سياساتها بأي مذهب ولا تخضع في سلوكها لأي قاعدة ولا يفهمها وهي تخدم نفسها على حساب المجتمعات التي تحكمها مصلحة عامة ولا رواج أخلاقية وبالأحرى مباديء إنسانية. وإخضاع مثل هذه المجتمعات وفرض الاستسلام والتسلیم عليها لا يبدوا هنا منافين لمباديء الحق والقانون واحترام السيادة الدولية، وإنما واجبا أخلاقيا تجاه أبناء البلد المتحضر، ودفاعا مشروعا ضد البربرية.

من هنا لم يكن ضرب العراق إلا مقدمة لمحاصرة العالم العربي وفرض الطاعة العميم على جميع الدول العربية بما يعنيه ذلك من إلغاء أي هامش مبادرة لدى حكوماتها تجاه واشنطن وتغيير النظم والحكومات التي تبدو غير قادرة على تطبيق السياسة الأمريكية الأكثر تطرفا يمينا ومعاداة للعرب وللفلسطينيين كما هو مطلوب منها، وتدفع العالم العربي ثمن هجمات 11 سبتمبر الباهظ وهو العالم الذي اعتقد أنه يستطيع الاعتماد عليها لتغيير موقعه ودوره وحصته في الخريطة الدولية. وكما كان من الخطأ أن يعتقد العرب أن واشنطن قد غيرت خلال يوم وليلة نظرتها إليهم شعوبا وحكومات، وأخذت ترعى ودهم وتراعي مصالحهم، بعد أن كانت تتجاهلهم أو تستهين بحقوقهم واستقلالهم، بسبب عملية ارهايلية قام بها عرب ضد مصالحها، فقد كان من الخطأ أيضا أن يعتقدوا، كما اعتقد بعض الأوروبيين على ما يبدو، أن الولايات المتحدة ستتراجع عن سياساتهاالأميرطورية وجموحها إلى تأكيد الهيمنة الدولية الشاملة بسبب ما تعرضت له من هجوم على مركز التجارة العالمية. وبالمثل لقد كان من الوهم المراهنة على أن تدفع واشنطن للعرب ثمن الحرب التي شنها عليها تنظيم القاعدة دولة فلسطينية أو حماية أنظمة حكم تعتبرها مسؤولة، بسبب عجزها عن السيطرة على مواطنيها، ولو سوء سياساتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، عن تفريح الإرهاب الدولي. وهذا ما أكدته في الواقع، على سبيل الاعداد لحروب المستقبل، الهجمات التي شنتها أكثر الصحافة الأمريكية على مصر والسعودية وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى، كما تشير إليه الوعود المجردة من أي تفصيل أو مبادرة عملية وتضارب التصريحات الأمريكية وغموض الكثير منها في موضوع ايجاد حل للقضية الفلسطينية. لا بل إن هناك أصواتا لا تتردد في القول، في واشنطن واسرائيل، وهما شيء واحد اليوم تجاه العرب، أن الضربة الرئيسية كان ينبغي أن توجه للعرب السعودية قلب الإرهاب وموئله الأول.³¹

أخذ القادة العرب إذن حين اعتقدوا أن الولايات المتحدة ستحقق لهم ما يطلبون لمجرد أنهم أعطواها التغطية السياسية للحرب على العراق. وأخذوا أيضا عندما اعتقدوا أن الولايات المتحدة قد تابت وأصبحت أكثر ميلا لتطبيق قاعدة الحق

والقانون في الشرق الأوسط. ويخطئون أكثر إذا اعتقدوا أن الولايات المتحدة سوف تساعدهم على تصفيية حركات الارهاب أو ما يمكن أن ينشأ في بلدانهم في المستقبل من إرهاب لأنها تعرضت هي نفسها لمثله، أو لأنها أقرت اليوم بلا إنسانيته ولا شرعية. يخطئون لأنهم بتفكيرهم هذا يعاملون واشنطن كما لو كانت بريئة لا تعرف مصالحها ولا تدري ماذا يجري في العالم ولا تدرك معنى الاستراتيجيات ولا تقوم، مثلهم، إلا بردود أفعال هدفها الانتقام أو التنفيس عن الرأي العام. والحال أن الأمر ليس كذلك أبداً. إن الولايات المتحدة تريد وتستطيع بما تملكه من مواردبشرية ومادية أن تستمر قائدة للعالم، بما يعنيه ذلك من الحصول على حصة الأسد من جميع موارد هذا العالم ورفع معدلات النمو ومستوى المعيشة لسكانها وضمان قدرتها على خلق فرص عمل مستمرة لتخفيض البطالة على حساب جميع الشعوب الأخرى. وقد أصبح لديها اليوم ما يبرر دفاعها المستميت بشكل أكبر عن شرعية مثل هذه القيادة وشرعية فرضها على العالم وانتراع الاعتراف بها بعد أن تعرضت عاصمتها ذاتها للارهاب. وسيكون الميل قوياً في الولايات المتحدة إلى تحويل أحداث 11 سبتمبر إلى نوع من الهلووكست الأمريكي، المشابه للهلووكست، أو المذابح الجماعية، التي تعرض لها اليهود ولا يزالون يحيون ذاكرتها بشكل دائم ومتواصل بمراواة استمرار مشروعهم التاريخي لاستيطان ما تبقى من الأرض الفلسطينية. وسوف يستثمر يمين الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأحداث لعقود طويلة بالأسلوب نفسه الذي استثمرت به الصهيونية المذابح النازية، أي أنه سوف يبرر، من خلال التذكير الدائم بالمحرق، كما تفعل إسرائيل تماماً، مطالبته بأن توضع أمريكا وسياساتها فوق القانون وفوق معايير الأخلاق والضمير، وبالتالي أن يحق لها أن تضرب وتغير وتقتل ما تشاء من دون أن تحاسب نفسها أو تقبل المحاسبة على سياساتها. بل مع الادعاء بأنها تفعل ذلك من منطلقات الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحماية الحضارة والقيم الإنسانية. فهي لن تكون للبربرية مكان وزمان وهيئة، وهي لا يمكن أن تكون في العقود القادمة سوى تلك المناطق العربية التي تفيض بالنظم الديكتاتورية وبحركات القتل والارهاب والتعذيب والخطف وانعدام الحرية والمدنية والأخلاق. ومن هذا الأفق لن تسمح الولايات المتحدة بإضعاف إسرائيل والضغط عليها. ولن تخفف من ضغطها على الدول العربية ومن حضور قواتها في الخليج لحماية موارد النفط الاستراتيجية ولا من استمرارها في الهجوم على أي بلد من البلدان العربية التي تقف عثرة في طريقها³².

وهذا يعني أن الانتقام الكبير للولايات المتحدة من عمليات بن لادن لم يكن في أفغانستان كما اعتقد بعض العرب ولكن في العالم العربي نفسه الذي تحمله الإدارة اليمينية الجمهورية المسؤولية الحقيقة والحضارية عن هذه العمليات. كما أنها، هنا، في هذا العالم العربي، تستطيع أن تستثمرها أفضل استثمار. ولم يهدف التركيز على بن لادن وعلى الألغان العرب والتمثل الحقيقي بهم واستباحة حياتهم إلا إلى الإعداد النفسي للرأي العام الدولي لتقبل السياسات التي سيتم تعميمها في السنوات التالية في المنطقة العربية. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الولايات المتحدة تخشى فعلاً من نتائج تعليم الارهاب أو انتشاره مع العنف والفوضى في هذه المنطقة أو تلك من العالم. وعلى الأغلب لن يضير وشنطن كثيراً عندما يقتضي تحقيق مصالحها انفجار الأوضاع المحلية هنا وهناك طالما كانت قادرة على إنقاذ نفسها من آثارها السلبية. بل ربما استخدمت ورقة الارهاب والفوضى المرتبطة به لبسط سيطرتها على هذا البلد أو ذاك. وتهميشه العالم العربي وإخراجه من الساحة السياسية والاقتصادية العالمية لم يغير كثيراً في موازين القوى الدولية ولم يضر بمصالح أمريكا في العقود الماضية بل ربما ساهم بتعديها. إن قانون الامبراطورية هو أنه إذا لم يكن من الممكن ضمان الاستقرار الذي يساير مصالح الدولة الكبرى ويسعى إليها، فليس هناك وسيلة أفضل لتأكيد القوة وتحقيق السيطرة والاستمرار من نشر الفوضى وتعديها. بيد أن مثل هذه السياسة لا تناسب الدول الأوروبية التي تقع على مقربة من البلاد العربية، وتشكل لها هاجساً حقيقياً، ومن الممكن أن تكون سبباً في بداية بروز اختلافات جوهريّة وانقسام في التحالف الأطلسي إذا لم تعرف وشنطن كيف تحيد الاعتراضات الأوروبية وتفشل مبادرات الدول المستقلة فيها³³.

العرب وأزمة 11 سبتمبر الضياع والتخطي

لا شك في أن هجمات 11 سبتمبر 2001 قد فجرت أزمة عميقة في العلاقات العربية الأمريكية لا تزال مستمرة إلى اليوم. ومن الواضح أننا نعيش منذ ذلك الوقت حالة مواجهة فعلية بين العالم العربي والولايات المتحدة، وأن هذه المواجهة مؤهلة للتفاقم والاتساع أكثر مما هي مهيئة للتراجع والانحسار، بالرغم من تزايد تيار المبادرات الثقافية والاعلامية والسياسية وتصاعد وتيرة الزيارات الرسمية المتبادلة بين المسؤولين العرب والأمريكيين.

وليس هناك شك في أن الهجوم الذي تعرض له برجا مركز التجارة الدولي ومبني البنغتاغون قد لاقى صدقاً كبيراً وقوياً بحماسة من الجمهور العربي العريض الناقد على السياسة الأمريكية في فلسطين منذ انتخاب جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة. وبينما اعتبرت حكومة شارون القومية اليهينية أن الوضع الجديد يمكنها من تحول حربها ضد حركة التحرير الوطنية الفلسطينية إلى امتداد للحرب الأمريكية العالمية ضد الإرهاب، وبالتالي يتبع لها حرية مطلقة في القضاء على المقاومة الفلسطينية، بقي موقف الحكومات العربية التي أدركت أن الأزمة وضعت العرب في بؤرة الاتهام العالمي متزدراً بين التسليم بالحرب ضد الإرهاب على تعاون الدول العربية مع واشنطن والتسكك بالدعوة إلى مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، وللتمييز بشكل أساسى بين الإرهاب والمقاومة المشروعة³⁴.

و الواقع أن الدول العربية التي كانت السباقة منذ عام 1994 إلى الدعوة للتحالف الدولي ضد الإرهاب عندما كانت جميعها أو أكثرها تتعرض لضغوط عنيفة من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة، لم تعد تشعر، بعد أن نجحت في القضاء على مصادر التهديد الداخلي ووقعت منذ عام 1998 اتفاقية عربية مشتركة ضد الإرهاب، بأن الحرب التي تعلنها الولايات المتحدة تمثل أولوية في حساباتها وجدول أعمالها. بيد أنها كانت تدرك في الوقت نفسه أنها من غير الممكن أن ترفض التعاون مع الولايات المتحدة التي تشكل السند الرئيسي لها في العديد من المجالات، وفي مقدمها المجالات الأمنية، حتى بالنسبة لثالث البلدان التي لم توقع اتفاقيات عسكرية معها. ولذلك فقد انخرطت معظم العواصم العربية في الحرب ضد الإرهاب من دون حماس، بل مع الكثير من التردد. وإذا أردنا تلخيص الموقف العربي بكلمة واحدة فلن تكون تلك الكلمة نعم ولا وإنما بـ "نعم". وهي عبارة أصبحت شهيرة في سجل الدبلوماسية الفلسطينية التي اضطررت دائماً للحرب في شايا موازین القوى الضيقة جداً. وتعني لعم التعاون باللسان من دون قلب، وبالتالي ضمن الحدود الممكنة مع واثنطن من جهة ومعارضة أسلوب تحديد الإرهاب بل الحرب الراهنة ضد الإرهاب بالقول، وبغضهم بالقلب، من جهة ثانية لا تأيدها لافغانستان ولا شفقة بشعوبها ولكن خوفاً من أن تكون الحرب الأمريكية فاتحة لحروب أخرى تجري على الساحات العربية ذاتها.

وينجم هذا الموقف مع حاجات النخب المحلية التي تجد نفسها مضطورة للتوفيق بين الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها، مما كانت ميول أعضائها ونواياهم، من جانب الرأي العام الشعبي الذي يعبر بشكل جارف عن العداء للحرب وللولايات المتحدة بل عن التعاطف الواسع مع قادة عمليات الإرهاب الذين حولتهم الحروب الضاربة في فلسطين والعراق إلى شخصيات أسطورية تتحدى الغطرسة الأمريكية وإلى أنس ينتقمون بمفرداتهم لشعوب كاملة من دولة تشجع إسرائيل علينا على الاستمرار في أعمالها الوحشية، من جهة، والضغط الدولي، وبشكل خاص الأمريكية، التي تريد منهم تأييدها قوياً وواضحاً لحربها ضد الإرهاب، حتى لا تظهر هذه الحرب كأنها حرب ضد العرب والمسلمين جميعاً من جهة أخرى. وقد بدا للوهلة الأولى أن هذا الموقف الوسط الذي قال نعم ولا في الوقت نفسه، نعم للولايات المتحدة ولا للانحراف الحmasi في الحرب، قد حقق أهدافه. فالقيادات العربية ضمنت هذه الرأي العام الشعبي وأمنت في الوقت نفسه جانب الولايات المتحدة التي تستطيع من دون أن يكذبها أحد أن تدعى دعم العالم العربي والإسلامي لها من دون حدود. وهكذا اعتقدت الدبلوماسية العربية أنها توصلت إلى الصيغة المتوازنة التي تستجيب بنجاح لجميع الضغوط الداخلية والخارجية وتتضمن الحاضر والمستقبل على حد سواء.

ومما زاد في هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة لم تؤكِّد، في مرحلة التحضيرات للعمليات الحربية في العراق، عدم رغبتها في ضرب أي بلد عربي آخر فحسب، ولكنها وعدت بأن تؤيد قيام دولة فلسطينية حسب خطة خارطة الطريق وتعترف بها خلال أقل من خمس سنوات. وبهذا أصبح من حق الدبلوماسية العربية أن تكون أهداً بالاً وأن تقف على مواقفها هذه من دون تغيير وتتملاً فراغ الوقت خلال مرحلة الحرب بتردد الموقف ذاتها والتأكيد عليها، أعني الموقف المبدئية نفسها التي بلورتها منذ بداية الأزمة، وذلك كلما احتاج الأمر وبدا على بعض تصريحات المسؤولين الأمريكيين الخروج عن الوعود المضروبة أو شبه المضروبة: مؤتمر دولي ضد الإرهاب، عدم التعرض في الحرب للمدنيين، ضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

و الواقع أن التكرار المستمر لهذه المواقف المبدئية، كان يخفي حقيقة أن الدول العربية التي تقع في قلب العاصفة والتي تدور الحرب بشكل أساسى من حولها إن لم نقل إنها هي الهدف غير المباشر للحرب، قد اختارت على المستوى العملي، أي السياسي والاستراتيجي، العطلة التامة والانتظار. فلم تقم منذ ذلك الوقت، أي منذ الأيام الأولى للأزمة، بأى مبادرة

جديدة، اللهم إلا تداول الزعماء فيما بينهم للمواقف والآراء، في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية تدور العالم كله، وتعيد صوغ المواقف والوعود، وتناول على مستوى الكرة الأرضية بكلمها، في الميدان السياسي والعسكري والثقافي والإعلامي معاً، لحصار الدول العربية وجعل مواقفها المترددة مرفوضة من قبل الدول جميعاً. لا بل إن بعض الزعماء العرب شعروا البعض الوقت أمام ما تبديه واشنطن من طول بال واضح تجاه الدول العربية أنهم قد ربحوا المواجهة الدبلوماسية، وأنه أصبح بإمكانهم أن ينددوا بالمواقف الأمريكية ويقدموا قائمة بمتطلباتهم التاريخية أمام الدول الأطلسية.

ولا شك أنه كان للكلمات المعسولة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لوصف سلوك العرب وشكرها لهم على تأييدهم المبادرة العسكرية الأمريكية، والتساهل الواضح الذي أبدته أمم ما كانت تصفه دائماً بالارهاب في البلاد العربية، وإلحادها على إظهار حرصها على مشاعر العرب والمسلمين والسعى إلى فتح حوار إعلامي معهم عبر الصحافة وقنوات التلفزة، كل ذلك قد فعل فعل السحر في الإرادة العربية الميالة أصلاً إلى العطلة، فزاد في تخديرها وتتوبيها عن المخاطر القاتمة.³⁵

بيد أن الواقع كان مختلفا تماماً مما تمنته القيادة العربية. فالولايات المتحدة الأمريكية وقسم كبير من المسؤولين الغربيين والعالميين معاً، فيما وراء التصريحات المطمئنة والتي تهدف إلى تنويم الرأي العام عن النتائج الحتمية والمتطلبات المنطقية لحملة ما يسمى حرب الارهاب الدولية الطويلة والمستمرة بعد أفغانستان، يعتقدون بقوة وعمق أن العلاقة وثيقة بل أكثر من وثيقة بين الارهاب والإسلام، وأن العرب لا يتحملون قسطاً رئيسياً من المسؤولية عن الارهاب المنفجر في العالم المعاصر من حيث أن لديهم أنظمة ترعى الارهاب وتستخدمه في سياساتها الداخلية والخارجية، ولكنهم مسؤولين أيضاً من حيث هم شعوب وأفراد لأنهم يؤمنون بالعنف ويشجعونه ويفدون من يقومون به. وأن تخلص العالم الراهن من شرور الارهاب لا يمكن أن يتحقق تماماً دون إخماد محبة العرب وإخضاعهم وضرب الحصار الشامل عليهم.³⁶ بيد أن إعلان مثل هذه المواقف لم يكن ممكناً لأنه كان سيؤدي إلى عكس الغرض المطلوب تماماً، إذ سيعني العرب منذ البداية وال المسلمين وراءهم وقسمًا كبيراً من الرأي العام الدولي المعاذى للحرب ضد استراتيجية الحرب الطويلة لمواجهة الارهاب، ويجهض الاستراتيجية الأمريكية منذ البداية. كان المطلوب هو بالعكس السير في الحرب مرحلة مرحلة، وعدم إستفزاز قوى كبيرة وزجها في المعركة المضادة منذ الطور الأول. لقد كان تحديد العرب ولا يزال شرطاً أساسياً لإنجاح عملية وضع أسس الحرب العالمية الجديدة التي تحتاج إلى قبول جميع الأطراف وموافقتها. وهذا يفسر أيضاً العديد من التصريحات الأمريكية التي رفضت تحديد جميع أهداف الحرب المعلنة على العراق 2002 منذ البداية واستمرت تردد أن هذه الأهداف ستتحدد في وقتها، مرحلة وراء مرحلة. والمرحلة الأولى كانت تحتاج لدعم الدول العربية والإسلامية وأخذ التغطية السياسية منها، وفيما بعد لن يكون هناك حاجة لهذه التغطية. تماماً كما حصل في حرب العراق الأولى عام 1991 حيث لم تتردد الولايات المتحدة في تجاوز كل قرارات الأمم المتحدة وشن حربها الخاصة، وهي لا تزال تشنه حتى اليوم على بغداد، لتحقيق أهداف قومية أمريكية لا علاقة للكويت ولا للعراق بها.

بالنسبة للإدارة الأمريكية ولجزء كبير من الإدارة الأوروبية يمتد خط الارهاب من أفغانستان إلى أندونيسيا مروراً بالباكستان، ويسعى إلى إقامة قواعد ثابتة له حتى في الدول الغربية، الولايات المتحدة وأوروبا. وقطع جذور الارهاب من الأساس لن يتحقق إلا بتجفيف عروقه في أرض المطبع، أي في البلاد العربية نفسها. يعني هذا التجفيف القضاء كلياً على كل المنظمات التي شاركت أو تشارك بشكل أو آخر في العنف الواقع على الغربيين، بما فيهم الإسرائيليون، وفرض الرقابة المالية والسياسية والثقافية بل والدينية غير المباشرة على الدول المتهمة باليهود الارهاب أو بمساعدته أو بالتساهل معه أو بعدم القدرة على محاربته على أراضيها، وفرض تشريعات وقوانين تردع قيام أي منظمات أو هيئات مناهضة للغرب وللولايات المتحدة وسياساتها تحديداً لما تشكله من تهيئة لمناخ الارهاب والعنف. إن المطلوب بالنتيجة هو دفع حكومات قريبة وليس صديقة فقط، إلى أن تتفذ مبادرة ومن دون تساؤلات كثيرة السياسات التي تصوغها الولايات المتحدة للمنطقة، من دون تردد ولا تساوء. ومن هنا ستبدأ المواجهة الصامتة بين العرب والأمريكيين.

اعتقد العرب أيضاً أن أوروبا سوف تسعى في المستقبل، بعد أن تكون قد أكدت دورها الدولي والإقليمي في الحرب ضد الارهاب، إلى أن تمارس الضغط اللازم على وشنطن لتقنعها بالعمل بصورة ايجابية في الشرق الأوسط، خاصة في موضوع ايجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية. ولا شك أن لأوروبا مصلحة كبيرة في ذلك. لكن مصلحتها هذه تتعارض بالضبط مع مصلحة الولايات المتحدة. فايجاد مثل هذا الحل يفتح المنطقة كلها على العالم ويقدم لأوروبا التي تمثل المنافس الرئيسي لواشنطن فيها فرصاً كبيرة لتوسيع دائرة نفوذها وزيادة مكاسبها المادية والمعنوية. ومن الممكن تماماً للولايات المتحدة الأمريكية أن تقبل التشاور مع أوروبا في العديد من المسائل الدولية، خاصة في تلك التي تمس المصالح الأمريكية المباشرة في أوروبا نفسها، وفي المفاوضات التجارية المعقودة، لكنها لن تقبل التشاور والتعددية في معالجة مشاكل منطقة تزيد أن تبقى مغلقة كلياً عليها. ولا ننسى أن الولايات المتحدة بقيت الدولة الكبرى الوحيدة التي لم تفرض الحصار على دولة جنوب أفريقيا العنصرية، وظلت تتعاون معها بالرغم من مقاطعة العالم كلها. فالدولة التي تجعل من السيطرة العالمية غايتها لا تلزم نفسها بقانون ولا بأخلاق ولا بعواطف إنسانية. إنها تمثل بالأحرى إلى تطبيق سياسات قاسية قائمة على الفرض والإملاء وعقود الاعذان.

كان من الخطأ، إذن، انطلاقاً من موازين القوى وطبيعة العلاقات القائمة، أن تتوقع الدول العربية موقفاً أمريكاً ايجابياً منها، قائماً على الحوار والتعاون. فالاقرار بلغة الحوار والتفاهم بدل الإملاء في تعامل الدول فيما بينها يستدعي توفر

شروط لا توجد في سلوك الدول العربية إطلاقاً ولا تزال هذه الدول لم تسع إلى توفيرها بعد، وهي القوة والمصداقية والملاءة الاستراتيجية. وردود فعل الدول العربية خلال الأزمة الكبيرة التي أعقبت الهجوم على مركز التجارة الدولي في نيويورك مثل ما هو الحال في الطور الثاني من الأزمة الذي أعقب إطلاق وشنطن يد حكومة شارون اليمينية في تدمير مقاومة الشعب الفلسطيني، قد أظهر هشاشة الرؤية والممارسة الاستراتيجية العربية. فبدل أن تدرك هذه الدول المخاطر الملحة وتقوم برد فعل ايجابي يوفر لها القوة والصدقية والملاءة الاستراتيجية تصرفت كما لو أنها قد أمنت، بسبب هجوم لا علاقة لها به، منفذًا لايجاد حلول خارجية للمشاكل الوطنية الكبيرة العالقة التي لم تجد هي نفسها حلولاً داخلية لها. وهذا يعني بالعمق أنها فكرت كما لو كانت قد سجلت نقطة فعلاً ضد وشنطن، وأن الهجوم الذي شنه زعيم القاعدة على الولايات المتحدة يمكن أن يقود إلى تعديل ايجابي في الموقف الأمريكي يدفع به إلى مزيد من الضغط على إسرائيل وبالتالي تحقيق السلام.

والواقع أن الدول العربية قد عبرت بذلك عن غياب أي رؤية استراتيجية وحلمت بأن تقوم وشنطن في مكانها بایجاد حلول لمشاكلها المختلفة، بما في ذلك قضية فلسطين، مما يعني أنها تطلب من غيرها أيضًا أن يدفع ثمن سوء إدارتها وعجزها وتقاعسها. ولا يمكن أن يطلق على ذلك اسم آخر سوى الاستقلالية السياسية. وما كان من الممكن أن يشجع موقف الاستقلالية السياسية بأي شكل وشنطن على التفكير في الحوار مع الدول العربية للتوصل إلى اتفاقات تضمن ايجاد حلول سلمية وعادلة للمشاكل الكبيرة والعديدة التي تواجه المنطقة العربية، ولا تقتصر على فلسطين فحسب. بل أكثر من ذلك، ليس لدى الولايات المتحدة ولا غيرها حلول لأي مسألة من المسائل التي تواجه الدول العربية، لا تلك المتعلقة بفلسطين ولا بمشاكل التنمية ولا بالأمن والاستقرار الإقليميين. وليس هناك دول تفكر بحل مشاكل مجتمعات غير مجتمعاتها، وليس هذا من واجها. إنها تستفيد بالعكس من عدم وجود حلول لهذه المشاكل كي تبقى قادرة على السيطرة عليها والاستفادة من مواردها ومواعيقها وموافقها وتبعيتها. ولذلك لم يكن من غير المتوقع أن تكون ما خبأته لها الولايات المتحدة هو مطارق أقصى ايلاماً من كل ما سامتها به حتى الآن.

الاستراتيجية العربية في مواجهة احداث سبتمبر

إذا أردنا أن نحدد السمات التي ميزت موقف القيادات العربية في أزمة 11 سبتمبر 2001 فنشير إلى ثلاثة سمات رئيسية. الأولى هي رد التهمة مع التشكيك بهوية الفاعل وأحياناً بقدرة منظمة عربية القيام بمثل هذا العمل المنظم والدقيق³⁷، والتبرؤ من المسؤولية في أي صورة كانت عما حدث وانتحال موقف الضحية المماثلة لارهاب، وأخيراً، ولكن في اتجاه مختلف، الاعتقاد بإمكانية استثمار نتائج الأزمة، وبشكل خاص الهشاشة الأمنية الأمريكية التي أكدتها، في سبيل انتزاع مواقف ايجابية أفضل لصالح القضايا العربية وفي مقدمها القضية الفلسطينية. فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن استمرارها في تأييد السياسات الاسرائيلية المتطرفة كلفها وسوف يكلفها غالباً ولا يمكن أن يستمر من دون أن يثير ردود أفعال مكلفة من قبل بعض الجماعات العربية والإسلامية المتطرفة.

وتركز جهد الدبلوماسية العربية على التأكيد لفترة طويلة على أن الإرهاب ليس عربياً وإسلامياً بالضرورة، وأنه لا شيء يثبت بعد أن لا تكون العملية من فعل منظمات أمريكية داخلية، وهي كثيرة، وأن واشنطن لم تقدم حتى الآن دليلاً قاطعاً على أن المسؤولية تقع على بن لادن³⁸. ثم في مرحلة متقدمة أصبح الهم الرئيسي للدبلوماسية العربية هو أن ترکز على ضرورة الفصل بين الإرهاب والاسلام بعد أن التقطت هذا الخط من الاعلام السياسي الأمريكي والأوربي ذاته، الذي أراد أن يحيد مسبقاً الرأي العام العربي والإسلامي، خاصة بالنسبة للدول التي تتعرض لتحديات حقيقة و مباشرة مثل البالستان. وصار هذا التمييز وسيلة للفصل بين الإرهاب الذي طاول المركز الدولي للتجارة من جهة والعرب والمسلمين من جهة ثانية. وفيما بعد زاد التركيز لدى وسائل الإعلام العربية على واقعة أن بن لادن وجماعته كانوا وربما لا يزالون صنيعة واشنطن التي عبّلت جماعات المسلمين في مرحلة سابقة ودربرتهم وسلحتهم لمساعدتها في حرها الأنفاسية ضد الاتحاد السوفيتي، واتهم البعض بن لادن بأنه نشأ في أحضان المخابرات المركزية وربما لا يزال في علاقة معها. وأشارت الدبلوماسية العربية بحذر في البداية مسألة فلسطين والعراق من دون أن تشير إلى أي مسوولية للسياسة الأمريكية ولكن بمجرد القول إن الحال لا ينبغي أن يبقى أمنياً ولكنه لا بد أن يشمل مصادر الإرهاب الفعلية، أي اليأس والاحباط الذين يولدهما تفجر الأوضاع في فلسطين وعدم إيلاء واشنطن الأهمية المطلوبة لحل القضية. وشيئاً فشيئاً تورطت الدبلوماسية العربية فربطت في العديد من المناسبات الإرهاب بالسياسات الأمريكية التي مالت إسرائيل وقبلت بدعم سياساتها العنصرية والاستيطانية.

والذي يجمع بين هذه المواقف المختلفة والمتباعدة أيضاً للدبلوماسية العربية أمر واحد هو السلبية وانعدام الشعور بالمسؤولية. فهي تنظر إلى الأمر على أنه شأن أمريكي لا يعنينا ولا تتحرك في مبادرات عملية، كلامية أو سياسية، إلا في سبيل النأي بنفسها عن الحدث وتبرئة ذمتها من التهم التي توجه بشكل مباشر أو ضمني لها. وهو بالضبط ما وقف موقف التناقض مع مشاعر الرأي العام الغربي الذي سيبحث في العملية الإرهابية عن العنصر التي تسمح له بتبرير العنصرية والتمييز ضد المجتمعات العربية والإسلامية وبالتالي الاستمرار في دعم السياسات العدوانية الإسرائيلية وإدامة السيطرة شبه الاستعمارية على المنطقة العربية.

والحال، لا تبني سياسة على دفع التهمة عن النفس. وحتى لو لم يكن للعرب قسط من المسؤولية فيما حصل فالعرب مسؤولون مثلهم مثل بقية الشعوب الأخرى عن صيانة القيم الإنسانية والمدنية والأخلاقية. ولا يمكنهم أن يكتفوا في مواجهة عملية إرهاب ذات نتائج خطيرة مثلاً حصل، بالتزامن مع دم القائل، وإنكار نسبة وكمي الله المؤمنين القاتل. فحتى لو لم يكن بن لادن عربياً ومسلم، وكان من قام بالعملية منظمة أمريكية، لا يغير ذلك من الواقع أن هناك خطراً يحيق بالمجتمع الدولي، وأن العرب، وهو يعيشون في موقع القلب من الكرة الأرضية، ويشكلون إحدى أهم خمس تقافات كونية، ويلتقي حولهم بسبب الدين خمس الشعوب، مدعاوون للتفكير فيما حصل والمبادرة لمواجهة نتائجه القريبة والبعيدة والمشاركة بعمل ايجابي مع غيرهم لوقف دوامة السقوط في البربرية. وكان من الممكن لفكرة المؤتمر الدولي ضد الإرهاب أن تكون فكرة بناءة لو لم ترتبط منذ البداية بنية واضحة معروفة تفقدها صدقيتها، حتى لو كانت سليمة من حيث المبدأ، وهي التمييز بين الإرهاب والمقاومة، حتى بدت وكأنها وسيلة يريد بها العرب تبرير نوع من الإرهاب الخاص الذي يستخدمونه لتحقيق أهدافهم القومية لا لبناء تصور مشترك للمبادئ التي ينبغي أن توجه السياسة العالمية. كما أن رمي المشاكل دائماً على الأمم المتحدة وانتظار الحلول منها كثيراً ما يعبر عن انعدام المبادرة الخاصة ويفتحي العجز عن ممارسة الحقوق الطبيعية، بما فيها حق الدفاع عن النفس. وهذا لا يbedo مشروع مؤتمر الإرهاب الدولي، (خاصة وأن البلاد العربية كانت قد قبلت المشاركة في مؤتمر مماثل ضد الإرهاب في شرم الشيخ في تسعينات القرن العشرين لدعم حكومة بيريس لم يجد ضرورة لتحديد معنى الإرهاب)، اقتراحها يعكس إرادة عربية جدية في المشاركة الإيجابية في المعركة ضد الإرهاب، ولكن كوسيلة غير مباشرة للتغطية على الهرب من المسؤولية وتجنب العرب المسائلة فيما يمكن أن يbedo ممارسة لأعمال إرهابية³⁹.

وفي العمق ليس هناك ما يجبر أي دولة، خاصة الولايات المتحدة، حتى في حال تحديد معنى دقيق للارهاب الالتزام بهذا التعريف والتقييد به. فالتعريفات ليست مستقلة في ميدان العلاقات الدولية عن موازين القوة. ولم يمنع ميزان القوة المختل اسرائيل من العودة عن جميع التزاماتها واستمرارها في مشروع الاستيطان الاستعماري للأرض الفلسطينية بالرغم من تأييد دولي واسع وواضح لمبدأ الانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية ودعم الولايات المتحدة خلال عهد بوش الأب وكليتون لمفاوضات جدية بين الطرفين لتحقيق هذا الهدف.

وفي سياق مثل السياق الحالي للأزمة يبدو التمسك بمبادئ نظرية صغيرة مثل التعريفات والأطر القانونية البسيطة والواضحة برهانا على العجز وذرائع للتخلص من المواجهة العملية. وهو ما حصل بالفعل وساهم في إحباط السياسة العربية تجاه الأزمة وترك العالم العربي من دون حماية أمام ما كان يبيت له من قبل تحالف القوى المعادية للعرب في تلك أبيب وواشنطن. فقد أفقد موقف الدبلوماسية العربية الذي تلخص كما ذكرت بدفع التهمة عن النفس وعدم التورط في الأمر وتراك الآخرين يقلعون شوكمهم بأيديهم، الدبلوماسية والسياسة العربية عموماً صدقتهما. ولم تظهر وكأنها غائبة تماماً عن فهم مغزى الأحداث ولكن أكثر من ذلك ظهرت وكأنها غير قادرة على القيام بأي استجابة عملية. لقد تصرفت كما لو أن الأمر لا يهمنا لأننا لسنا شركاء فيه، لا نحن ولا العرب ولا الإسلام. هذا يعني ببساطة أيضاً: نحن غير موجودين في العالم، أو لسنا موجودين كفاعلين دوليين، أو ليس لدينا أي شعور بالمسؤوليات العالمية الجماعية. لكن، في هذه الحالة لا يمكن لنا أن نطالب الآخرين بأن يكون لديهم مثل هذه المسؤوليات تجاهنا. فلا يمكن لأي طرف أن يطمح إلى أن يكون شريكاً في أي نشاط من دون أن يبدي بالفعل قدرة فعلية على إدراك المسؤولية وتحملها، مهما كانت طبيعة المهمة المنتظرة منه.

والحال أن مسؤولية النظم العربية فيما حصل ويحصل من أعمال عنف وإرهاب اليوم والبارحة في العالم، وفي منطقتنا بالذات، لا تقل عن مسؤولية الدول الكبرى، بما فيها مسؤولية تطور السياسات الأمريكية المتحيزه لإسرائيل والمصيبة الأفق والمعادية بالعمق للمصالح العربية الحيوية. وإذا كانت المسؤولية الجنائية فيما حدث في 11 سبتمبر تقع من دون شك على المنظمة التي قامت بالعمليات الانتحارية الارهابية، سواء أكانت منظمة بن لادن أو غيره كما تقع على قوى الأمن الأمريكية وفي مقدمها المخابرات المركزية التي أخفقت في توقيع الحدث والوقاية منه⁴⁰، فإن جزءاً ليس يسيراً من المسؤلية السياسية يقع على النظام العربي الذي أصبح المنتج الأول للإرهاب والعنف والتعصب والعداء منذ ثلاثة عقود متواصلة على الأقل. بالتأكيد يرجع قسم كبير من هذا العنف لعوامل مرتبطة بمسائل وطنية، وفي مقدمها الصراع العربي الإسرائيلي، لكنه يرجع كذلك إلى نزاعات سياسية عاشتها ولا تزال تعيشها المجتمعات العربية، كما يرجع بجزء أكبر منه للأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي قادت إليها السياسات الخاطئة للنخب العربية، وفي ما وراء ذلك كله إلى أساليب الحكم والإدارة الفاسدة التي مارستها هذه النخب تجاه مجتمعاتها على اختلاف مذاهبها ومشاربها. فالعنف والإرهاب هما اليوم في البلاد العربية أسلوب حكم ونمط إدارة وطريقة في التربية معاً. فالشعب لا يحكم ولكنه بخضع بالقوة ويجب على التسليم والاستسلام والتخلّي عن رأيه وإرادته وحقوقه ومنتكلاته عن طريق الإرهاب الذي خلفت لتنميته وتطويره منظمات وهيئات متعددة أطلق عليها اسم قوات الأمن والمخابرات السياسية والعسكرية، وليس هي في الواقع الأمر سوى مليشيات خاصة تستخدمها النخب الحاكمة لبث الرعب والخوف في صدور المواطنين لضمان صممتهم عن ممارساتها ومنعهم من المطالبة بحقوقهم في المناقشة والمحاسبة والمشاركة السياسية. وهي مليشيات خاصة لأنها تعمل خارج القانون ولا تقبل بأن تخضع في عملها لأي شكل من أشكال المراقبة القضائية، بما في ذلك القضاء ذاته التي تدعى الدفاع عنه. والعنف والإرهاب نمط إدارة يومية لا يمكن من دونها إخضاع المواطنين ولا تسخيرهم لممارب خاصة وشخصية ولا إكراههم على قبول كل ما يصاغ لهم في غيابهم ومن دون إرادتهم من قوانين وإجراءات ونظم وعقوبات استثنائية. وهو طريقة تربية تجعل التخويف من النار الإلهية أو من غضب الرئيس أو من رجل الأمن قيمة مدنية وأخلاقية ذات أسبقيّة تتقدم على جميع القيم الأخرى في الفاعلية. فهي النظام الرئيسي لعلاقات السلطة في أي مستوى من مجموعات الحياة الاجتماعية، في العائلة والمدرسة والمؤسسة والحزب والدولة والدين معاً. ولا ضمان للبقاء وحفظ الوجود في حدود البيولوجية الدنيا من دون الالتزام بها وجعلها في مقدمة الغايات التي ينبغي أن تؤكد عليها أي تربية عقلانية في هذه المجتمعات.⁴¹.

فأسامة بن لادن، قبل أن يكون صنيعة المخابرات المركزية الأمريكية، أقصد كل من هو في موقعه، رجل هنا، وقد صنعته نظمنا الاجتماعية القائمة على مباديء وقيم تقتل الضمير والمحاسبة الذاتية وتذكر الحرية الشخصية وتؤكد على الانحراف في الأنا الجمعية، وترفض التنمية الفعلية النقية، وتصر على غسل الأدمغة البشرية وتلقينها مرة واحدة ونهائياً، منذ بداية سنوات نفتحها، كل ما تحتاجه في جميع مراحل عمرها، وتغلق الباب على فهم أو احتواء أو تحليل أي جديد أو غريب أو مفارق. وعلى مؤسسات تنفي الذاتية عن كل إنسان ولا تقبل بغير الولاء والموالاة الشخصية وتفرض العبادة للأشخاص وتجعلهم قادة ورؤساء عبر تعليم العبودية. وعلى ممارسات تقدس التمييز والتمييز وتتجاهل المساواة بين الأفراد ولا تقر بقانون آخر غير قانون القوة وإرادة الأقوى. وعلى نظم إجتماعية لا تعرف معنى العدالة الإنسانية ولا تحترم إلا الكبار والقوى ولا تعمل على شيء آخر سوى توسيع دائرة تهميش الأغلى. وعلى نظم إقتصادية وضعـت خصيصاً لخدمة فئات وعائلات وأسر حاكمة لا تكاد تشعر بانتقامها لأي كيان، لا وطني ولا قبلي ولا لأي جماعة إنسانية⁴².

تأكد هذه المسؤولية الخاصة بنا في إنتاج الإرهاب الوطني وتصدير بعضه لا ينفي المسؤوليات الأخرى ولا يقلل من مسؤولية الدول الكبرى وفي مقدمها الولايات المتحدة الأمريكية التي تلعب دوراً رئيسياً في صوغ علاقات القوة في حياتنا

الإقليمية والدولية، لكن قبل ذلك أيضاً في حياتنا الوطنية وتنظيم الشؤون السياسية. وليس في ذلك أي تناقض على الاطلاق. هناك بالعكس تكامل حقيقي بين المسؤولين. فاسرائيل التي تستند قوتها الرئيسية، العسكرية والسياسية والقانونية والمعنوية، من الدعم الأمريكي العلني وغير المشروط، مهما كانت طبيعة سياساتها، ولكونها الحليف الأول لها في المنطقة، عملت، من دون منازع، من خلال ما نشرته من ايديولوجية عنصرية تجاه العرب والفلسطينيين خاصة ومن خلال ممارستها التعسفية المنفلترة من أي قيد قانوني أو أخلاقي والمعتمدة على القوة والتفوق في القوة بمثابة مدرسة إقليمية لتعليم الإرهاب وتعميم استخدامه عند جميع النخب الحاكمة في كل المنطقة العربية. وعلى أيديها، وبسبب التحديات الخطيرة التي أطلقها قيامها غير الشرعي أيضاً وعجز النخب المحلية عن الرد الإيجابي عليها، تتلمذت أجيال عديدة من الارهاليين العرب الشرعيين وغير الشرعيين، الوطنيين وغير الوطنيين، وصارت طريقتها في القهر والقمع والاغتيال والابتزاز الجماعي والتصف الشعوي للمدنيين وكسر عظام الرضع والأطفال والكبار معاً من دون تمييز أسلوباً عادياً وشائعاً للمارسة السياسية الرسمية في منطقة لم تكتسب بعد ولم تكن قد اكتسبت الكثير من التقليد القانونية والانسانية. وقد عممت اسرائيل من دون أن تدرك منطق العنف الأعمى والتعسفي الذي استخدمته وتستخدمه ضد الفلسطينيين والعرب الآخرين على معظم نخب المنطقة الحاكمة فصار قتل الإبراء والعبث بأرواحهم بعد حقوقهم أموراً طبيعية وأكاد أقول بدائية. وصارت نظم الحكم التي تسود في المنطقة أشبه بنظم الاحتلال منها إلى نظم القيادة والإدارة السياسية. لقد بدأت اسرائيل تعاني من خطر العرب والمقاومة بقدر ما نجحت في إدخال فكرة العنف والابتزاز بالعنف إلى عمق الإرادة والوعي العربيين وجعلت من عبادة القوة المادية دين الأغلبية.

لكن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية في تسامي العنف الشرقي أوسيطي لا تقتصر على دعمها الشامل وغير العقلاني لاسرائيل فحسب. فالصور الأليمة للعنف الدائم والمجرد الذي صبته على شعب العراق منذ حرب عام 1991 وخلال سنوات الحصار الطويلة وبعد احتلاله عام 2003 يمثل في الذكرة العربية عاصفة لن تهدأ رياحها العاتية. وهذا العنف الطاغي والكثيف، المحتم والمستمر من دون أفق ولا نهاية منظورة، أعني العنف المصيري الذي أطبقت به واشنطن على الشعب العراقي منذ حرب 1991، سوف يصبح التموج والصورة مجرزة حرب الخليج واستمر يعيشها خلال حرب الحصار من خلال الأخبار المستمرة الذي عايش بالصوت والصورة مجراً حرب الخليج واستمر يعيشها كل يوم نتائجه نقص الدواء أو الغذاء ولا يزال يعيشها من خلال صور القتلى والمشردين الذين يخلفهم قصف الطيران الحربي أو انفجار السيارات والعبوات المفخخة في الشوارع والأحياء الآهلة بالسكان.

لكن الدول الكبرى والأوروبية منها بشكل خاص ليست عارية من المسؤولية هي الأخرى. فالاستخدام غير القانوني وغير المشروع للعنف في سبيل إقامة سلطة سياسية مرتبطة بالخارج أو تابعة له هو جوهر منطق الاستعمار الذي طبع تكوين الدول والنظم السياسية العربية الحديثة منذ نشوئها في بدايات القرن العشرين. ومن هذا المنطق استقرت أيضاً النخب الحاكمة، وعلى تقليد الاستعمار وأحياناً استناداً إلى تشرعاته التي ضمنتها دساتيرها الجديدة أو احتفظت بها كما هي، استراتيجيات المحافظة على الأمن والنظام وتخليد احتكار السلطة بعد الاستقلالات الشكلية التي ساهمت بتحقيقهاحركات الوطنية المحلية. ولا يزال منطق العنف كأساس للسلطة السياسية قائماً حتى اليوم بعد زوال الاستعمار في الدعم الاستثنائي والحماية التي تقلاها النخب المحلية الديكتاتورية والمستبدة في الدول الصناعية الغربية في سعيها للحفاظ على مناطق نفوذها والالتفاف على قواعد المنافسة القانونية في نيل الامتيازات أو المنافع التجارية والاستراتيجية. ولا تزال مساهمة الولايات المتحدة وبقى الدول المنتمية إلى الحلف الأطلسي حاضرة في صنع منطق الإرهاب العربي من خلال سياسات الضغط والابتزاز والعلاقات غير المتكافئة المفروضة وحركة القوى والأساطيل وفرض الأحكام الدولية والاستخدام العلني والسرى لكل أشكال العنف والتهديد والاغتيال لتقطيع النخب الحاكمة وإرهاب الشعوب، وكذلك التغطية على انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها النخب الحاكمة العربية. إن العنف العربي والعنف الأمريكي الرسميين يمتحنان من معين واحد ويسعين إلى تحقيق أهداف متماثلة ومشتركة: إخضاع الشعوب بالقوة في سبيل تحديد إرادتها وتمهيسها لوضع اليد بصورة بدائية ووقة على مواردها، بما في ذلك البشر والأرض، وتقاسمها بين الشركات الكبرى الدولية والنخب المحلية. هذا هو أساس نظام العنف والارهاب القائم في الشرق الأوسط وأهدافه الحقيقة. ومقوماته لا تختلف عن مقومات أي نظام عنف وإرهاب موجود أو يمكن أن يوجد في العالم، أي القهر ونزع الإرادة عن المجتمعات وإجبارها على الانحراف من دون شرط بمشروعات النخب الفئوية وشركائها الدولية.

ومن الصعب على مثل هذا العنف أن لا ينجذب عنة مثلاً، سيكون بالضرورة أكثر عمى وعشوانية وانغلاقاً. وهذا هو العنف الذي نشاهد اليوم في دورة معاكسة تحضر هي نفسها إلى دورة عنف رسمية جديدة بدأت مسيرتها في المدن الفلسطينية والهضاب الأفغانية والسهول العراقية.

على ماذا كان يراهن القادة العرب إذن للوقوف في وجه الطوفان الأمريكي القادم؟ في الواقع لم تر النخب العربية الحاكمة الطوفان الأمريكي قادماً ولم تحضر لمواجهته شيئاً. كانت تعتقد بالعكس أنها في مأمن منه بل تحت حمايتها لأنها شريكه، ولو ضعيفة وتابعة، فيه. ولذلك سوف ترتد فرائصها رعايا عندما سيكسر الأسد الأمريكي عن أنبيائه وستعمل المستحيل في سبيل إرضائه أيضاً وتتجنب غضبه واستعادة صداقته وتأنيفه. لقد جاءت مبادرة إعادة الهيكلة الإقليمية التي أطلقها الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق مفاجأة لها لم تكن في حسابها ولا فكرت بأن من

الممكن حصولها. وهكذا سوف يفقد العالم العربي، تحت وطأة الضغوط الأمريكية التي رافقت هذه المبادرة والاستراتيجية الجديدة التي رافقتها، اتساقه ووحدته وتحول إلى إمارات متنافضة ومتنافسة على تقديم الولاء والخدمات للقوة الامبراطورية الجديدة الصاعدة في المنطقة⁴³.

وكما أنه ليس هناك ارتباط سبب بحسب بين أحداث سبتمبر 2001 ومشروع الولايات المتحدة إلى بسط نفوذها في الشرق الأوسط والعالم، ليس هناك ارتباط سببي مماثل بين تفجير برجي مركز التجارة العالمية في نيويورك وإطلاق فكرة الحرب العالمية ضد الإرهاب. فكلاهما، مشروع التعدد الامبراطوري الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم وإطلاق فكرة الحرب العالمية ضد الإرهاب قد نشأ قبل أحداث سبتمبر ومن دونها. لكن وانشطن قد وجدت في هذه الأحداث مناسبة لا تقدر بثمن من أجل العمل على إرساء مشروع سيطرتها العالمية وكفاحها الوحشي من أجل تحقيقها على أساس أخلاقية وإضفاء الشرعية السياسية عليها. وهكذا أصبح بإمكانها أن تخوض جميع حروب تأسيس الإمبراطورية وترسيخها تحت راية الحرب العالمية ضد الإرهاب وباسمها لخير الإنسانية وخلاصها⁴⁴.

وبالرغم من الصعوبات العديدة التي لقيتها في تأمين دعم عالمي واضح ومستمر لحرب احتلال العراق نجحت وانشطن في بلورة رأي عام دولي واضح حول الحرب العالمية ضد الإرهاب كما نجحت في جعل هذه الحرب إطارا للتعبئة وللمشاركة الفكرية والعسكرية والأمنية الواسعة وراءها. لقد أصبح الكفاح ضد الإرهاب شعارا دوليا عاما ومقولا بما في ذلك في أوساط الرأي العام داخل الدول المستهدفة هي نفسها من هذه الحرب بالدرجة الأولى. وسيكون من الصعب على أي دولة أو جهة حاكمة أن ترفض التعاون في هذه الحرب من دون أن تتهم بالتعاون مع الإرهاب أو بتشجيعه أو بالتساهل معه. وهذا يعني أن الإدارة الأمريكية الامبراطورية قد نجحت في جعل أجندتها الخاصة أجندنة للسياسة الدولية عموما وحولت بالفعل الحرب ضد الإرهاب إلى استراتيجية ناجحة لبسط النفوذ وتأمين السيطرة العالمية. وأي مواجهة لنزعة السيطرة الامبراطورية الأمريكية وامتداداتها سوف تدور لا محالة حول مسألة الحرب العالمية ضد الإرهاب: عمليات إضعاف الشرعية الأخلاقية والسياسية والجيوستراتيجية عليها، والمكانة التي تحملها في أجندـة السياسة العالمية، والمهام التي تتطوّر إليها والأهداف المرحلية التي تحدّد لها والوسائل التي تعتمدـها الأطراف المشاركة فيها. وعلى أرضية النقاش في مسألة الإرهاب هذه سيتقرّر حجم النجاح الأمريكي في بسط النفوذ الامبراطوري العالمي أو في التراجع نحو الخيار الذي أرادـت النزعة الامبراطورية إزاحتـه وقتلـه، وهو خيارـ النظام العالميـ التعددـي القائمـ علىـ التعاونـ والتـكافـلـ والتـضـامـنـ

الإنسانيـ الدوليـ. وفيـ التـموـقـعـ داخـلـ مـناـورـةـ حـربـ الـارـهـابـ الـاستـراتـيجـيـةـ الـكـبـرـىـ أوـ فيـ الرـدـ عـلـيـهـ تـبـلـوـرـ عـاـنـاصـرـ الـاستـراتـيجـيـةـ الـقومـيـةـ الـالـفـوـقـيـةـ الـعـالـمـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ:ـ فـيـ الـاـقـتـصـادـ وـفـيـ الـقـيـمـ الـسـيـاسـيـةـ وـفـيـ الـمـكـانـةـ الـأـدـبـيـةـ وـفـيـ الـرـمـزـيـةـ.

ليس هناك شك في أن الدول الصناعية الكبرى ليست متتفقة تماما على تصور هذه الحرب العالمية ضد الإرهاب ولا على أهدافها. وهذا ما أظهرته حرب العراق وما قاد إلى إخفاق ذريع الولايات المتحدة، القائدة الحقيقة لهذه الحرب العالمية، في هذا البلد حتى الآن. لكن في ما وراء هذا الخلاف في تصور أهداف الحرب وأجندتها يبقى التفاهم قويا حول جعل هذه الحرب محور السياسة الدولية للعقود القليلة القادمة. ليس ذلك بسبب الخوف من توسيع ظاهرة الإرهاب مع تزايد الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات الفقيرة السائرة نحو التفكك والانفجار فحسب ولكن من أجل الإبقاء على تعبئة الرأي العام داخل هذه الدول حول قضية كبرى وضمان التفاهم حول النخب الحاكمة في مرحلة تعاني منها الديمقراطيات الكلاسيكية من الترهل والجمود وتتراجع فيها قيم المشاركة السياسية والشعور بالمسؤوليات العمومية ويخبو فيها وهج التضامنات الوطنية⁴⁵.

وبالمقابل يمكن للدول الفقيرة البعيدة عن مسارح العمليات الكبرى التي تخوضها الإدارة الأمريكية لتأكيد وجودها وبسط نفوذها العالمي أن تجد في التعاون الوثيق في الحرب ضد الإرهاب فرصة للترويج لنفسها وتحقيق بعض المكاسب والامتيازات المادية والمعنوية المؤقتة أو البعيدة المدى. وقد يشمل ذلك بعض البلدان الإسلامية التي تستهدف هي نفسها في استراتيجية الحرب ضد الإرهاب.

لكن الوضع يختلف قليلا بالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان العربية التي تشكل هدفا مباشرا في عملية إعادة الهيكلة الدولية التي يسلّزمها ترسیخ أسس الامبراطورية الصاعدة. فعلى هذه البلدان أن تدفع الثمن وأن تحني رأسها للعاصفة وتقبل بكل ما يملي عليها كي تحمي نفسها وتضمن بقاءها. وليس المشاركة ولا التعاون ولا حتى تقديم الخدمات هو أساس ما يطلب منها للمحافظة على وجودها وإنما أن تذكر نفسها وأمالها وأهدافها ومصالحها كي ما تتحول إلى مجرد وقد لحرب السيطرة العالمية. فهي لا تظهر في عين هذه الحرب كدول وأوطان وشعوب ومجتمعات لها مطامح وأمال وطلعات ومصالح وإنما كعناصر أولية قابلة للاستهلاك والاستخدام بكل ما تتطوّر عليه من حكومات ومصادر طاقة وسبيولة مالية ومسارح إقليمية مهيئة لاستقبال المناورات التكتيكية والاستراتيجية الدولية.

والسؤال هل لا تزال هناك فرصة لوقف التدهور الراهن في موقع الدول العربية وهل بقي في الإمكان مقاومة نتائج استراتيجية حرب الإرهاب العالمية التي تفترض بالتعريف استعمال البلاد العربية وتوظيفها لخدمة هذه الحرب وتغذيتها وتنشيطها، كما هو الحال اليوم: على مستوى تقديم الأهداف والذرائع لاستمرارها عبر ريادة العمليات الإرهابية العالمية وعلى مستوى التعاون الأمني والعسكري المتزايد بين الدول العربية والإدارة الأمريكية لمكافحتها واستئصالها؟ وهل هناك بديل لسياسة النخب العربية التي تتردد في مواجهة الاستراتيجية الشاملة للحرب ضد الإرهاب التي تستخدماها

الولايات المتحدة لوضع يدها على مصير الشعوب العربية بين الخنوع الشامل للإرادة الدولية والتمرد الطفولي والشكلي عليه؟

مغزى 11 سبتمبر
أو في معنى المسؤولية الجماعية

لعل ما يميز الحقبة التي نعيش فيها والتي نطلق عليه اسم حقبة العولمة أو التواصل المتنامي بين الفضاءات السياسية والثقافية والجيوستراتيجية هو أنه لم يعد هناك أمل لأي دولة في الحفاظ على وجودها ولا لأي شعب للاحتفاظ باستقلاله الوطني من خلال الدفاع التقليدي الجامد عن السيادة الوطنية والانغلاق على الداخل ورفض التفاعلات الدولية. أن الاحتفاظ بالحد الأدنى من الإرادة الحرة والاستقلال يستدعي اليوم، بالعكس مما كان عليه الأمر في الماضي، الانتقال من مفهوم السيادة إلى مفهوم الشراكة. فبقدر ما ينجح شعب من الشعوب في التحول إلى شريك في تقرير المصير العالمي يحظى أيضاً بهامش من المبادرة والحرية التي تتيح له تكوين قرار وطني بل رأي عام داخله ولهمة وطنية جامدة. وفي قلب هذه السياسة التي توسيس لمفهوم الشراكة العالمية يوجد مفهوم المسؤولية. فعلى درجة المسؤولية التي تظهرها النخب الحاكمة وعلى المقدرة التي تبديها في جعل مصالح شعوبها في اتساق وتطابق مع مصالح المجموعة الدولية عموماً والشعوب المحاطة بها بشكل خاص يتوقف حظها في الحصول على موقع مرموق في هذه الشراكة. ومن الواضح أن هذا الشعور بالمسؤولية يقف على طرف في نقيس من روح التهرب من المواجهة والتبرؤ ورمي المسؤولية على الآخرين والاحتفاء وراء مفهوم الضحية الذي عبر عنه سلوك النخب العربية وكشفت عنه الأزمة التي فجرتها أحداث 11 أيلول 2001.

للمسؤولية السياسية في هذا السياق الذي نتحدث من خلاله ثلاثة أبعاد أو وجوه لم يعد من الممكن فصل واحداً عن الآخر. البعض الأول هو مسؤولية النخب أو الطبقات السياسية تجاه المسائل التي تتعلق بتسخير البلاد التي تحكمها وحسن إدارتها لمواردها وتنميرها لها. فلم يعد الحكم داخل أي بلد مسألة خاصة بالنخب الحاكمة ولكنه أصبح هو نفسه مسألة من مسائل الإدارة الدولية بقدر ما أصبح للسياسات الفاسدة في أي بلد نتائج أو عواقب مباشرة على سياسات ومصير المجتمعات والبلدان الأخرى القريبة والبعيدة معاً. ومن هنا فإن النخب التي تظهر مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التي تحكمها وتتعرض باستمرار لتحديات داخلية لا تنجو في معالجتها بغير العنف وإسالة الدماء وتبقى الباب مفتوحاً بشكل دائم أمام اضطرابات وقلالق حاملة لمخاطر كبيرة لها ولغيرها وللمجتمعات الأخرى، فقد الصدقية العالمية وتصبح هي نفسها هدفاً لضغوطات واستراتيجيات إقصاء خارجية تقودها تلك الدول التي تعتقد أنها الأكثر تعرضاً للإساءة أو لمخاطر سياساتها اللاعقلانية والضيقية الأفق. وهذا ما يجعل وسوف يجعل من التدخل في شؤون الدول أمراً طبيعياً ووارداً أكثر من أي فترة سابقة في نظري ومتزايداً باستمرار. وهو ما سوف يدفع الرأي العام الدولي أيضاً إلى القبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وربما إلى تقديرها بصورة أدق في مرحلة قادمة في دائرة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مباشرة واضحة عليها. هذا ما بينه التأييد الواسع الذيحظى به مشروع تغيير النظام البعثي في العراق عن طريق التدخل العسكري المباشر للدول الكبرى، وما يرهن ذلك بشكل أكبر مبادرة الشرق الأوسط الأمريكية التي وافق عليها بعد تعديلها بما يضمن مصالحه الاتحاد الأوروبي كما دعمتها جميع الدول الصناعية في مجموعة الثمانية الكبار، وهو ما أكد عليه كذلك القرار 1559 الذي اعتبر على تمديد ولاية رئيس الجمهورية اللبنانية لعود بالرغم من حرص أصحاب التمديد على احترام القواعد الدستورية واحتجاجهم بتمسكهم بالوصاية السورية. وكل ذلك يجعل من المؤكد أن عمليات التدخل من قبل الدول الكبرى، سواء أ جاءت تحت غطاء قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة أو من دونهما، تسير في اتجاه التنمية السريع والثابت في المستقبل وتجد أكثر فأكثر ما يسمح ببريرها بل ربما بالمطالبة بها في منطقة العالم الفقير الذي لا تبدي فيه النخب الحاكمة قدرة كبيرة على معالجة التوترات ومواجهة التحديات الحقيقية سواء ما تعلق منها بتحديات التنمية الإنسانية أو بایجاد الحلول السياسية والتوافقية للصراعات والنزاعات الاجتماعية والدينية والإثنية قبل السقوط الآليم نحو مزيد من الاضطرابات والحرروب والمجاعات وجميع أشكال التقهقر والانحطاط المأساوية التي تقود إليها سياسات النخب الرديئة والمفتقرة للكفاءة والشعور بالمسؤولية.

ولا شك عندى أن الزيادة المستمرة في طلبات التدخل الخارجي وممارسته من قبل الدول الكبرى أو مجلس الأمن أو حتى قوى دولية متوسطة سوف يشكل بورة نزاع دولي متتصاعد. ولا بد أن يشكل منذ الآن في نظري نافذة للتفكير الجدي بقضايا جديدة ومتعددة بالنسبة للمجموعة الدولية وفي مقدمها مسألة بناء إدارة سياسية عالمية بالمعنى الحقيقي للكلمة تشارك فيها الشعوب جميعاً وتفاوض في ما بينها، في ما وراء حدود الدول التي تتزع إلى أن تخضع أكثر فأكثر في أجذتها الداخلية إلى النخب الحاكمة التي تتحكم بها وتستخدمها لخدمة مصالحها الفئوية وحدها.

والبعد الثاني للمسؤولية السياسية المنتظرة من الحكومات الوطنية اليوم كي تحظى بالصدقية العالمية يتعلق بمقدرتها واستعداداتها على لعب دور ايجابي في بناء النظم الإقليمية التي أصبحت اليوم اللبنة الأساسية للنظام العالمي المتنامي ومصدر التفاعلات البناء فيه بل شرط هذه التفاعلات الإيجابية. ويرتبط هذا الدور بالضرورة بطبعية السياسات

والممارسات الإقليمية التي تظهرها النخب الحاكمة. فمن الواضح اليوم أنه لم يعد هناك أمل لدولة بتحقيق أهدافها الإنسانية داخل أراضيها، أي من تنمية الموارد المادية والمعنوية وتحسين شروط حياة الأفراد والجماعات، من خلال الاعتماد على مواردتها الخاصة وحدها وتثميرها، حتى لو حصل ذلك بأفضل السبل والوسائل. بل لم يعد يكفي لبلد أن يراهن على امتلاك موارد كبيرة، مادية وبشرية، حتى يضمن تقدمه ونموه. وربما أصبحت هذه الموارد، في بيئه مضطربة وغير مستقرة، سبباً في احتلاله أو خرابه وتفككه تحت سلطة نخب فاشية أو مافيوzie، كما برهن على ذلك على أقوى وجه مثل العراق الحديث والمعاصر. إن الإدارة الوطنية السليمة لأي بلد لم تعد تتفصل أو لم يعد من الممكن فصلها في السياق المعول الذي نعيش فيه عن الإدارة الإقليمية السليمة. وبقدر ما يكون للدولة من مشاركة إيجابية في بناء إطار فعال وناجع للتعاون الإقليمي وبالتالي يقدر ما تساهم، من خلال سياساتها الإقليمية البناءة، في تحسين فرص التنمية عند المجتمعات المحيطة بها وليس فقط داخل حدودها، تحظى بقدر أكبر من الصدقية وتزداد فرص حصولها على الشرعية العالمية. هذا يعني أن من مصلحة النخب الحاكمة اليوم التفكير والعمل من أفق التفاهمات عبر-الوطنية بدل التنافس والصراع لنيل حصة الأسد على حساب الشعوب الأخرى. ذلك أن وزن الدول وإشعاعها سوف يزدادان في المستقبل كما ستزداد شرعية النظم والنخب الحاكمة في أي بلد ومنطقة بقدر ما تظهر هذه الدول والنخب التي تحكمها قدرة على اقتراح مشاريع تعاون ايجابي والقيام بمبادرات ناجعة لتجنب النزاعات الإقليمية وتوسيع دائرة التفاهم والأمن والسلام الإقليميين. وبالعكس إن الأنانية القومية أو الوطنية التي سادت في العقود الماضية وكانت معيار نجاح النخب في الصراع الدامي من أجل القيادة والسيادة وتسريع وتثأر التقدّم على حساب المجتمعات الأخرى سوف تظهر أكثر فأكثر كتعبير عن انعدام الشعور بالمسؤولية لدى النخب وعدم القدرة على تحمل تبعات الحكم ومهامه في منطقة من المناطق. وسوف تثير ضدها في هذه الحالة عداء جيرانها والمنظومة الدولية بأكملها. وليس هناك منطقة شهدت درجة من الأنانية والتقوّف حول المصالح الوطنية الضيقة ورفض الانفتاح والتعاون والتكميل الإقليميين مثل ما شهدته المنطقة العربية التي بقيت خلال نصف القرن الماضي ساحة مفتوحة بالمطلق للتنافس على الزعامة والنزاع على المناطق الحدودية والصراع على الموارد وتغليب المصالح الفنوية على المصالح الجماعية.

أما بعد الثالث للمسؤولية السياسية الذي نتحدث عنها في السياق الذي ذكرت فهو يرتبط بالمقدرة التي تدبّرها قيادة سياسية أو نخبة حاكمة على الارتفاع إلى مستوى القيم والمبادئ الأخلاقية من أجل المساهمة في تطوير سياسة دولية شاملة لخدمة الإنسانية لكل وضمن الاتساق والانسجام العالميين وتعزيز فرص وشروط الأمن والسلام الدوليين. وتفترض هذه المساهمة نشاطاً دبلوماسياً فعالاً وحضوراً دولياً مستمراً كما تفترض مشاركة جدية وبذل جهد وتضحيات فعلية من أجل تحقيق القيم والأهداف العالمية المشتركة، وقبل ذلك المساهمة في بلورة هذه القيم والمبادئ التي لا يقوم من دونها مجتمع دولي موحد ومتنازع ولا متعدد إنساني سياسي متعاون ومتواصل⁴⁶. فليس لمجتمع اليوم، داخل المنظومة الدولية، وزن سياسي ولا معنوي إلا بقدر الجهود التي يبذلها للمساهمة في حل المشاكل الدولية. وهذا يتناقض بشكل قاطع مع سياسات الهيمنة الدولية والانفراد بالقرار العالمي كما يتناقض مع عقلية الاتكال والتبعية التي تميل إليها بعض الدول وما يرافقها من اعتماد منطق التسول على الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على الدعم اللازم أو للحفاظ على الأمن والاستقرار أو للدفاع عن المصالح القومية والوطنية. وهو جوهر موقف الحكومات العربية في كل ما يتعلق بايجاد حلول للمشاكل الكبرى الإقليمية والوطنية من مشكلة النزاع العربي الإسرائيلي إلى مشكلة التنمية إلى مشكلة السلام والأمن الإقليمي إلا مسألة الاصدارات الإدارية والاقتصادية.

ومن هنا، يبدو لي أن صدقية النظم العربية الراهنة وشرعية وجودها الدولية قد تعرضنا لضررها كبيرة على جميع مستويات المسؤولية السياسية، الوطنية والإقليمية والإنسانية الدولية، وسوف يكون من الصعب عليها أن تستعيد من حيث هي نظم سياسية الصدقية المطلوبة التي تحتاج إليها لممارسة الحكم والسياسة في الداخل والتعامل مع الأطراف الإقليمية والدولية بروح الندية والمسؤولية والثقة بعد الإخفاقات الذريعة التي عرفتها المجتمعات العربية في العقود الطويلة الماضية والأزمات الخطيرة التي قادت البلاد إليها سواء أكان ذلك على مستوى الإدارة الوطنية أي معالجة المسائل الإقليمية الاقتصادية والأمنية أو التفاعل الإيجابي مع المجموعة الدولية والنظام العالمي. وربما لن تستطيع أن تضمن بقاءها كأنظمة سياسية وربما كدول أيضاً بعد هذه الإخفاقات إلا ببروز نخب جديدة تظهر بشكل واضح قدرتها على تحمل المسؤولية وتغيير أساليب الإدارة والحكم والمشاركة الدولية بمنطق المسؤولية السياسية والأخلاقية وحسب معاييرها. ولذلك يعني حمل المسؤولية السياسية في العالم العربي اليوم ويتضمن السعي الجدي إلى تغيير جذري في نوعية السياسات التي قادت إلى الأزمة الداخلية المنفجرة التي أدت إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتصاعد معدلات البطالة وتدهور شروط حياة السكان والتضحيّة بالحربيات والحقوق الأساسية للمجتمعات. وهي السياسات التي ارتبطت بانماط من الحكم القائم على احتكار السلطة وتأييد الحكم وعزل السكان وتهميشه الشعوب والاستهانة بالإدارة والتسخير والتواطؤ مع الفساد وهدر الطاقات المادية والبشرية من قبل نخب فرضت نفسها بالقوة وعطلت كل حياة سياسية أو مدنية من أجل قطع الطريق على أي تغيير. وما لم يظهر بشكل واضح ولموس تحرّك جدي وثبت في اتجاه العودة إلى طريق الإدارة السليمة القائمة على احترام معايير الكفاءة والنزاهة والقانون، بدل معايير الزبونة والمحسوبيّة وتبادل المصالح السائدة، فلن يمكن لأي نخبة حاكمة أن تحظى من جديد بالصدقية وأن ترافق الرصيد الضوري لبناء نظام مستقر ومحبوب

في نظر الرأي العام الداخلي والخارجي ومن باب أولى لبناء دولة بالمعنى الحقيقي للكلمة. وسيدفع مثل هذا الوضع بشكل متزايد إلى تفاقم الاضطرابات والخلافات الداخلية وإلى إغراء الدول الأخرى الكبيرة والصغيرة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والسعى إلى فرض التبعية على نخبها وإلهاقها بالقوى الخارجية.

ويعني حمل المسؤولية على الصعيد الإقليمي تجاوز سياسات النزاع الدائم والصراعات الشوفينية التي أججها تنافس الأنظمة والذئاب الحاكمة على الراية العامة أو بسبب سعيها إلى حرف انتباه الشعوب عن إخفاقاتها وسياساتها الفاشلة. والمؤشر الأول على مثل هذا التجاوز هو العمل الجدي والمنظم على حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية والتقدم على طريق بناء تكتل إقتصادي وسياسي إقليمي يوحد قوى دول الجامعة العربية في ما يشبه الكونفدرالية ويجعل منها شريكا فاعلا في بناء كتلة إقتصادية تعكس إرادة شعوب المنطقة وقدرتها على العمل من معايير دولية وحسب منطق العصر وحاجات التنمية الإنسانية. وفي اعتقادي إن منهج بناء الاتحاد الأوروبي قد يقدم نموذجا مناسبا لبدء عملية الاندماج المنتظرة والتي تأخرت كثيرا وكان لتأخيرها الدور الأول في دفع البلدان العربية نحو كارثة الانهيار الجيوستراتيجي والاقتصادي السياسي والثقافي الذي نعرفه اليوم.

يشكل هذا الاندماج مساهمة أساسية من قبل الدول العربية لإعادة الاستقرار والحياة والإزدهار إلى المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة للوصول إلى تسوية سياسية عادلة وقابلة للحياة للنزاع العربي الإسرائيلي الذي سُمِّي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والروحية لشعوب المنطقة بأكملها. كما أن هذا الاندماج هو وحده الذي يستطيع أن يخرج البلدان العربية من دائرة انعدام الوزن والمكانة والفاعلية ويمكنها من لعب دور جديد في السياسة الدولية، أي من إعادة موقعة نفسها في خريطة القوى العالمية وزيادة قدراتها على المشاركة مع الكتل الأخرى في مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها البشرية والمساهمة من مستوى فعل في رد التحديات التي تتعرض لها سواء ما ارتبط منها بالكورونا البيئية أو بتجاوز التخلف والتأخير الاقتصادي والاجتماعي أو بإعادة بناء العلاقات الدولية على أسس المساواة والعدالة والديمقراطية العالمية.

وبالعكس، إن الاعتماد المستمر على الحمايات الأجنبية والالتحاق باستراتيجيات القوى الكبرى الأمريكية أو الأوروبية ورمي المسؤولية في مواجهة المشاكل الإقليمية والمحلية على الأمم المتحدة بما في ذلك حل النزاعات الإقتصادية ودرء خطر المجاعات هنا وهناك لا يمكن إلا أن يزيد من انعدام وزن الدول العربية ويدمر صدقيتها السياسية والاستراتيجية. وبالمثل إن تعريض المنطقة المستمرة للتدخلات الخارجية الإيجابية أو السلبية في سبيل حل المشكلات الوطنية والإقليمية التي تواجهها يدمر أساس الشرعية التي تقوم عليها هذه الدول ويفقدوها مبرر وجودها، ليس في نظر الرأي العام العالمي فحسب ولكن في نظر شعوب المنطقة نفسها. ولا تستبعد من ذلك مواجهة المشكلة التي يطرحها التوسع الإسرائيلي الاستيطاني نفسه والتحديات التي يوجهها إلى الدول العربية. فالرغم من الدعم الأمريكي الواسع لليكشن اليهودي ليس هناك أي مبرر كي لا تتجه الدول العربية بل قليل منها في إقامة دول قادرة عسكريا وتقنيا وسياسيا على احتواء العدوانية الإسرائيلية وإجبارها على التراجع والانحسار. ولا يمكن تفسير الوضع الذي تعيشه هذه الدول اليوم، مجرد من أي سلاح وفقدة لأي خيار أو مبادرة تجاه التوسعة الإسرائيلية ومعتمدة بشكل مطلق على حسن نوايا وتدخلات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلا استهثار نخبها الحاكمة بالخطر الإسرائيلي وانعدام الجدية التي واجهته بها والاستقالة الاستراتيجية. وهي موجودة اليوم في موقف لا يمكن إلا أن يدينها بالعطلة ويدفع الدول جميعا إلى الاستهثار بها وعدم حملها على محمل الجد. فهي في الوقت نفسه الذي تكرر فيه عن حق أن سبب تغير التسوية السياسية للنزاع العربي الإسرائيلي هو سياسة الدعم الأمريكية غير المشرورة لإسرائيل وسياساتها الاستيطانية العلنية لا تزال تراهن، ولا تسعى إلى بلورة أو توفير شروط بلورة أي خيار آخر، على هذه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في سبيل التوصل إلى حل مشكلتها الوطنية، أي لاحتلال دولة أخرى لأراضيها وتحديها لمشاعر شعوبها وقيمهم ومصالحهم معا. وإذا كان الفلسطينيون يستطعون أن يغطوا على عجزهم عن قلب اتجاه الأحداث لصالحهم، بما يبرزونه من مقاومة استثنائية للاحتلال أخذت اسم الانتفاضة المستمرة، فلا شيء يمكن أن يساعد الدول العربية الأخرى للتغطية على العطلة التي تظهرها أمام إسرائيل والضغط الخارجي الأخرى المتباينة في الوقت الذي لا تكتف فيه عن التذكير يوميا أمام شعوبها والشعوب القريبة بسيادتها التي لا تمس وحساسيتها لأي ضغوط داخلية تحو في اتجاه انتزاع الحد الأدنى من الحريات الأساسية الفكرية والمدنية. وعين العقل تقول والرأي العام أيضا: لو كانت هناك دول حقيقة لما قلت بأن توقف هذا الموقف الهزلي، وكانت عملت المستحيل، بما في ذلك تجاوز نزعاعاتها الداخلية والتقارب في ما بينها في سبيل تأمين القوة الالزمة للحفاظ بالفعل على سيادتها ورد التحدي بوسائلها الخاصة ورفض التسول على الدول الأجنبية من أجل التوصل إلى تسوية تريد لها أن تكون، بعد كل ذلك، ورغم ذلك، عادلة ودائمة. وكل ذلك يعبر عن الافتقار إلى الحس السياسي وانعدام المعرفة والحنكة الاستراتيجية.

ربما أصبح علينا أن ندرك أن الوضع الذي نعرفه اليوم، والذي يتميز بالانهيار على جميع المستويات، ليس وضع طارئ علينا أو ناجما عن أي إرث تقليدي أو استعماري قريب أو بعيد ولكنه ثمرة سياسة نخبنا الحاكمة في العقود الماضية. فلا تحظى الدول إلا بالوضع الذي تستحقه ولا تحظى إلا بالأراضي التي تبرهن على أنها قادرة على الدفاع عنها ولا تمتلك إلا الموارد التي تعرف كيف تستغلها وتشرها. وإذا كانت موارد الدول العربية البشرية والمالية تهرب إلى الخارج وكانت الأرض التي تقوم عليها معرضا للقضاء والتدخلات الخارجية وكانت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

الحالة المأساوية التي نعرفها فذلك لأن السياسات التي اتبعناها والسبل التي سلكناها والوسائل التي استخدمناها لم تكن على المستوى المطلوب منا كي نتحول إلى دول حقيقة ونكتسب صفة المجتمعات والشعوب السيدة الديمقراطية والقانونية.

يقتضي استرجاع الصدقية الداخلية والخارجية تغيير السياسات القائمة جميماً وتحقيق التفاهم الوطني والتعاون الإقليمي والتحسّس بمشاكل الآخرين في العالم وتقهم مصالحهم وهمومهم والاصغاء إلى صوت الضمير بصرف النظر عما يقوم به وما يفعله الآخرون وعدم الرد على الخطأ بالخطأ ولا على تحدي القانون بتحدي القانون ولا على خرق الشرعية بخرق مماثل للشرعية هذه هي الخيارات التي تشكل اليوم الإطار الوحيد لتحرير الروح العربية وبناء الموقف البناء والإيجابي من العالم ومن الذات معاً وإطلاق حركة التغيير الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة تفعيل ديناميات الحادثة المعاوقة ودفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي والأخلاقي. ويقتضي العمل بهذه الخيارات تحرير الشعوب العربية من العطالة والهامشية والقيود السياسية والفكرية والأمنية التي تكلبها وتدفعها إلى الاستقالة والانكفاء ونجر في وسطها حركات الإرهاب الانتقافية، لكن في ما وراء ما يقدمه من فرص لا بدّيل عنها لتأكيد إدراج المجتمعات العربية في دائرة الحضارة الحديثة، يشكل تغيير الموقف العربي تجاه الذات والعالم شرطاً أساسياً لتغيير صورة العرب، ليس في العالم فحسب ولكن، قبل ذلك وأهم من ذلك، في عيون الشعوب العربية نفسها ويعود لهم التعاطف الدولي الذي لا بد منه اليوم للاندراج في دورات النشاط الاقتصادي والسياسي والثقافي والعلمي والتقني الفاعل وبالتالي لاكتساب الوسائل التي تمكننا من إقامة نظم ديمقراطية مستقرة وقابلة للحياة والتحول إلى قطب مستقل للتنمية الإنسانية وللمشاركة في السياسات الدولية. وليس المقصود بالديمقراطية هنا وجود الواجهة التعددية الشكلية ولكن سيادة قيم احترام الإنسان ومبادئ الحق والقانون، أي إيجاد نظم سياسية تخضع لمبادئ المدنية، وتتضمن قيمها من حرية وعدالة ومساواة وتضامن وتكافل جماعي معاً. إن العودة إلى مفهوم المسؤولية الوطنية والإقليمية والإنسانية واسترجاع الصدقية تجاه النفس وتجاه العالم الخارجي والأخر معه مما الشرطان الذي لا بد منها لتأمين الوسائل اللازمة لإطلاق مبادرات إنسانية وبلورة سياسات تعاون دولي نشطة وبناء على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا شرطان ضروريان كذلك لتجاوز حرب الحضارات وصادماتها الكارثية والتمكن من كسر الحواجز والقيود المفروضة علينا لفتح حورات حية وجماعية تشتراك فيها جميع الأطراف المعنية، أوروبية كانت أو أمريكية أو آسيوية أو روسية أو أفريقية. هذا هو الثمن الحقيقي للطموح إلى أن تكون طرفاً في الحوار العالمي وأن تشارك ولو من مستوى أضعف مع الأطراف الأخرى في رسم وتقرير المصائر العالمية.

وبصرف النظر عما يكتب على الورق، وما يوجد به بعض رجال السياسة الغربية، ليس لمثل هذا الحوار مكان ولا تبرير في الظروف الراهنة التي لا يمثل فيها العرب شيئاً لا من الناحية الاستراتيجية ولا الاقتصادية ولا التقنية ولا العلمية ولا الثقافية وبظهورون في منظار الرأي العام العالمي كما لو كانوا بالأحرى عالة في كل ما يحيط بهم على الأسرة البشرية. فهم غير قادرين حتى على حل مشكلتهم الداخلية بأيديهم ويحتاجون إلى تدخل الدول الكبرى لفرض الاصدارات والإقرار بالحد الأدنى من الحريات والحقوق الأساسية. وليس من الممكن في مثل هذه الشروط إقامة أي حوار جدي يعيد للعرب مكانتهم الدولية أو الحلم به، سواء أكان حواراً عربياً أمريكيّاً أو عربياً أوروبياً أو عربياً آسيوياً أو عربياً هندياً أو صينياً. ولن يكون من الممكن تحقيق مثل هذا الحوار، أي في الواقع تحول العرب إلى محاور عالمي ودولي مقبول ومسموع، قبل أن يستعيد العرب صدقتهم وبصلحوا شؤونهم الداخلية. والحال أن هذا ما ينبغي أن نطمح إليه وما يحسن العمل من أجله حتى يكون لنا رأي في السياسة الدولية أي، كما ذكرت، في السياسات الوطنية الداخلية التي تخصنا أيضاً.

في هذه الحالة فقط سيكون بمقدورنا أن نطالب بموقف عادل ومتوازن في فلسطين والعراق وأن نزيل القواعد الأجنبية القابعة على أراضينا ونحسن من فرص وشروط التنمية الإنسانية الوطنية والإقليمية. ولن تظل أوهام الحرب الحضارية التي تشبه العظمة المقدمة لكب جائع تخدعنا وتسلّل لعبنا. وسنکف عن الاعتقاد الخاطيء بأن قوتنا تكمّن في تنمية قدرتنا على إيذاء الآخرين، ولا في أن هذا الإيذاء يمكن أن يعود عن بؤسنا وتعاستنا أو أن يشفى عبر الانتقام غلينا ويعوض عن تهميشنا الفعلي واستلامنا ويوهمنا بتحقيق التوازنات التي تنتصنا. وهذا هو الطريق الخطأ والصعب معاً. إذ لا يمكن لروح التخريب والانتقام والارهاب، حتى لو وضعت في خدمة أهداف نبيلة، أن تقيم دولة ولا أن تبني وطننا ولا أن تنشيء مجتمعاً ولا أن تتمي إنتاجاً ولا أن تشجع على ابداع أو تحفي حضارة. وإذا كانت مجتمعاتنا قد وصلت إلى ما وصلت إليه من تقهقر بل انهيار في جميع ميادين نشاطها الإنسانية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية فذلك بالضبط لأنها خضعت لمنطق العنف والارهاب الداخلي وعوّلت بأقصى ما تعامل به مجتمعات وشعوب، ونكل بها وغضّعت لحالة لا تزال مستمرة من الحصار والتهبيش والعزل والاغتيال الروحي والفكري، من قبل قوى داخلية وخارجية معاً، ولا تزال مجتمعات معتسبة في روحها وفkerها وجسدها معاً مفتقرة للفكرة الأخلاقية ولأدنى شعور بالحرية والانسانية. فالعنف الموجه من بعضنا تجاه البعض الآخر هو الذي دمر أوضاعنا الداخلية والعنف الذي نوجّهه أو يوجّهه ببعضنا تجاه الغير بأسمنا وبموافقتنا وتأييدهنا سوف يدمر أوضاعنا الدولية والإقليمية ويهدمـنا لأن لا يختلف مصيرنا، إذا بقينا تحت قيادة نظم العنف وال الحرب والامعان في القهر وتحقيق الانسان عن مصير غيرنا من المجتمعات الهمجية التي سبقتنا في الانهيار، ولا أن نستحق حكومات أفضل من طالبان ولا بنظام اجتماعي غير الحرب المستمرة وما يرافقها من دمار. وبالعكس بقدر ما نطور قدراتنا الإبداعية والإيجابية في جميع الميادين وعلى جميع المستويات ستزداد صدقيتنا الذاتية والدولية ونتحول بإرادتنا، وبصرف النظر عن موقف الآخرين منا، إلى شرکاء، أو نتمكن من فرض الشرکة والندية على

أعدنا أنفسهم ونكون على مستوىهما. وعندئذ لن يستطيع العالم أن ينظر إلينا كشعوب بدائية يأكل فيها القوي الضعيف وتنتهاك فيها حريات الأفراد وتضييع حقوقهم باسم الوطنية الكاذبة أو الاعتقادات الدينية أو المصالح المادية الأنانية للفلة الحاكمة. كما سيدرك العالم بأن البنية الوراثية ليست البصاعة الوحيدة التي تحسن مجتمعاتنا إنتاجها وتصديرها إلى بقية بقاع العالم. وسيعرف كذلك أن هذه المجتمعات تتطوّر على قوى وقيم ومتطلبات أخلاقية تتراوّز الانتقام والاستهلاك ومرآكة الثروة والقوة المادية.

وفي هذه الحالة سوف نتغلب على أنفسنا وننزع ثوب الصحبة الذي لبسناه أو لبسناه بعد الانقلاب العالمي الذي قام علينا نتيجة أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها المريمة. ولن تكون حاجة عندئذ كي نحمي أنفسنا من عدوان الآخرين المتواصل إلى أن نجعل رهاناً جمِيعاً على مقدراتنا التخريبية والسلبية التي نطورها كسبيل وحيد للبقاء في مواجهة التحديات، ولكن على ما تتفق به قريحة مدعينا وقادتنا السياسيين والاقتصاديين من مبادرات ومساهمات ايجابية في معالجة الشؤون العالمية وحل المسائل الدولية التي تقع مشاكلنا في صلبهَا. ولن نحتاج إلى الإنفاء على النفس وتطوير وسائل التهديد والإبتزاز والسلب لرد العوان المسلط علينا وإنما سنكون قادرين على المراهنة بشكل أكبر على تنمية قدرتنا المادية والبشرية التي تمكنا من الدخول في المبارزة الحضارية الإبداعية مع الأمم والمجتمعات الأخرى والتلقي عليها في الانتاج والابتكار والتنظيم والإدارة والتقدم العلمي والتكنولوجي والمشاركة الفعلية في بناء وتقدم الحضارة الإنسانية المشتركة.

¹ على سبيل المثل ولنظرية مقارنة يمكن الرجوع إلى

Understanding September 11. Edited by Craig Calhoun, Paul Price, and Ashley Timmer
Social Science Research Council | 810 Seventh Avenue | New York, NY 10019
USA

² Michael Hardt, Antonio Negrim. Empire, Harvard university press, Londre, NY, 2002. Gopal Balakrishnan, Editor, Stanley Aronowitz , Debating Empire (New Left Review Debates), Paperback, USA 2003)

³ يحسب لـ كابلان أنه توقع منذ 1999 هذا التوجه نحو تفاقم الصراعات العالمية. أنظر

Robert D. Kaplan « The Coming Anarchy » (pas paru en Français), New York:
Vintage Books 1999.

⁴ Nancy Chang, foreword by Howard Zinn, Silencing Political Dissent How Post-September 11 Anti-Terrorism Measures Threaten Our Civil Liberties, Première Edition Palm eBook, 2002. Against War with Iraq: An Anti-War, Michael Ratner, Jennie Green, Barbara Olshansky. Edition: Paperback, <http://www.amazon.com/exec/obidos/tg/catalog-guide/guide/>

⁵ Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents
Norton Pqperbqck 2003, USA

⁶ لعل أكثر ما جسد هذه الروح الانكعافية انتشار معاذه الاسلام والعروبة في الغرب وتشكيك الرأي العام العالمي أجمع بالثقافة العربية. أما من ناحية العالم العربي فليس هناك شك في أن الانطواء على الذات يعبر عن نفسه من خلال رفض متزايد للقيم والثقافة والتواصل الحضاري العالمي وعودة قوية إلى قيم التراث والماضي الديني بالإضافة إلى تسامي الحساسية العامة إزاء التأثيرات الأجنبية بما يالك بالغزو الأجنبي السياسي والعسكري. أنظر برهان غليون

« Exclusion et dynamiques de représentation en contexte de globalisation », Revistad'Afers Internacionals, octobre, Cidob, Barcelone 2004

⁷ في مقالته المعروفة السياسة المجنونة للرئيس بوش يعرض عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين على الأطروحة التي تربط السياسات الأمريكية الجديدة بأي منطق مصلحة واضح، وبشكل خاص بالمصالح النفطية. ولا يرى فيه إلا نوعاً من العبث غير المفهوم. "إن من يعتقد أن من الممكن تفسير هذه الحرب من منطلق الدفاع عن النفط يقع في الخطأ. إن هذه الحرب لا تختلف في اعتباطيتها عن اعتباطية خلق الله للكون"

« Ceux qui croient expliquer cette guerre par la défense du pétrole se trompent. Cette guerre est aussi arbitraire que l'a été la création du monde par Dieu » Alain Touraine, « Le Devoir », Montréal, édition du jeudi 3 avril 2003

⁸ أنظر إعادة بناء الدفاعات الأمريكية: (استراتيجية، قوات وموارد لقرن جديد)، (مشروع لقرن أمريكي جديد) سبتمبر 2002 على الموقع <http://www.newamericancentury.org/>

⁹ أشار إغناسيو رامونه بحق إلى أن المغزى الاهم للحرب على العراق التي ارتبطت بأحداث سبتمبر وكانت ردًا عليها هو تصحيح أو تعديل الرؤية التي سادت قبلها والتي بدا فيها وكان العولمة تعطي الاولوية للاقتصاد والداعية في مقابل السياسة والقوة العسكرية. وقد أعادت أحداث سبتمبر بهذا المعنى ابرة الميزان من جديد نحو عناصر القوة المتربطة بالتفوق العسكري والنفوذ السياسي على حساب الاقتصاد والإيديولوجية. أنظر مقال

« De la guerre perpétuelle », Monde Diplomatique, mars 2003

¹⁰ أنظر كذلك نص المحاضرة المعبّرة لريتشارد هاس حول التحول في طبيعة مفهوم السيادة Richard Haass : « The Changing Nature of Sovereignty » (14/01/2003), Washington File 15 January 2003

وهاس سفير أمريكي سابق ومدير فريق تحطيم السياسات في الخارجية الأمريكية

¹¹ IGNACIO RAMONET , « De la guerre perpétuelle », Le Monde diplomatique, Mars 2003

¹² نعوم شومسكي، الدولة العاشرية، لوموند دبلوماتيك، آب 2000

¹³ فيليب غولوب، لوموند دبلوماتيك يوليو 2001

¹⁴ المرجع السابق

¹⁵ 1 وشنطن بوست، ديسمبر 1995

¹⁶ فـ. غولوب، النزوح الانفرادي الأمريكي، لوموند دبلوماتيك، تموز 2001

¹⁷ كان آخر هجوم تعرض له ترابها الوطني قد حصل عام 2018 أثناء الحرب البريطانية الأمريكية

¹⁸ في مقال نشر في جريدة الموند الفرنسية بعد أحداث 11 سبتمبر (17 سبتمبر 2001)

¹⁹ لا يبدل المأذق الذي تعاني منه السياسة الأمريكية بعد احتلال العراق من هذه الاستنتاجات. إنه يبين فقط حدود قدرة القوة على بناء نظام عالمي أو مشروع سيطرة مستقر وناجح.

²⁰ لمزيد من التحليل لهذه النقطة انظر كتابنا العرب وتحولات العالم، المركز الثقافي العربي، بيروت الدار البيضاء،

²⁰⁰⁴

²¹ أنظر

« National Strategy for Combating Terrorism », Maison Blanche, février 2003.

وكان الرئيس جورج بوش قد أعلن في خطابه الأول بعد الأحداث (نوفمبر 2001) "أنه لا ينبغي على أحد أن يسوء فهم نوايا أمريكا. فنحن لن نرتاح حتى نكشف عن المجموعات الإرهابية في العالم ونوقف عملها ونهزمها".

²² ربما كان النموذج الأمثل لهذا الاستخدام الموسع لمسألة الإرهاب في بلورة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ما جاء على لسان ريتشارد بيرل الذي وصفته صحيفة "واشنطن بوست" بأنه "المرشد الفكري للسياسة الخارجية لحركة المحافظين الجديد. فهو يقول أن "الجديد منذ الحادي عشر من أيلول هو الادراك المخيف بأن الخطير الارهابي الذي ظننا أننا احتويناه" يهدّد الآن "بقاعنا كامة". إذ إن "اتجاهًا متطرّفًا في الإسلام... يسعى إلى اطاحة حضارتنا وتحويل أمم الغرب مجتمعات إسلامية، من خلال فرض ديانته وقوانيه على العالم بأسره". وفي الحرب على الإرهاب "لا حل وسطًا بالنسبة إلى الأميركيتين: إما النصر وإما المحروقة".

David Frum and Richard Perle , An End to Evil: How to Win the War on Terror, Random House, 2004

²³ هذا ما يقود إليه مشروع جعل الولايات المتحدة في قيادة عملية التغيير العالمي الشامل وبحسب معاييرها الخاصة كما عبر عنه بقوة خطاب الرئيسي بوش في حفل تنصيبه لولاية رئاسية ثانية في 20 كانون الثاني يونيو 2005

²⁴ لعب التعاطف الحقيقي مع ضحايا العدوان دوراً كبيراً أيضاً في تخدير الوعي السياسي النقي والاتفاق الشامل حول الإدارة الأمريكية. وهو ما عكسه بشكل عميق كتاب الصحفي الفرنسي المعروف جان ماري كولمباني: كثنا أميركيون؟.. العالم بعد 11 سبتمبر 2001. فايلار، باريس 2002

²⁵ لا بل أكثر من ذلك نجحت الولايات المتحدة والمحافظون الجدد في إدخال الشك على مواقف أي طرف يطالب بمثل هذا التعريف واتهام من كان يسعى من العرب إلى التقرير بين الإرهاب والمقاومة الوطنية بالهرب من مسؤولياته والاختفاء وراء مفهوم المقاومة الوطنية للاستمرار في التعامل مع المنظمات الإرهابية.

²⁶ حول أهمية الاحتفاظ بمناخ التوتر عند المحافظين الجدد وتسخير النزعة القومية الأمريكية أنظر

Par Philip S. Golub, *Métamorphoses d'une politique impériale*, Le Monde diplomatique, Mars 2003

²⁷ حول ملامح الاستراتيجية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في محاربة الإرهاب، جافيار سولانا
Le terrorisme, l'Europe et le renseignement
Le Figaro [09 novembre 2004]

²⁸ Bernard Cassen, « L'Union européenne malade de l'atlantisme », Monde Diplomatique, mai 2003

²⁹ في كتابه الإرهاب والأمبرطورية يدافع بيير هاسنير عن أطروحة تقول إن 11 سبتمبر قد نقل العالم من مناخ لوك وكانت إلى مناخ فكر هوبيز ونيتشه وماركس، أي من عالم الفردية الاقتصادية ومن الجمهورية الكوسموبوليتين إلى عالم الخوف والموت العنيف والشعور بالهوة العميقية التي تفصل الأغنياء عن الفقراء والتي تولد التمرد العددي الرديكالي.

Pierre Hassner, *La terreur et l'empire. La violence et la paix II*, Paris, Le Seuil, 2003.

³⁰ أنظر على سبيل المثال

Washington et le monde. Dilemmes d'une superpuissance , (avec Justin Vaisse), Paris, Autrement, 2003.

³¹ حول المواقف العربية الرسمية أنظر وثائق الجامعة وتصريحات أمينها العام عمرو موسى على موقع جامعة الدول العربية

http://www.arableagueonline.org/arableague/arabic/search_ar.jsp

وفي ما يتعلق بالمملكة السعودية أنظر بيان الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بعد لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش وشنطن 1 جمادى الآخرة 1424هـ الموافق 30 يونيو 2003 الذي يرد فيه على التقرير الذي ينشر في يوم 24 يونيو من 900 صفحة للجنة تحقيق مشتركة من الكونгрس حول هجمات 11 سبتمبر عام 2001 م.

وقد ورد فيه أن المملكة العربية السعودية قد اتّهمت بصورة خاطئة ومرورة بالاشتراك في هجمات 11 سبتمبر عام 2001 الماساوية .. إن هذا الاتهام مبني على تكهن مضلل ونية مقصعة حقردة .. وقد جرى دحضها ببيانات رسمية مستمرة من الرئيس ومسؤولون كبار في الادارة خاصة أولئك الذين لهم معرفة بالحقائق والذين اشادوا بالمملكة العربية السعودية كحليف نشط وقوى في الحرب ضد الإرهاب. يا وشريكًا للولايات المتحدة خلال 60 عاما.

³² أنظر على سبيل المثال كتاب الفيروس الأميركي: فضح الإمبرطورية الأمريكية، تحرير جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكشنسي، بلتون برس، لندن، 2004

³³ أنظر حول التباعد الأميركي الأوروبي مقالة إريك رولو "التصدعات الأوروبيية الأمريكية" في الكتاب الجماعي (إشراف نواف سلام)

Le Moyen-Orient à l'épreuve de l'Irak, Actes sud, Paris 2005

لكن يبدو لي مع ذلك أن هذا التناقض المتزايد في المصالح الأمريكية الأوروبيية على المدى الاستراتيجي لا يمنع من نشوء تيار تقارب ومصالحة تكتيكي بين الكتلتين، على الأقل في ما يتعلق بالشرق الأوسط، كما دل على ذلك التفاهم على مشروعمبادرة الشرق الأوسط الموسع منذ مؤتمر الدول الصناعية الثمانية (2004) وفي ما بعد توافق فرنسا والولايات المتحدة على تطبيق القرار 1559 الخاص بضمان سيادة لبنان وسحب القوى الأجنبية منه في العام نفسه.

³⁴ حول عواقب 11 سبتمبر على الوضع الفلسطيني أنظر كميل منصور "أحداث 11 أيلول سبتمبر والمواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 49 عام 2002

³⁵ يقول أغناسيو رامونيه عن حق أن الإمبرطورية ليس لديها حلفاء.

IGNACIO RAMONET, *Vassalité*, Monde Diplomatique, octobre 2002

36 أنظر على سبيل المثال جلال أمين، عولمة الـقـهـرـ، أميرـكـاـ وـالـعـربـ وـالـمـسـلـمـونـ قـبـلـ وـبـعـدـ أحـدـاثـ سـبـتمـبرـ 2001ـ، دـارـ الشـرـوقـ/ـالـقـاهـرـةـ، 2002ـ.

37 في سبر للرأي قام به معهد غالوب في شهر شباط فبراير 2002 تبين أن 61 بالمئة من المسلمين في 9 دول أجري فيها السبر كانوا يشككون في مسؤولية عرب عن هجوم 11 سبتمبر.

38 تناول هذه الأطروحة قولاً متزايداً اليوم من قبل قطاعات عديدة من الرأي العام. ومن آخر الكتب التي ظهرت التشكيك بالرواية الأمريكية الرسمية عن الأحداث كتاب كينيون غيبسون: أوكار الشر: دراسة حول آل بوش ووكالة المخابرات المركزية والشكوك حول هجمات 9/11 ، الترجمة العربية لدى: الدار العربية للعلوم، 2004

39 أنظر نص لقاء الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ورؤساء المنظمات الأمريكية العربية في واشنطن في 2001/1/23 الذي صرّح فيه "أن حماية أمن وسلامة وازدهار العرب والمسلمين الأمريكيين من أولى اهتماماتنا جميعاً" لكنه أكد على إن الحرب ضد الإرهاب ليست عسكرية فقط ولكنها تشمل جوانب دبلوماسية وسياسية واقتصادية وقانونية ، مشدداً على أن أسامة بن لادن لا يتكلّم باسم العرب أو المسلمين ، وأنه يجب توحيد الجهود الدولية للعمل على القضاء على جذور المشكلة الناتجة عن اليأس والإحباط والغضب والتي تؤدي إلى أفعال مدمرة ومشيراً إلى أن معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال العسكري هي أكبر مشكلة تثير الإحباط في العالم العربي.

40 أكدت إلينور هيل رئيسة لجنة التحقيق في فشل الاستخبارات الأمريكية في منع هجمات 11 سبتمبر - أيلول، إن جهات استخباراتية أمريكية ثلثت عدة تحذيرات بوقوع هجمات إرهابية قبل تاريخ وقوعها لكنها لم تفعل شيئاً لمنعها. لا بل إن هناك من بينهم الإدارة الأمريكية السياسية نفسها بذلك ومن يتحدث في الولايات المتحدة عن محاولة انقلابية. عن تواطؤ المخابرات الأمريكية في أحداث أيلول، المركز العربي للدراسات المستقبلية، على الموقع

<http://mostakbaliat.com/cia2.html>

41 أنظر كتابنا الاختيار الديمقراطي في سوريا، دار بترا، بيروت 2003

42 من هنا ليس من المبالغة القول إن ما يصدر من العنف العربي للخارج لا يشكل إلا ذراً يسيراً من العنف المنفلت داخل البلاد العربية وضد مجتمعاتها وبينهم. ويكفي أن نذكر هنا بالنزاعات الأهلية المسلحة وثورات الخبز والمواجهات الطائفية والسياسية والانقلابات العسكرية وتكريس الأحكام العرفية التي هي بالتحديد إقرار بمبدأ الحكم بالقوة والعنف لا بالرضى والشرعية. فم ينج بلد عربي تقريباً من هذه التزاعات في العقود الثلاث الماضية من المغرب الأقصى إلى العراق مروراً بالجزائر وتونس ومصر والسودان والمليون والسعودية وسوريا ولبنان والأردن.

43 نواف سلام "أزمة جامعة الدول العربية" في كتاب الشرق الأوسط أمام امتحان العراق، مرجع مذكور

44 حول الكثير من النقاشات والتقارير التي سبقت احتلال العراق ومهدت للمشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط أنظر كتاب هشام قروي،

L'après-Saddam en Irak, L'Harmattan, Paris 2005

45 يمكن تلخيص الموقف الأوروبي كالتالي: تعاون مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب لكن صراع سياسي معها على مسائل أخرى تسعى الولايات المتحدة تحصيلها من خلال ومن وراء تعيم الحرب على الإرهاب. ولذلك تقول الدبلوماسية الأوروبية أولاً ينبغي أن لا تكون الحرب ضد الإرهاب مبرراً للخروج على القانون الوطني والدولي معاً، وثانياً ينبغي أن تدار هذه الحرب بالتشاور مع الدول الكبرى وثالثاً ينبغي أن لا تقتصر المواجهة على استخدام الوسائل العسكرية ولا بد من التعمق في الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعنف. ومن هذا المنطلق تسعى الدبلوماسية الأوروبية لربط الحرب ضد الإرهاب في الشرق الأوسط بایجاد تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي وقف ضد مشاريع الاصلاح الانقلابية أو التي تهدد الاستقرار.

46 هذا ما يفسر تناقض الدول على تقديم المعونات الإنسانية للمنكوبين في مناطق الكوارث المختلفة. وقد فقدت الإدارة الجمهورية اليمنية الأمريكية الكثير من صدقيتها الدولية عندما أعلنت عن المبلغ الذي رصدته لتقديم العون إلى المناطق المنكوبة في شرق آسيا نتيجة زلزال تسونامي والتي لم تتجاوز بضع عشرات ملايين الدولارات. وقد اضطررت إلى إعلان زيادات متتالية في المبلغ لتجنب السخرية التي أصبحت موضوعاً لها. ولم يجاريها في هذا السلوك الأناني الذي يظهر التجرد من معنى المسؤولية الإنسانية إلا النخب العربية التي بدت مساهماتها هزلية لدرجة بدت غائبة تماماً عن ساحة الأحداث قبل أن تستدرك الموقف تحت زوبعة النقد والاتهام العالميين.